# الاقتصادي
# Economist

العدد الحادي والأربعون - أكتوبر 2025م
مجلة فصلية تصدرها الهيئة العامة للمناطق
الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

**عبدالسلام المرشدي:**

منهجية «البُعد العُماني» تسهم في استقطاب 3.348 مليار ريال عُماني استثمارات أجنبية

**مجموعة من المزايا والحوافز والإعفاءات والتسهيلات للمشروعات العاملة في المناطق**

**خليفة الحارثي:**

«الخارجية» تعزز الشراكات الاقتصادية وتسهّل الاستثمارات عبر بعثاتها الدولية

**754**
امرأة عُمانية مستثمرة في المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والصناعية

| 22 | 1 | 79202 | 30289 | 38 |
|---|---|---|---|---|
| مليار ريال عماني | مليار ريال عماني | عامل | عامل | في المئة |
| اجمالي حجم الاستثمار التراكمي لغاية النصف الأول 2025م | اجمالي حجم الاستثمار المضاف في النصف الأول 2025م | اجمالي القوى العاملة في المناطق | اجمالي العمانيين في المناطق | نسبة التعمين |

الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة
Public Authority for Special Economic Zones and Free Zones
Sultanate of Oman
سلطنة عمان

# سلطنة عُمان تنظم رسميًا إلى المنظمة العالمية للمناطق الحرة (WFZO)

## هذه العضوية تفتح آفاقا جديدة لـ :

الترويج للمناطق الحرة
والمدن الصناعية
كوجهات رائدة للاستثمار

تبادل الخبرات وأفضل
الممارسات الدولية مع رواد
المناطق من أكثر من 140 دولة

الاستفادة من خبرات المنظمة في
استقطاب مشاريع نوعية انسجامًا مع
مستهدفات رؤية عُمان 2040

## نحو منظومة اقتصادية أكثر تنافسية واستدامة

## كلمات مضيئة

يعتبر الاستثمار المحلي إحدى الركائز المهمة لتنويع مصادر الدخل الوطني، فبعد أن أطلقنا العديد من البرامج الوطنية، وهيّأنا البيئة المساعدة، فإنّنا نحثّ على استثمار رؤوس الأموال محلياً، فأمامها فرص استثمار مجزية، في جميع المجالات، ونتطلع لأن تكون بلادنا وجهةً استثماريةً رائدة، لا سيّما في المجالات التي تعزّز توجّهاتنا الرامية لتوسيع حجم اقتصادنا الوطني، وتنويع مصادر الدخل، فبلادنا -والحمد لله- تتمتع بمزايا تنافسية، وإمكانيات كبيرة، وفرص واعدة ينبغي استغلالها.

من الخطاب السامي

صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم

- حفظه الله ورعاه -

# الهيئة تعزّز حضورها الاستثماري على خارطة الاقتصاد العالمي

يمثّل انضمام الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة إلى المنظمة العالمية للمناطق الحرة (World FZO) أكثر من مجرد خطوة إجرائية نحو عضوية رسمية؛ إنه إعلان عن حضور عُماني فاعل في قلب المنظومة الاقتصادية العالمية، واستشراف مدروس لمستقبلٍ أكثر تكاملًا وابتكارًا.

هذا الانضمام لا يمكن قراءته بمعزل عن الحراك الوطني الشامل الذي تقوده سلطنة عُمان في ظل "رؤية عُمان 2040"، التي تضع في صلب أولوياتها تنمية المناطق الواعدة، وبناء بيئة استثمارية جاذبة، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني. فالمناطق الحرة ليست مجرد مشروعات عمرانية أو تجمعات صناعية، بل هي أدوات استراتيجية لإعادة هندسة الاقتصاد وربطه بديناميكيات السوق العالمي.

وتُعد المنظمة العالمية للمناطق الحرة أكبر مظلة دولية جامعة للمؤسسات المشغّلة والمنظمة للمناطق الحرة على مستوى العالم، إذ تضم في عضويتها أكثر من 1,600 منطقة ومؤسسة اقتصادية من أكثر من 140 دولة.

وهي لا تكتفي بتوفير الدعم الاستشاري والتدريبي لأعضائها، بل تعمل كمختبر عالمي لتطوير السياسات، وتعزيز الحوكمة، وصياغة معايير الأداء، وقياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي لتلك المناطق.

ومن خلال هذه العضوية، تنفتح الهيئة على تجارب دولية متقدمة، وتستفيد من أدوات معرفية وتطبيقية رائدة تُسهم في رفع كفاءة إدارة وتشغيل المناطق الاقتصادية، بما يُعزز من تنافسيتها إقليميًا ودوليًا، ويدعم جهود التحوّل نحو بيئة أعمال أكثر ديناميكية وابتكارًا.

إن عضوية الهيئة في هذه المنظومة العالمية تمنح سلطنة عُمان منصة استراتيجية لتوسيع الشراكات وتعزيز الحضور الدولي، ليس فقط على مستوى المستثمرين والمطورين وشركات الخدمات، بل أيضًا في دوائر صنع القرار العالمية، كمشارك فاعل في رسم توجهات مستقبل المناطق الحرة.

ويتيح هذا الانضمام للهيئة الاستفادة من التقارير والمؤشرات العالمية التي تصدرها المنظمة، بما يُعزز من دقة قياس الأداء، ويُسهم في تحسين السياسات العامة استنادًا إلى أفضل الممارسات الدولية، وهو ما ينعكس إيجابًا على مكانة السلطنة في أعين المستثمرين العالميين، ويُعزّز من جاذبية مناطقها الحرة كمراكز إقليمية للتجارة والصناعة والخدمات اللوجستية.

وفي ظل التحولات المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم في سلاسل الإمداد، والتغيرات الهيكلية في الاقتصاد الدولي، بات لزامًا على الجهات المسؤولة عن إدارة المناطق الاقتصادية أن تتحلى بالمرونة، وتتبنّى رؤى مستقبلية تستشرف التغيرات وتستعد لها. ومن هنا، فإن انضمام الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة إلى المنظمة العالمية للمناطق الحرة ليس فقط استجابة لمتطلبات الواقع، بل هو أيضًا رهان وطني على المستقبل.

ومما لا شك فيه أن سلطنة عُمان تُعد وجهة استثمارية مفضّلة، لا بفضل موقعها الجغرافي الاستراتيجي أو بنيتها الأساسية المتطورة فحسب، بل لما تمتلكه من رؤية متقدمة، ومرونة مؤسسية، وانفتاح على المعرفة العالمية، وقدرة على التفاعل مع متغيرات الاقتصاد الدولي بثقة وثبات.

**أسرة التحرير**

**تُعد المنظمة العالمية للمناطق الحرة أكبر مظلة دولية جامعة للمؤسسات المشغّلة والمنظمة للمناطق الحرة على مستوى العالم، إذ تضم في عضويتها أكثر من 1,600 منطقة ومؤسسة اقتصادية من أكثر من 140 دولة**

الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة
Public Authority for Special Economic Zones and Free Zones
Sultanate of Oman سلطنة عمان

الدقم Duqm

مجلة فصلية متخصصة في شؤون المناطق الاقتصادية والحرة

تصدر عن:
الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

المشرف العام
المهندس أحمد بن حسن الذيب

رئيس التحرير
صالح بن نبهان بن سيف المعمري

التحـريـر
آمنة بنت سالم بن ربيع السلطية

الاعداد والتصميم
الهوية الأولى للعلاقات والدعاية والإعلان والنشر

@brandone_PR

المراسلات والإعلانات توجه باسم : رئيس التحرير
ص. ب: 77
الرمز البريدي: 100
مسقط - سلطنة عمان

الهاتف:
+ 968 24507540

الفاكس: + 968 24587474

البريد الالكتروني:
magazine@duqm.gov.om

تابعونا على:
www.duqm.gov.om
www.opaz.gov.om

omanopaz
sezaduqm

+ 968 71144433

الآراء المنشـورة فـي المجلـة تعبـر عـن وجهـة نظـر أصحابهـا، ولا تعبّـر بالضـرورة عـن رأي المجلـة

**المجلة ترحب بالمقالات والبحوث المتخصصة والدراسات الأكاديمية**

7 باستثمار يتجاوز 188 مليون ريال عُماني.. إنشاء مشروع صناعة البطاريات الكهربائية المتقدمة بالمنطقة الحرة بصلالة

12 معالي عبدالسلام المرشدي :«الجهاز» يتّبع منهجية «البُعد العُماني» في استثماراته الخارجية ويستقطب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 3.348 مليار ريال عُماني في عام 2024

18 سعادة الشيخ خليفة الحارثي :«الخارجية» تواصل جهودها عبر بعثاتها الدولية لتسهيل الاستثمارات وتعزيز الشراكات الاقتصادية

22 مجموعة من المزايا والحوافز والإعفاءات والتسهيلات للمشروعات العاملة في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

# باستثمار يتجاوز 188 مليون ريال عُماني.. إنشاء مشروع صناعة البطاريات الكهربائية المتقدمة بالمنطقة الحرة بصلالة

**صلالة -الدقم:**

وقعت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمنطقة الحرة بصلالة اتفاقية حق انتفاع لمشروع المواد الكيميائية المتقدمة للبطاريات الكهربائية الذي تعتزم تنفيذه شركة جي إف سي إل للطاقة الكهربائية التابعة لمجموعة أنوكس جي أف أل العالمية بالمنطقة الحرة بصلالة.

وقع الاتفاقية كل من سعادة المهندس أحمد بن حسن الذيب نائب رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والدكتور علي بن محمد تبوك الرئيس التنفيذي للمنطقة الحرة بصلالة وعن شركة جي إف سي إل للطاقة الكهربائية وقعها بي سي جين الرئيس التنفيذي للشركة.

حضر توقيع الاتفاقية معالي الشيخ الدكتور علي بن مسعود السنيدي رئيس الهيئة وعدد من المسؤولين من الهيئة والمنطقة الحرة بصلالة وشركة جي إف سي إل.

**سيقام على أرض بمساحة حوالي 370 ألف متر مربع، وسيتم تنفيذه على مراحل تستغرق ما بين 4 إلى 6 سنوات وتبلغ استثمارات المرحلة الأولى من المشروع أكثر من 73 مليون ريال عُماني**

## تفاصيل المشروع

تتجاوز استثمارات المشروع 188 مليون ريال عُماني، وسيتم تنفيذه على مراحل تستغرق ما بين 4 إلى 6 سنوات، وتبلغ استثمارات المرحلة الأولى من المشروع أكثر من 73 مليون ريال عُماني.

يركز المشروع، الذي سيقام على أرض بمساحة حوالي 370 ألف متر مربع، على إنتاج مادة فوسفات حديد الليثيوم وفوسفات الأمونيوم وأملاح الحديد ومواد كربونية تُستخدم في تطبيقات البطاريات الخاصة بصناعات السيارات الكهربائية وتخزين الطاقة والتقنيات الإلكترونية الحديثة.

ومن المتوقع أن يدعم المشروع إنتاج ما يصل إلى 100 جيجاواط/ساعة من البطاريات على مراحل، ويخدم قطاع صناعة السيارات الكهربائية وحلول تخزين الطاقة.

## أهداف المشروع

ويستهدف المشروع إنشاء قاعدة محلية لإنتاج مواد بطاريات الليثيوم، ويفتح آفاقًا واسعة للاستثمار في مختلف مكونات منظومة البطاريات، إلى جانب إيجاد فرص عمل مباشرة وغير مباشرة، كما سيسهم في تطوير مهارات الشباب العُماني في هذا القطاع الحيوي.

وعملت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، بالتعاون مع فريق التفاوض الوطني، على ربط حوافز الخدمات الأساسية المقدمة للمشروع لتحقيق قيمة محلية مستدامة عبر تعزيز التنويع الاقتصادي، ودعم الابتكار الصناعي، وتوطين المعرفة التقنية، بما يُسهم في بناء سلسلة توريد وطنية قوية، وتمكين الكفاءات العُمانية.

وفي إطار التزامها بالتنمية المجتمعية، تسعى شركة "جي إف سي إل" إلى بناء شراكات استراتيجية مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر برنامج شامل للمسؤولية الاجتماعية يهدف إلى إحداث أثر ملموس في المجتمع المحلي وتعزيز نمو الأعمال المحلية.

وقال الدكتور علي تبوك، الرئيس التنفيذي للمنطقة الحرة بصلالة، إن التوقيع يمثل ثمرة للتنسيق مع «استثمر في عُمان» والهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحُرة، ويعكس الثقة المتزايدة بالبيئة الاستثمارية التي تتمتع بها سلطنة عُمان، ويعد المشروع إضافة استراتيجية للمنطقة الحرة بصلالة، ويعكس قدراتها في استقطاب مشروعات نوعية في قطاع الصناعات الخضراء، ومحركًا لتعزيز الصناعات المرتبطة بالتقنيات الخضراء، بما يرسخ مكانة سلطنة عُمان كمركز إقليمي لصناعة البطاريات المتقدمة.

وأكد أن المشروع سيسهم في نقل المعرفة وتوطين الخبرات، فضلًا عن تعزيز الشراكات مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتوفير فرص عمل نوعية للكوادر الوطنية، بما يتماشى مع توجهات رؤية "عُمان 2040" في بناء اقتصاد متنوع ومستدام قائم على الابتكار والمعرفة.

من جانبه، قال الدكتور سعيد بن خليفة القريني، مدير عام قطاع تطوير الاستثمار بالهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، إن الهيئة تعمل على استقطاب المشروعات النوعية التي تنسجم مع خطة سلطنة عُمان لتحقيق الحياد الصفري الكربوني بحلول عام 2050، ومستهدفات رؤية "عُمان 2040" في مجال التنويع الاقتصادي واستقطاب الصناعات المتقدمة والمستدامة.



# مذكرة تفاهم في مجال الاستشارات الصناعية والاقتصادية

**تتضمن المذكرة تقديم الاستشارات للمؤسسات القائمة في المناطق الاقتصاديّة والمناطق الحُرة والمُدن الصناعية**

**تركز المذكرة على تقديم المشورة لإقامة تجمعات صناعية متخصصة في المناطق التي تشرف عليها الهيئة**

**مسقط -الدقم:**

وقعت الهيئة العامة للمناطق الاقتصاديّة الخاصة والمناطق الحُرة ومنظمة الخليج للاستشارات الصناعيّة مذكرة تفاهم في مجال الاستشارات الصناعيّة والاقتصاديّة.

وقع المذكرة نيابة عن الهيئة معالي الشيخ الدكتور علي بن مسعود السنيدي، رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصاديّة الخاصة والمناطق الحُرة فيما وقع المذكرة نيابة عن منظمة الخليج للاستشارات الصناعيّة سعادة أحمد بن محمد بن علي آل محمد، الرئيس التنفيذي للمنظمة.

وتتضمن مذكرة التفاهم التعاون وتقديم الاستشارات للمؤسسات القائمة في المناطق الاقتصاديّة والمناطق الحُرة والمُدن الصناعية، وتركز المذكرة على تقديم المشورة لإقامة تجمعات صناعية متخصصة في المناطق التي تشرف عليها الهيئة، والاستفادة من الخدمات التي تقدمها منظمة الخليج للاستشارات الصناعيّة في عمليات التحول لتقنيات التصنيع الحديث وتأهيل خطوط الإنتاج ومساندة المنشآت الصناعيّة القائمة في المناطق الحُرة والمُدن الصناعيّة ، وتدريب وتأهيل الكوادر العاملة لديها، بالإضافة إلى تبادل البيانات والمعلومات الصناعيّة ودراسات الجدوى الاقتصاديّة للمشاريع الجديدة.

ويسعى الطرفان من خلال مذكرة التفاهم إلى تعزيز استدامة المشاريع في المناطق الحُرة والمُدن الصناعيّة وتقييم المشاريع المحتملة، كما سيُسهم هذا التعاون المشترك في تعظيم استفادة المشاريع الصناعيّة الصغيرة والمتوسطة وزيادة القدرة التنافسيّة لهذه المشاريع وربطها بالمشاريع الكبيرة.

الجدير بالذكر أن الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة تشرف على 23 منطقة اقتصادية وحرة ومدينة صناعية منها 16 منطقة قائمة و7 مناطق قيد التطوير في أنشطة اقتصادية مختلفة أهمها الأنشطة الصناعية التي تعد الركيزة الأساسية، وتبلغ مساهمتها الاستثمارية حوالي 79% من إجمالي الاستثمارات في هذه المناطق.

## المناطق الاقتصادية والحرة تستعرض فرص الاستثمار الصناعي والتطوير العقاري في لندن

**لندن -الدقم:**

استعرض وفد الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة خلال لقاءاته في العاصمة البريطانية لندن، الفرص الاستثمارية الواعدة في التجمعات الصناعية المختلفة وخاصة صناعات الأدوية والمواد الصيدلانيّة والصناعات البلاستيكية والصناعات الغذائية والصناعات الخضراء والصناعات التعدينية، إضافة إلى فرص التطوير العقاري في المناطق الاقتصادية.

كما عقد الوفد الذي ترأسه معالي الشيخ الدكتور علي بن مسعود السنيدي رئيس الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، وبمشاركة عدد من المسؤولين من المناطق الاقتصادية والمناطق الحرة، سلسلة من الاجتماعات المباشرة مع عدد من المستثمرين، واطّلع على عدد من تقنيات المستقبل التي تدخل في صناعات الطاقة المتجددة إلى جانب أنشطة إعادة التصدير والتخزين وسلاسل الإمداد.

ونظّم الوفد جلسة حوارية متخصصة في مقر الجمعية العُمانية البريطانية في لندن، تمّ خلالها استعراض الحوافز والمزايا التنافسية التي تقدمها المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية في سلطنة عُمان.

والتقى الوفد بعددٍ من الخبراء والمختصين في مجالات التطوير العقاري والحلول الإسكانية للعاملين بالمناطق الاقتصادية، وعقد اجتماعات مع المسؤولين عن صناديق تمويل الصناعات المرتبطة بسلاسل الإمداد الخاصة بالطاقة المتجددة، وسبل توفير التمويل التنافسي للمصانع الكبرى ذات الطابع الاستراتيجي.

# بحث تعزيز الشراكات الاقتصادية أمام رجال الأعمال والشركات الأردنية

**تم استعرض أبرز الفرص الاستثمارية في القطاعات المستهدفة بالسلطنة والحوافز والتسهيلات الاستثمارية**

عمّـــان - الدقم :

استعرضت الهيئة العامة لـلـمـنـاطـق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة الفرص الاستثمارية الواعدة والمزايا التنافسية التي توفرها المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية في سلطنة عُمان، وذلك في عدد من القطاعات المستهدفة كالصناعة، والأغذية، والثروة السمكية، والصناعات الدوائية والطبية، أمام رجال الأعمال والمستثمرين في المملكة الأردنية الهاشمية.

وجاء ذلك خلال الزيارة الرسمية التي قام بها وفد من الهيئة إلى الأردن، برئاسة سعادة المهندس أحمد بن حسن الذيب نائب رئيس الهيئة، وبمشاركة عدد من الرؤساء التنفيذيين للمناطق الاقتصادية والحرة والمدن الصناعية، إلى جانب صالة "استثمر في عُمان".

وخلال لقاء "فرص الاستثمارات المشتركة" الذي نظمته الهيئة في العاصمة عمّان بالتعاون مع سفارة سلطنة عُمان في الأردن وغرفتي تجارة وصناعة الأردن، تم تقديم عروض مرئية تناولت أبرز الفرص الاستثمارية في القطاعات المستهدفة بالسلطنة، إلى جانب استعراض الحوافز والتسهيلات الاستثمارية. كما تم عرض نماذج لمشاريع ناجحة مثل شركة فلكس للصناعات الدوائية القائمة في المنطقة الحرة بصلالة، فيما قدمت صالة "استثمر في عُمان" ورقة عمل حول المزايا التي توفرها للمستثمرين.

وأكد سعادة المهندس أحمد بن حسن الذيب أن اللقاء يعكس عمق العلاقات الأخوية والتاريخية التي تربط البلدين، ويترجم التوجه المشترك نحو تعزيز الشراكة الاقتصادية وفتح آفاق أوسع للتعاون في قطاعات ذات قيمة مضافة.

وأوضح سعادته أن المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والمدن الصناعية في سلطنة عُمان تشهد نموًا متسارعًا وتطورًا تنظيميًا ولوجستيًا، مدعومة بموقع استراتيجي متميز واتفاقيات تجارة حرة تربط السلطنة بالعديد من الأسواق الإقليمية والعالمية، علاوة على ما تتمتع به من بنية أساسية متقدمة.

ويأتي هذا اللقاء ضمن جهود الهيئة لتعزيز استقطاب الاستثمارات الأجنبية والتعريف بالفرص المتاحة في المناطق التي تشرف عليها.

كما عقد وفد الهيئة خلال الزيارة لقاءات واجتماعات مع مسؤولين حكوميين وممثلي كبرى الشركات الأردنية، تم خلالها بحث فرص إقامة شراكات استثمارية خصوصًا في القطاعات الصناعية وصناعة الأغذية والصناعات الدوائية والطبية، إلى جانب مناقشة سبل تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين وتطوير مجالات الشراكة في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية.

# استعراض الفرص الاستثمارية في الصناعات الدوائية بمعرض فارماكونكس بالقاهرة

**الهيئة استعرضت أمام الشركات العالمية والمستثمرين أبرز الفرص الاستثمارية والحوافز والتسهيلات في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية**

القاهرة - الدقم :

شاركت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة في معرض فارماكونكس بالقاهرة، والذي أقيم خلال الفترة من الأول وحتى الثالث من سبتمبر الماضي، حيث استعرضت من خلال جناحها أبرز الفرص الاستثمارية المتاحة في قطاع الصناعات الدوائية أمام الشركات العالمية المشاركة في المعرض، الذي يُعد منصة رائدة تجمع كبريات الشركات العاملة في الصناعة الدوائية والمستثمرين من مختلف أنحاء العالم.

وسلط جناح الهيئة الضوء على البيئة الاستثمارية التي توفرها سلطنة عُمان في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية، والممكنات الجاذبة لهذا القطاع الحيوي، إلى جانب استعراض أبرز النجاحات التي حققتها الشركات العاملة فيه، وما تقدمه من منتجات دوائية ومستلزمات طبية عالية الجودة.

وخلال جلسة حوارية أقيمت على هامش المشاركة، عرضت الهيئة أمام المستثمرين الحوافز والتسهيلات التي تتمتع بها المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية، والتي تشمل الإعفاءات الضريبية والجمركية، وإتاحة التملك الأجنبي بنسبة 100%، إلى جانب الإجراءات المبسطة والسريعة للتراخيص عبر النافذة الاستثمارية الموحدة، إضافة إلى ما تتميز به من بنية أساسية متطورة تسهّل عمليات التصنيع والتصدير.

وركزت الهيئة في مشاركتها على استقطاب شركات التكنولوجيا الحيوية (Biotech)، ومصنّعي المكونات الصيدلانية الفعّالة (API)، وشركات التعبئة والتغليف الدوائية، ومراكز البحث والتطوير، وغيرها من الشركات المتخصصة في القطاع، مؤكدة أن الصناعات الدوائية والمستلزمات الطبية تحظى باهتمام استراتيجي ضمن خططها، لما تمثله من قيمة مضافة وفرص واسعة للنمو في القطاعات الصحية والصيدلانية، سواء على مستوى السوق المحلي أو في أسواق الخليج العربي والشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا.

وضم وفد الهيئة المشارك في المعرض عددًا من المختصين، إلى جانب ممثلين من المؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدائن"، والمنطقة الحرة بصلالة، والمنطقة الحرة بصحار، ومنطقة خزائن الاقتصادية، في إطار جهود تكاملية للترويج للفرص الاستثمارية الواعدة التي تزخر بها السلطنة في هذا القطاع الحيوي.

# الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة تبرز خدماتها الرقمية الذكية في كومكس 2025

مسقط - الدقم :

سلطت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة في فعاليات معرض كومكس 2025 خلال الفترة من 8-11 سبتمبر الماضي في جناحها الضوء على مجموعة من الخدمات الرقمية الذكية المصممة لدعم بيئة الأعمال المتنامية في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية بالسلطنة.

وجاءت مشاركة الهيئة في المعرض لتعريف المستثمرين ورواد الأعمال بأحدث الحلول الرقمية التي تساهم في تسهيل الإجراءات، وتسريع العمليات الاستثمارية، وتعزيز الكفاءة التشغيلية في هذه المناطق. ويعكس جناح الهيئة التزامها بالتحول الرقمي ودعم بيئة الأعمال بما يسهم في جذب الاستثمارات النوعية وتعزيز مكانة السلطنة كوجهة استثمارية رائدة.

### أحدث الحلول الرقمية

واستعرضت الهيئة خلال جناحها أحدث الحلول الرقمية التي تتيح إجراءات مرنة وسريعة للمستثمرين، مع التركيز على تسهيل الإجراءات الإدارية، وتقديم البيانات والتحليلات الاستثمارية، ودعم اتخاذ القرارات الاستراتيجية. وهدف الجناح إلى تعريف الزوار بمزايا المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية والخدمات المتاحة، بما يعزز من مستوى الثقة ويشجع على المزيد من الاستثمارات النوعية.

شهد جناح الهيئة تفاعلاً كبيراً من قبل الزوار وأبدى عدد من المستثمرين اهتمامهم بالتعرف على أحدث الخدمات الرقمية وفرص الاستثمار المتاحة

### التحول الرقمي في بيئة الأعمال

وأكدت الهيئة على أهمية التحول الرقمي في بيئة الأعمال، مشيرة إلى أن الخدمات الذكية تساهم في رفع الكفاءة التشغيلية والحد من الإجراءات الورقية، فضلاً عن توفير الوقت والجهد للمستثمرين ورواد الأعمال.

وقدم عدد من المختصين في جناح الهيئة الخدمات الإلكترونية مثل منصة Omap التي تتضمن خرائط جغرافية متكاملة لجميع بيانات المخططات الشاملة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية التي تُشرف عليها الهيئة، بالإضافة إلى استعراض منصة "خدمات المناطق" التي توفر مجموعة واسعة من الخدمات الرقمية للمستثمرين والشركات العاملة في المناطق بالإضافة إلى تسهيل الإجراءات الاستثمارية وتقديم خدمات حكومية رقمية للمستثمرين المحليين والأجانب.

وشهد جناح الهيئة تفاعلاً كبيراً من قبل الزوار، حيث أبدى عدد من المستثمرين اهتمامهم بالتعرف على أحدث الخدمات الرقمية وفرص الاستثمار المتاحة في المناطق التي تشرف عليها الهيئة والخدمات اللوجستية المرتبطة بها. كما تمكن الزوّار والمشاركين من التعرف على مبادرات الهيئة وإنجازاتها في مجالات التحول الرقمي والذكاء الاصطناعي وتجارب الواقع المعزز وتجارب في مجال الابتكار والطائرات المسيّرة (الدرون).



تتوج للمرة الثانية على التوالي

# الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة كأفضل منفذ خدمة في محافظة مسقط لعام 2024

**الدكتور أحمد المعمري: جاء الاختيار استنادًا إلى نتائج استبانات ومؤشرات رضا المراجعين وتؤكد الهيئة سعيها المستمر نحو تعزيز التميز المؤسسي وتبني أفضل الممارسات في تقديم الخدمات**

مسقط - الدقم :

حصدت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة وللعام الثاني على التوالي جائزة أفضل منفذ لتقديم الخدمة على مستوى محافظة مسقط لعام 2024، ضمن الجهات الحكومية المشاركة في منظومة الإجادة المؤسسية، وذلك في إطار جهودها المتواصلة للارتقاء بجودة الخدمات وتعزيز موقعها ضمن المؤشرات التنافسية العالمية.

وقال الدكتور أحمد بن سيف المعمري القائم بأعمال مدير دائرة خدمات المراجعين بالهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة: يأتي هذا التكريم تقديرًا لالتزام الهيئة بتطبيق معايير منظومة الإجادة المؤسسية، التي تُعد إحدى الركائز الأساسية لتحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040، وترسيخًا لثقافة التطوير المستمر داخل بيئة العمل، بما يضمن تقديم خدمات ذات جودة وكفاءة عالية تلبي تطلعات المستثمرين والمستفيدين. وقد جاء اختيار الهيئة استنادًا إلى نتائج استبانات ومؤشرات رضا المراجعين، وتؤكد الهيئة سعيها المستمر نحو تعزيز التميز المؤسسي، وتبني أفضل الممارسات في تقديم الخدمات، وتحقيق أعلى المستويات من خلال الابتكار وتحسين الأداء المؤسسي.

**يأتي هذا التكريم تقديرًا لالتزام الهيئة بتطبيق معايير منظومة الإجادة المؤسسية التي تُعد إحدى الركائز الأساسية لتحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040**

وتطبق الهيئة ممارسات عالية الكفاءة لخدمة المستثمرين في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية تشمل: موظف الخدمة الشامل، منصة واحدة للحصول على جميع الخدمات، خدمة الرعاية المستمرة للمستثمرين، مشرفي حسابات المشاريع الاستراتيجية، التحسين المستمر للخدمات، الموافقة الشاملة للمشاريع الاستراتيجية، سرعة ومدد زمنية محددة سرعة لإنجاز الطلبات، مركز تواصل تفاعلي، والموافقات الفورية لبدء المشاريع.

## تطبق الهيئة ممارسات عالية الكفاءة لخدمة المستثمرين

في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية تشمل:

01 موظف الخدمة الشامل

02 منصة واحدة للحصول على جميع الخدمات

03 التحسين المستمر للخدمات، الموافقة الشاملة للمشاريع الاستراتيجية

04 سرعة ومدد زمنية محددة سرعة لإنجاز الطلبات

05 خدمة الرعاية المستمرة للمستثمرين

06 مركز تواصل تفاعلي

07 موظف الخدمة الشامل

08 الموافقات لبدء المشاريع

معالي عبدالسلام بن محمد المرشدي

رئيس جهاز الاستثمار العماني في حواره لـ الدقم Duqm Economy:

# «الجهاز» يتّبع منهجية «البُعد العُماني» في استثماراته الخارجية ويستقطب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 3.348 مليار ريال عُماني في عام 2024

**بلغت نسبة الاستثمارات المحلية في 2024م نحو 61.3% من إجمالي الأصول، فيما امتدت الاستثمارات الخارجية إلى أكثر من 50 دولة**

مسقط - الدقم Duqm Economy :

**أكد معالي عبدالسلام بن محمد المرشدي، رئيس جهاز الاستثمار العُماني، أن الجهاز يمضي بخطى واثقة نحو تعزيز دوره كذراع استثماري سيادي فاعل في الاقتصاد الوطني، عبر إسهامه المباشر في تحقيق مستهدفات رؤية "عُمان 2040" وتنويع مصادر الدخل الوطني.**

**وفي حوار خاص لـ الدقم Duqm Economy، أوضح المرشدي، أن الجهاز تمكّن خلال عام 2024م من تحقيق إنجازات نوعية، أبرزها تسجيل أرباح إجمالية تجاوزت 1.5 مليار ريال عُماني، واستقطاب استثمارات أجنبية مباشرة بقيمة 3.348 مليار ريال عُماني، منها 885 مليون ريال عُماني عبر صندوق "عُمان المستقبل".**

**وقال معاليه: إن الإستراتيجية الاستثمارية التي ينتهجها الجهاز تركز على القطاعات الواعدة مثل الطاقة النظيفة، والتعدين، والسياحة، والخدمات اللوجستية، إلى جانب الأمن الغذائي والتقنيات المتقدمة، بما يعزز تنافسية الاقتصاد الوطني ويدعم التنمية المتوازنة في مختلف المحافظات.**

**وبيّن أن الجهاز يستند في قراراته الاستثمارية إلى تحليلات معمقة تشمل الأنماط السكانية، والتحولات الجيوسياسية، والتطورات التقنية في الأسواق المستهدفة، بما يضمن توجيه رؤوس الأموال نحو الفرص الواعدة. كما يلتزم بتطبيق إجراءات صارمة لإدارة المخاطر ومتابعة الأداء بصورة مستمرة.**

**وحول دور الجهاز في دعم المناطق الاقتصادية والمناطق الحرة كمناطق جاذبة للاستثمار لفت معاليه في حديثه إلى أن دور جهاز الاستثمار العُماني يتركز على تفعيل استثماراته عبر الشركات التابعة، بما يعزز القيمة الاقتصادية للمناطق الاقتصادية الخاصة والحرة، ويدعم جهود الجهات المختصة في جعلها منصات جاذبة للاستثمار.**

**فإلى تفاصيل الحوار الذي دار مع معاليه:**

### دور الجهاز في الاقتصاد الوطني

***بداية معاليكم، كيف يسهم جهاز الاستثمار العُماني في تحقيق أهداف رؤية "عُمان 2040" خصوصًا فيما يتعلق بالتنويع الاقتصادي؟***

يسهم جهاز الاستثمار العُماني بدور محوري في تحقيق مستهدفات رؤية "عُمان 2040"، باعتباره الذراع الاستثماري السيادي لسلطنة عُمان، والمسؤول عن إدارة وتنمية الأصول الحكومية داخل السلطنة وخارجها، ويرتكز عمل الجهاز على الإسهام في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد على النفط، من خلال توجيه الاستثمارات إلى قطاعات إنتاجية وخدمية واعدة، تشمل الطاقة المتجددة والتقليدية، واللوجستيات، والسياحة، والتعدين، والتقنية، والأمن الغذائي، والصناعات التحويلية، ومنها على سبيل المثال: مصفاة الدقم بالمنطقة الحرة بالدقم، ومحطتا "منح 1" و "منح 2" للطاقة الشمسية، وتطوير منجمي "الأسيل" و "البيضاء" للنحاس، ومشروع السوق المركزي للخضروات والفواكه (سلال)، ومشروع حفيت



للقطارات، وبموجب التوجيهات السامية من لدن مولانا حضرة صاحب الجلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم -حفظه الله ورعاه- أسس جهاز الاستثمار العُماني صندوق عمان المستقبل الذي يركز على قطاعات التنويع الاقتصادي برأسمال مقداره 2 مليار ريال عُماني.

وقد بلغت نسبة الاستثمارات المحلية في عام 2024 م نحو 61.3% من إجمالي الأصول، فيما امتدت الاستثمارات الخارجية إلى أكثر من 50 دولة، بما يعزز العوائد طويلة الأجل، ويوفر فرص نقل المعرفة والتقنيات إلى السوق العُماني.

كما يركز الجهاز على تحقيق مجموعة من الأجندة الوطنية ومنها رفد الموازنة العامة الذي تجاوز 7 مليارات ريال عُماني منذ عام 2016م حتى الآن، بالإضافة إلى سداد مديونيات الشركات التابعة بنحو 1.846 مليار ريال عُماني حتى نهاية العام الماضي، ما أسهم في تحسين التصنيف الائتماني للدولة. كما تجاوز الإنفاق الرأسمالي على المشروعات الوطنية 1.9 مليار ريال عُماني في 2024، متخطياً المستهدف البالغ 1.7 مليار ريال عُماني.

### أبرز القطاعات الاقتصادية

***معاليكم.. ما أبرز القطاعات الاقتصادية التي يركّز الجهاز على الاستثمار فيها حاليًا؟ ولماذا تم اختيارها؟***

يركّز جهاز الاستثمار العُماني اليوم على الاستثمار في القطاعات الإستراتيجية التي تدعم التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط، بما يتماشى مع رؤية عُمان 2040، ومن أبرز هذه القطاعات قطاع الطاقة النظيفة والخدمات والسياحة بالإضافة إلى القطاع اللوجستي وقطاع التعدين ، ذلك إلى جانب مشروعات وطنية وحيوية أخرى في قطاعات تشمل الأمن الغذائي، والتكنولوجيا، والذكاء الاصطناعي والتقنيات المتقدمة. وقد جاء تركيز الجهاز على هذه القطاعات لما توفره من قيمة مضافة وفرص عمل مستدامة، ولإسهامها المباشر في تعزيز تنافسية الإقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل.

### الأداء والإنجازات

***ننتقل إلى الأداء، معاليكم.. ما أبرز الإنجازات التي حققها الجهاز من حيث العوائد الاستثمارية أو المشروعات الإستراتيجية؟***

شهد عام 2024 تحقيق قفزة نوعية في أداء الجهاز، حيث تجاوزت الأرباح الإجمالية 1.5 مليار ريال عُماني، في انعكاس مباشر لنجاح إستراتيجية الاستثمار طويلة الأجل. وتمكن الجهاز من جذب استثمارات أجنبية مباشرة بلغت قيمتها 3.348 مليار ريال عُماني، منها 885 مليون ريال عُماني جاءت عبر "صندوق عُمان المستقبل"، مما يعكس الثقة المتنامية في بيئة الاستثمار العمانية. وعلى صعيد التنمية الوطنية، أسهم الجهاز في استحداث 1,393 فرصة عمل جديدة للمواطنين، سواء من خلال التوظيف المباشر أو عبر خطط الإحلال، إلى جانب رفع نسبة الإنفاق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى 19.8% من إجمالي الأعمال المسندة، بما يعادل 265.5 مليون ريال عُماني. كما شهد العام تدشين مشروعات إستراتيجية ذات أثر اقتصادي واجتماعي واسع، من بينها افتتاح شركة مصفاة الدقم والصناعات البتروكيماوية (OQ8)، ومحطة منح للطاقة الشمسية بمرحلتيها الأولى والثانية، فضلًا عن مصنع البولي سيليكون في صحار، الذي يعد الأكبر من نوعه خارج الصين بطاقة إنتاجية تصل إلى مئة ألف طن سنويًا.

### منظومة قياس أداء المحفظة الاستثمارية

***وكيف يقيس الجهاز أداء محفظته الاستثمارية؟ وما هو معدل النمو السنوي الذي تحقق؟***

يعتمد جهاز الاستثمار العُماني على منظومة قياس أداء مبنية على المعايير الدولية والممارسات المثلى، وذلك على النحو التالي:

محفظة الأجيال: يتم قياس الأداء من خلال مقارنة العوائد المحققة بالمؤشرات المرجعية للأسواق العالمي، وباستخدام معدل العائد المرجّح بالزمن (TWRR)، وقد تم تسجيل عائد سنوي ( لمتوسط خمس سنوات ) بلغ 5.8% في عام 2024، متجاوزًا العائد المستهدف البالغ 5% كمعدل متوسط لخمس سنوات.

محفظة التنمية الوطنية: تُقارن نتائجها بمعدل النمو المستهدف للناتج المحلي الإجمالي ضمن رؤية عمان 2040، وقد تم تسجيل معدل نمو سنوي فعلي بلغ 9.87% في عام 2024.

ويُعزز الجهاز تقارير الأداء بتحليلات دورية تشمل المخاطر، والأثر الاقتصادي المحلي، وكفاءة التوزيع القطاعي والجغرافي.

### جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة

***نعرج إلى الاستثمارات الأجنبية، هل يتبنى الجهاز مبادرات لاستقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى سلطنة عُمان؟***

في إطار سعيه إلى تعزيز بيئة الاستثمار وجذب الاستثمارات إلى سلطنة عُمان بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية التي استقطبها الجهاز إلى القطاعات المحلية خلال عام 2024 نحو 3.348 مليار ريال عُماني.

كما وسّع شراكاته الإستراتيجية لتشمل دولاً مثل الهند، فيتنام، بروناي، باكستان، أوزبكستان، إسبانيا، قطر، الأردن، تركيا، والجزائر عبر صناديق استثمارية مشتركة تركز على قطاعات حيوية تشمل الرعاية الصحية، والتعليم، والتكنولوجيا، والغذاء، والخدمات المالية، واللوجستيات، والصناعات الدوائية. وتسهم هذه الشراكات في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سلطنة عُمان من خلال تمويل مشروعات نوعية، وتوطين شركات ناجحة للعمل في السوق العُماني، والترويج للفرص الاستثمارية عبر شبكات الشركاء الدوليين. كما تُتيح فرصًا للمستثمرين الأجانب للمشاركة في مشروعات التخارج من الأصول، وتعزّز التكامل بين الشركات العُمانية ونظيراتها العالمية، بما يُسهم في تنويع الاقتصاد الوطني وزيادة تنافسيته إقليميًا ودوليًا.

ويُعد صندوق عُمان المستقبل أحد أبرز أدوات الجهاز في هذا الإطار، إذ أسهم خلال عام 2024 في استقطاب استثمارات أجنبية تُقدّر بـ885 مليون ريال عُماني، بالتعاون مع مؤسسات دولية. ويواصل الجهاز توجيه الاستثمارات نحو مشروعات تُسهم في نقل التكنولوجيا وتوطين الصناعات الإستراتيجية، بما يعزز تنافسية الاقتصاد الوطني ويوفر فرصًا نوعية للمواطنين.

كما ينتهج الجهاز "منهجية البُعد العُماني" في استثماراته العالمية، مركّزًا على تحقيق قيمة مضافة مباشرة وغير مباشرة للسلطنة، من خلال نقل المعرفة، وتعزيز سلاسل الإمداد، وتوسيع العلاقات الاقتصادية. وتُعزّز هذه التوجهات من خلال الدبلوماسية الاقتصادية عبر ممثلين استثماريين في السفارات العُمانية بالدول المستهدفة.

**رفد الموازنة العامة تجاوز 7 مليارات ريال عُماني منذ عام 2016م، وسُدِّدت مديونيات الشركات التابعة بنحو 1.846 مليار ريال عُماني**

**تجاوز الإنفاق الرأسمالي على المشروعات الوطنية 1.9 مليار ريال عُماني في 2024، متخطيًا المستهدف البالغ 1.7 مليار ريال عُماني**

**أسهم صندوق "عُمان المستقبل" في استقطاب استثمارات أجنبية بقيمة 885 مليون ريال خلال العام الماضي**

### الحوكمة وإدارة الأصول

***معاليكم.. ما السياسات التي يعتمدها الجهاز في تعزيز الحوكمة والشفافية في إدارة الأصول الحكومية؟***

في إطار جهوده لتعزيز الحوكمة والشفافية في إدارة الأصول الحكومية، أصدر الجهاز حزمة من السياسات والمبادئ التوجيهية التي عملت على تنظيم أعمال الشركات المرتبطة بالجهاز في مختلف أنشطتها التجارية بما يتواءم مع خطط التنمية المستدامة، وتحقيق التوازن بين الأهداف الاقتصادية والإستراتيجية التي أنشئت من أجلها وتشجيع الاستخدام الكفء للموارد المالية والبشرية. ويعد ميثاق حوكمة الشركات المرتبطة بالجهاز الأساس الذي يُعتمد عليه في تعزيز مبدأ المحاسبة والمساءلة في هذه الشركات والذي بلا شك ساهم في تعزيز أداء هذه الشركات ماليًا وعملياتيًا، ورفع إنتاجيتها، وإيجاد نظام متكامل لصنع القرارات فيها. بالإضافة إلى ذلك أصدر الجهاز العديد من السياسات والمبادئ التوجيهية التي نظمت أعمال الشركات المملوكة للدولة في مختلف المجالات مثل الاستثمار والتخارج والتدقيق الداخلي، وإدارة المخاطر، واستمرارية الأعمال، وأمن المعلومات، والشؤون القانونية، والتواصل والإعلام، والحوكمة الثلاثية وغيرها من الجوانب التي ساهمت في تعزيز كفاءة إدارة الأصول الحكومية مع الالتزام بتطبيق أعلى معايير الحوكمة والشفافية وتحقيق أقصى عائد اقتصادي من استثمارات الدولة. وفي السياق ذاته، أُلزمت الشركات التابعة للجهاز بتقديم تقارير دورية عن الأداء المالي والحوكمة، ما عزز من مستويات الشفافية، وأسهم في تحسين التصنيف الائتماني وتعزيز ثقة المؤسسات المالية الدولية. كما أسهمت إعادة التفاوض بشأن شروط الاقتراض في توفير حلول تمويلية أكثر كفاءة، تدعم أهداف الاستدامة المالية على المدى الطويل.

**نفذت الشركات التابعة للجهاز في المنطقة الحرة بصحار مشروعات إستراتيجية تعزز التنويع الصناعي والطاقة النظيفة**

**بلغت نسبة استثمارات الجهاز خارج سلطنة عمان 38.7%، مع وجود 19.9% منها في أمريكا الشمالية**

### إعادة هيكلة الشركات

***في هذا السياق، معاليكم.. هل هناك خطط لإعادة هيكلة بعض الشركات المملوكة للدولة لتعزيز كفاءتها وربحيتها؟***

يعكف الجهاز منذ تأسيسه على إعادة هيكلة بعض الشركات المملوكة للدولة وفق خطط واضحة تُنفّذ عبر سياسات تنظيمية وحوكمة صارمة تضمن الاستخدام الأمثل للموارد وتحسين الأداء التشغيلي والمالي، وتسهم في تعزيز الاستدامة المالية وزيادة القدرة التنافسية لهذه الشركات، ومن الأمثلة على ذلك: دمج الشركة العُمانية للاستثمار الغذائي القابضة (نتاج) مع شركة تنمية أسماك عُمان، وإعادة هيكلة شركات توزيع وتزويد الكهرباء التابعة لمجموعة نماء، ودمج إدارة مشروع المدينة الترفيهية (حي الشرق) بمشروع المدينة الزرقاء، ونقل الاستثمارات السياحية والعقارية إلى مجموعة عمران، والجهاز مستمر في تنفيذ هذه الخطط حسب التقييم المستمر لأداء الشركات ودورها في الاقتصاد الوطني.

**يلتزم الجهاز بأعلى معايير الحوكمة والشفافية، مع خطط لإعادة هيكلة الشركات الحكومية لتعزيز كفاءتها وربحيتها**

### الاستثمار في المحافظ الخارجية

***معاليكم.. ما نسبة استثمارات الجهاز خارج السلطنة؟ وما المعايير المعتمدة في اختيار الأسواق العالمية للاستثمار فيها؟***

في إطار حرصنا على تنويع المحفظة الاستثمارية وضمان استدامتها، يخصص جهاز الاستثمار العُماني ما نسبته 38.7% من استثماراته خارج سلطنة عُمان، حيث تتوزع هذه الأصول عبر مختلف القارات بما في ذلك أمريكا الشمالية التي تستحوذ وحدها على نحو 19.9% من إجمالي الاستثمارات الخارجية، إلى جانب أسواق في آسيا وأوروبا وأفريقيا والشرق الأوسط. ونحن نُدرك أن تنويع الأسواق يُسهم في تقليل المخاطر الاستثمارية ويُعزز من قدرتنا على تحقيق عوائد مستقرة ومستمرة تدعم الاقتصاد الوطني، لذلك نعتمد في اختيار الأسواق العالمية على عدة معايير، أبرزها قوة البيئة التشريعية والحوكمة، واستقرار الاقتصاد الكلي، وتوفر فرص النمو في قطاعات تتوافق مع أهدافنا مثل التكنولوجيا المتقدمة والطاقة النظيفة والأمن الغذائي. إلى جانب ذلك، نحرص على أن تُحقق هذه الاستثمارات قيمة مضافة للسلطنة من خلال نقل المعارف والتقنيات والخبرات العالمية، وتوطينها بما يعزز الكفاءات المحلية ويدعم القطاعات الإنتاجية الواعدة، وهو ما تنبني عليه فلسفة البعد العماني التي توجه استثماراتنا.

### المخاطر والعوائد الاستثمارية

***معاليكم، الكثير يسأل عن مخاطر الاستثمارات وعوائدها.. كيف يوازن الجهاز بين المخاطر والعوائد في استثماراته الخارجية في ظل تقلبات الأسواق العالمية؟***

يعتمد جهاز الاستثمار العُماني في استراتيجيته على التنويع الجغرافي والقطاعي لتوزيع الاستثمارات بطريقة تقلّص المخاطر وتعزّز القدرة على مواجهة تقلبات الأسواق. كما يتبنّى الجهاز نهجًا استثماريًا طويل الأجل قائمًا على بناء شراكات إستراتيجية ومصالح متبادلة مع الدول التي يُوظَّف فيها رأس المال.

ويوازن الجهاز بين المخاطر والعوائد من خلال تنويع محفظته الاستثمارية لتشمل أدوات ذات مستويات مختلفة من المخاطر، من استثمارات منخفضة المخاطر مثل السندات الحكومية، إلى استثمارات متوسطة وعالية المخاطر كالعقارات والأسهم الخاصة. كما تُوزَّع الاستثمارات بين أدوات قصيرة، ومتوسطة، وطويلة الأجل، بما يعزّز المرونة المالية ويحد من تأثر المحفظة بتقلبات الأسواق على المدى القصير.

ويستند الجهاز في قراراته الاستثمارية إلى تحليلات معمقة تشمل الأنماط السكانية، والتحولات الجيوسياسية، والتطورات التكنولوجية في الأسواق المستهدفة، لضمان توجيه رؤوس الأموال نحو الفرص الواعدة. كما يلتزم بتطبيق إجراءات صارمة لإدارة المخاطر ومتابعة الأداء بشكل مستمر.

### الاستثمارات في المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة

***ما دور الجهاز في دعم المناطق الاقتصادية والمناطق الحرة كمناطق جاذبة للاستثمار، مثل المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم وغيرها من المناطق؟***

يتركز دور جهاز الاستثمار العماني على تفعيل استثماراته عبر الشركات التابعة بما يعزز القيمة الاقتصادية للمناطق الاقتصادية الخاصة والحرة ويدعم جهود الجهات المختصة في جعلها منصات جاذبة للاستثمار.

ويسهم الجهاز عبر شركاته في تطوير البنية الأساسية و الخدمات الاساسية، وتشغيل الموانئ والخدمات اللوجستية من خلال مجموعة أسياد، إلى جانب دعم قطاع الطاقة عبر شركات توليد ونقل الكهرباء، إضافة إلى الإستثمار في المشروعات الصناعية التي تقام داخل هذه المناطق. فعلى سبيل المثال في المنطقة الحرة في صحار تعمل الشركات التابعة للجهاز على تنفيذ مجموعة من المشروعات الإستراتيجية التي تعزز التنويع الصناعي والتحول نحو الطاقة النظيفة، من أبرزها مشروع لإقامة محطة غاز طبيعي مسال تعمل بالطاقة الشمسية ليكون أول مركز للتزويد بالوقود البحري في المنطقة، إضافة إلى مشروع ضخم لإنتاج البولي سيليكون لدعم سلاسل توريد الطاقة الشمسية عالميًا، ومشروعات صناعية متقدمة لإنتاج مواد كيميائية متخصصة في الطاقة ومعالجة المياه، فضلًا عن مبادرات لتعزيز كفاءة الطاقة وتقليل الانبعاثات، ما يجعل المنطقة الحرة في صحار مركزًا صناعيًا متكاملًا يجمع بين الصناعات الثقيلة والاستدامة.

أما في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم فقد شكّل افتتاح مصفاة الدقم في عام 2024م محطة بارزة بإعتباره أكبر مشروع استثماري مشترك بين سلطنة عمان ودولة الكويت برأس مال تجاوز ثلاثة مليارات والنصف ريال عُماني. بالإضافة إلى قطاعات إستراتيجية اخرى مثل الأمن الغذائي والتخزين بما يوجد منظومة متكاملة تدعم استقطاب الاستثمارات وتشجيع القطاع الخاص على الدخول.

### تعزيز الاستثمارات في المحافظات

***هل هناك توجه لتعزيز استثمارات الجهاز في المحافظات خارج مسقط بهدف تحقيق تنمية متوازنة؟***

يأخذ جهاز الاستثمار العماني الميزة التنافسية لكل محافظة بعين الاعتبار عند اتخاذ القرار الاستثماري. ويضع في مقدمة أولوياته تحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف محافظات السلطنة، وهو ما يتجسد في أن معظم استثماراته تتركز بشكل أساسي خارج محافظة مسقط ومتوزعة جغرافيا على مختلف المحافظات وتغطي قطاعات الطاقة والتعدين والخدمات اللوجستية بالإضافة إلى الأمن الغذائي والصناعات التحويلية بما يسهم في توزيع العوائد الاقتصادية ويوجد فرص عمل نوعية للمواطنين. ففي محافظة الوسطى، يحتضن الجهاز مشروعات إستراتيجية من أبرزها مناطق الامتياز ومصفاة الدقم المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم. وفي محافظة الداخلية استثمر الجهاز في مشروعات الطاقة المتجددة عبر محطتي منح 1 و منح 2 للطاقة الشمسية، إلى جانب إعادة تطوير منجمي الأسيل و البيضاء للنحاس في محافظة شمال الباطنة. أما في محافظة ظفار فقد أسهم الجهاز في تعزيز منظومة الكهرباء عبر مشروع سيح الخيرات بالإضافة إلى مشروعات معنية بالأمن الغذائي. وفي محافظتي الباطنة شمال وجنوب يبرز دور الجهاز من خلال ميناء صحار والمنطقة الحرة ومشروعات منطقة خزائن الاقتصادية والتي تمثل منصات لوجستية وصناعية متكاملة. كذلك تتركز مشروعات الأمن الغذائي والثروة السمكية بمنطقة الشرقية عبر مشروعات الإستزراع السمكي الحديثة والتي تدعم التنويع الغذائي وتوفر فرص عمل محلية. أما في محافظتي البريمي والظاهرة، فالتركيز هناك على دعم مشروعات التعدين واستثمارات البنية الأساسية، والطاقة المتجددة لتعزيز النشاط الاقتصادي في هذه المناطق الحدودية المهمة.

ويعكس هذا الانتشار الجغرافي الواسع التزام الجهاز بدوره التنموي في دعم جميع المحافظات وبما ينسجم مع مستهدفات رؤية عمان 2040 و يعزز من تنافسية الاقتصاد الوطني وتمكين المجتمعات المحلية من الاستفادة المباشرة من هذه المشروعات.

### الشراكة مع القطاع الخاص

***معاليكم.. كيف ينظر الجهاز إلى الشراكة مع القطاع الخاص؟ وما نوع المبادرات المطروحة لتعزيز هذه الشراكة؟***

يُولي جهاز الاستثمار العُماني أهمية إستراتيجية للشراكة مع القطاع الخاص، انطلاقًا من قناعته بدور هذا القطاع كمحرّك رئيسي للنمو الاقتصادي ورافد أساسي لتحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040. وفي هذا السياق، أطلق الجهاز صندوق عُمان المستقبل برأسمال يبلغ 2 مليار ريال عُماني، خُصص منه 200 مليون ريال عُماني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة، إلى جانب الاستثمار في قطاعات ابتكارية مثل التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي. ويعمل الجهاز على التخارج من بعض أصوله عبر الطرح العام في بورصة مسقط لتمكين القطاع الخاص من قيادة الاقتصاد العُماني وفق رؤية عُمان 2040.

وفي إطار دعم بيئة الأعمال الوطنية، حرص الجهاز على تعزيز المحتوى المحلي كأحد الممكنات الرئيسة لتمكين شركات القطاع الخاص، حيث بلغ إجمالي الإنفاق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العام الماضي 265.5 مليون ريال عُماني، ومن الجدير بالذكر أن الشركات التابعة للجهاز عملت على تطوير الموردين المحليين بهدف تعزيز قدراتهم، حيث تمكنت من تطوير 38 مؤسسة صغيرة ومتوسطة في عام 2024م. كما أكمل الجهاز جهوده في برنامج تخصيص الأعمال الذي يهدف إلى زيادة حصة الشركات المحلية في السوق من خلال توجيه نسبة معينة من نطاق الأعمال إلى هذه الشركات، وتمكن من اعتماد 32 نطاقًا بإجمالي 71 مليون ريال عُماني.

**يواصل الجهاز تنفيذ خطة خمسية للتخارج (2024–2028)، وتجاوز هدف التخارج السنوي بتحقيق عوائد من 6 أصول بعد استهداف 5 أصول**

**يركز الجهاز على المحافظات خارج العاصمة مسقط لتحقيق تنمية متوازنة ودعم الاقتصاد الوطني، مع تخصيص 200 مليون ريال عُماني لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة عبر صندوق عمان المستقبل**

### خطة تخارج الأصول

***معاليكم.. هل هناك خطط لطرح بعض الشركات التابعة للجهاز للاكتتاب العام في بورصة مسقط؟***

يواصل جهاز الاستثمار العُماني تنفيذ خطة تخارج ممنهجة ومدروسة من عدد من الأصول، وذلك في إطار خطته الخمسية (2024–2028) التي أقرها مجلس الإدارة للتخارج من إجمالي عدد 30 أصلًا ضمن قطاعات إستراتيجية تشمل الطاقة، والخدمات، والقطاع اللوجستي، والسياحة. وقد أثبتت هذه الخطوة جدواها خلال السنوات الماضية، حيث تمكن الجهاز من إدراج خمس شركات رئيسة وصندوق عقاري في بورصة مسقط، الأمر الذي أسهم في جذب شرائح واسعة من المستثمرين الإقليميين والدوليين، وزيادة أحجام التداول، وتعزيز مكانة البورصة كوجهة استثمارية واعدة.

وفي عام 2024م، استهدفت الخطة السنوية التخارج من خمسة أصول، إلا أن الجهاز تجاوز هذا الهدف بنجاح، وتمكن من التخارج من ستة أصول بعوائد مجزية، جرى توجيهها نحو مشروعات جديدة تُسهم في تحقيق التنويع الاقتصادي وتعزيز النمو المستدام.

وتسعى الخطة أيضًا إلى استقطاب شركاء استراتيجيين وماليين – محليين ودوليين – لتحسين أداء الشركات التابعة ورفع كفاءتها التشغيلية، إلى جانب دعم تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية، وتوسيع قاعدة الملكية، وتعزيز الشفافية والحوكمة في السوق.

**الجهاز يمضي بخطى واثقة نحو تعزيز دوره كذراع استثماري سيادي فاعل في الاقتصاد الوطني**

# 754

## امرأة عُمانية مستثمرة في المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والصناعية حتى النصف الأول من العام الجاري

**الهيئة تكرّس جهودها لتمكين المرأة العُمانية تماشيًا مع رؤية عُمان 2040، وتقدّم الدعم لمشاريع نسائية نموذجية**

**المرأة العُمانية شريك فاعل في التنمية الاقتصادية بالمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية في ظل بيئة استثمارية شاملة تعزز تمكينها**

**"مدائن" حرصت خلال السنوات الماضية على احتضان العديد من المشاريع الاستثمارية للمرأة العُمانية التي تُشكّل قيمة مضافة للاقتصاد الوطني**

مسقط - الدقم :

كشفت بيانات الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة أن عدد المستثمرات العُمانيات في المنشآت القائمة بالمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة بلغ 754 مستثمرة حتى نهاية النصف الأول من العام الجاري، إلى جانب 143 مستثمرة وافدة مقيمة في سلطنة عُمان، ليصل إجمالي عدد المستثمرات إلى 897 مستثمرة، في مؤشر يعكس الدور المتنامي للمرأة العمانية في دعم التنمية الاقتصادية، وتعزيز مشاركتها في الأنشطة الإنتاجية والتجارية، بما يتماشى مع الجهود الوطنية في تمكين المرأة وتحفيز مساهمتها في الاقتصاد الوطني.

### قطاعات متنوعة تتصدرها الصناعة

وبيّنت إحصائيات الهيئة أن الاستثمارات النسائية العُمانية تتوزع على عدد من القطاعات الحيوية، تتصدرها الصناعة التحويلية بـ 329 مشروعًا، تليها تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية بعدد 191 مشروعًا، ثم قطاع النقل والتخزين بـ 34 مشروعًا.

ويعكس هذا التنوع اهتمام رائدات الأعمال العُمانيات بالقطاعات ذات القيمة المضافة، والتي تسهم بدورها في تحفيز النمو الاقتصادي وإيجاد فرص عمل مستدامة.

### 574 مؤسسة نسائية صغيرة ومتوسطة

كما أوضحت البيانات أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تمتلكها أو تديرها نساء عمانيات في المناطق التي تشرف عليها الهيئة بلغ 574 مؤسسة، موزعة حسب الحجم إلى: 496 مؤسسة صغرى، 57 مؤسسة صغيرة، و21 مؤسسة متوسطة.

وتؤكد هذه المؤشرات الدور الحيوي الذي تمارسه المرأة العُمانية في قطاع ريادة الأعمال، خصوصًا في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، باعتباره من أهم محركات التنمية الاقتصادية الشاملة في سلطنة عُمان.

### مشاريع نسائية نموذجية بدعم مباشر من الهيئة

وفي إطار دعمها المباشر لرائدات الأعمال، قدمت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة عددًا من حزم الدعم المباشر لرائدات الأعمال، شملت التمكين الإداري والتنسيق مع الجهات التمويلية والدعم الترويجي وتخصيص العقود. ومن بين أبرز المشاريع النسائية التي حظيت بهذا الدعم:

مشروع مركز فضاء – للمهندسة بهية الشعيبية: حصل على دعم مالي مباشر، إلى جانب تسهيلات في التواصل مع صندوق الدعم والبنك المركزي، فضلاً عن متابعة مباشرة من إدارة الهيئة، إضافة إلى الترويج وتخصيص العقود والصفقات.



### عدد المستثمرات




### أبرز القطاعات الاستثمارية

329 مشروعًا في الصناعة التحويلية

191 مشروعًا في تجارة الجملة والتجزئة، إصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية

34 مشروعًا في النقل والتخزين

### الدعم المقدمة من الهيئة

- تمكين إداري
- دعم ترويجي وتسويقي
- تسهيلات تمويلية
- تخصيص العقود والمشتريات
- بنية أساسية حديثة وخدمات رقمية

مشروع مقهى وضحى: تم تنفيذه في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، حيث حظي بدعم ترويجي من قبل الهيئة وتخصيص عقود تزويد خلال المناسبات الرسمية.

مشروع ورد الدقم: مشروع نسائي آخر في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، حظي بدعم مماثل من حيث الترويج وتخصيص العقود في الفعاليات والمناسبات الحكومية.

### بيئة استثمارية شاملة وداعمة للمرأة

وأكدت الهيئة أن رائدات الأعمال العُمانيات يحظين بكافة الحوافز والتسهيلات المتاحة للمستثمرين، بما في ذلك التمكين الإداري، وخدمات التراخيص، والدعم الفني والترويجي، والاستفادة من البنية الأساسية الحديثة والخدمات الرقمية المتطورة التي توفرها الهيئة في مختلف المناطق.

وتأتي هذه الجهود في إطار التزام الهيئة بتعزيز تمكين المرأة في المجالات الاقتصادية والاستثمارية، وتحقيق التكامل مع أهداف رؤية عُمان 2040 في مجال التنويع الاقتصادي وتمكين الفئات الوطنية من قيادة مشروعات ريادة الأعمال والمساهمة الفاعلة في التنمية المستدامة.

### حرص واهتمام "مدائن"

من جانبها، أوضحت المؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدائن" أنها، وانطلاقًا من حرصها واهتمامها المتواصل بالكوادر النسائية العاملة في قطاع الصناعة بسلطنة عُمان، تعمل على تمكين المرأة وتأهيلها سواء في المكتب الرئيسي أو في إداراتها بمختلف المحافظات، إلى جانب تهيئة بيئة العمل المناسبة لها في الشركات والمصانع والمشاريع الاستثمارية.

وأضافت "مدائن" أنها تنفّذ عددًا من المبادرات النوعية، من أبرزها الجلسات النقاشية المستمرة، مثل: "التحديات التي تواجه صاحبات المشاريع الناشئة في بيئة ريادة الأعمال في السلطنة"، و"تمكين المرأة في مجال برمجة المواقع"، و"تمكين المرأة في حاضنات الأعمال"، و"المرأة والمنتج العُماني".

كما أكدت "مدائن" أنها حرصت خلال السنوات الماضية على احتضان العديد من المشاريع الاستثمارية للمرأة العُمانية التي تُشكّل قيمة مضافة للاقتصاد الوطني، وذلك عبر برامج الاحتضان المختلفة، بدءًا من "منجم المعرفة"، مرورًا بـ"المركز الوطني للأعمال"، وانتهاءً بـ"أكاديمية الابتكار الصناعي".

وقد أثمرت هذه المبادرات عن تخرّج مجموعة من المشاريع النسائية الرائدة، من أبرزها: "ديمة لتصميم المجوهرات"، و"ترانيم للتصميم الداخلي"، و"مزون للخدمات التكنولوجية والبيئية"، وغيرها من المشاريع التي أصبحت علامات فارقة على المستويين المحلي والخارجي.

الجدير بالذكر أن سلطنة عُمان تحتفل بيوم المرأة العُمانية في السابع عشر من أكتوبر من كل عام، تقديرًا لإسهاماتها المتنامية في مختلف مجالات البناء الوطني.

سعادة الشيخ خليفة الحارثي

وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية لـ الدقم Duqm Economy:

# «الخارجية» تواصل جهودها عبر بعثاتها الدولية لتسهيل الاستثمارات وتعزيز الشراكات الاقتصادية

مسقط - الدقم Duqm Economy :

**أكد سعادة الشيخ خليفة بن علي الحارثي، وكيل وزارة الخارجية للشؤون السياسية، أن وزارة الخارجية تقوم عبر بعثاتها في الدول الشقيقة والصديقة بمتابعة ملف الدبلوماسية الاقتصادية من خلال مقابلة المستثمرين المهتمين بالاستثمار في سلطنة عُمان، وإحاطتهم بالفرص الاستثمارية المتاحة بعد التنسيق مع جهات الاختصاص، بالإضافة إلى متابعة الاتفاقيات التي تُعنى خصيصًا بالمجال الاقتصادي، مثل اتفاقيات منع الازدواج الضريبي بين الدول، والاتفاقيات الاقتصادية الشاملة. وأوضح سعادته أن الوزارة تعقد بشكل مستمر عدداً من اللجان المشتركة وجلسات المشاورات السياسية مع الدول الشقيقة والصديقة، وذلك بهدف متابعة العلاقات الثنائية، بما فيها الجانب الاقتصادي.**

**وأشار سعادته في حوار خاص لـ الدقم Duqm Economy، إلى أن المشاورات السياسية واللجان المشتركة تقف على أهم مستجدات العلاقات الثنائية بين سلطنة عُمان والدول الشقيقة والصديقة، كما تركز على سبل تطوير العلاقات الاقتصادية، لا سيما فيما يتعلق برفع معدل التبادل التجاري، ووضع الميزان التجاري، ومتابعة القطاعات المستهدفة في كلا البلدين، والوقوف على التحديات التي تواجه تنمية العلاقات الاقتصادية. كما يتم متابعة الاتفاقيات الثنائية المتعلقة بالجانب الاقتصادي.**

**افتتاح أربع مكاتب تجارية دولية في الولايات المتحدة، المملكة المتحدة، ألمانيا والسعودية لدعم الصادرات العُمانية وتنظيم لقاءات الأعمال واستقطاب الاستثمارات**

وأوضح الحارثي أن بعثات سلطنة عُمان في الخارج لدى الدول الشقيقة والصديقة تقوم بدور محوري في متابعة العلاقات الثنائية، بما فيها متابعة القطاعات الواعدة التي تربط البلدين، وتسهيل حصول المستثمرين على المعلومات الاقتصادية، وإحالة عدد من المستثمرين الجادين إلى جهات الاختصاص، إلى جانب تنسيق زيارات الوفود التجارية، والمشاركة في المؤتمرات والندوات الاقتصادية، والعمل على تسجيل الشركات بمقر البعثة، وكذلك إحالة المشاريع المهمة لجهات الاختصاص.

### الشراكات الدولية والتعاون الاقتصادي

وفيما يخص الشراكات الدولية والتعاون الاقتصادي، لفت سعادته أن وزارة الخارجية تعكف على وضع الأسس الأولية لبناء العلاقة الاقتصادية، وذلك عبر فتح قنوات الاتصال ومد جسور التواصل البنّاء. ومن الأمثلة على ذلك، مجلس التنسيق العُماني السعودي الذي أتى في ظل التوجيهات السامية لقيادتي البلدين الشقيقين –حفظهم الله– حيث عقدت جلسته الأولى في نوفمبر 2023م بالعاصمة مسقط، وتلتها جلسة ثانية في ديسمبر 2024م بمحافظة العُلا برئاسة وزيري خارجية البلدين. وفي سياق تعزيز التعاون الاقتصادي، تقوم اللجان الفرعية الاقتصادية للمجلس ببحث سبل التعاون في مجالات الطاقة البديلة وإنتاج الهيدروجين، والقطاع اللوجستي والنقل البحري، وقطاع البنية الأساسية.

كما تناول سعادته الحوار الاستراتيجي العُماني الأمريكي، والذي أسفرت دورته الافتتاحية الأولى في فبراير 2023م بمسقط عن تعزيز التعاون في ثلاثة مجالات ذات أولوية هي: التجارة والاستثمار، والطاقة النظيفة، والتعليم والثقافة. موضحًا أن أحد الأهداف الرئيسة في مجال التجارة والاستثمار يتمثل في تعزيز العلاقات التجارية بموجب اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين، والعمل على زيادة التبادل التجاري، ومناقشة الفرص المتاحة للشركات الأمريكية في السوق العُماني، خصوصاً في قطاع الخدمات التكنولوجية والمعلومات والاتصالات، وأشباه المواصلات، والطاقة النظيفة. كما توقفت جلسة الحوار عند التحديات التي تواجه انسيابية التجارة البينية، بما في ذلك بحث التحديات الضريبية.

### الرؤية المستقبلية والتكامل المؤسسي

وفي سياق التكامل المؤسسي وتنسيق الجهود الرامية لتعزيز البيئة الاستثمارية في سلطنة عُمان، بيّن سعادته أن الوزارة لديها ممثل دائم في صالة استثمر في عُمان التابعة لوزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، وذلك بهدف ربط أنشطة البعثات الدبلوماسية بالمعنيين في الوزارة. ويكمن دور ممثل الوزارة في الصالة في تنسيق الجهود، وإحالة المستثمرين الراغبين سواء للحصول على معلومات إضافية أو زيارة سلطنة عُمان، إضافة إلى إحالة المشاريع الواردة من السفارات، ومتابعة الشركات التي تم تسجيلها من قبل البعثات الخارجية، والتنسيق المشترك لتنظيم زيارات الوفود التجارية من وإلى سلطنة عُمان.

وفي السياق ذاته، ذكر سعادته أن الوزارة، بالتعاون مع جهاز الاستثمار العُماني ووزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار، افتتحت أربع مكاتب تجارية في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، والمملكة المتحدة، وجمهورية ألمانيا الاتحادية، والمملكة العربية السعودية، بهدف دعم الصادرات العُمانية إلى هذه الدول، وجذب الاستثمارات، وتعزيز الشراكات التجارية. كما تقوم هذه المكاتب بتنظيم لقاءات الأعمال، وتوفير تقارير اقتصادية تسهم في دعم اتخاذ القرارات في مجال التصدير للمنتجات العُمانية ودعم الاستثمارات المتبادلة، ما يجعلها منصات فاعلة لتعزيز التبادل التجاري وتبادل المعلومات حول الإجراءات التنظيمية لدخول المنتجات العُمانية إلى هذه الأسواق، واستقطاب الاستثمارات النوعية، ودعم مجتمع الأعمال، مما ينعكس إيجابًا على نمو القطاع الخاص وزيادة إسهامه في تحقيق التنمية الاقتصادية ورؤية عُمان 2040.

### الفرص والتحديات

وأشار سعادته إلى أن الفرص الاقتصادية في سلطنة عُمان متنوعة، خاصة في القطاعات غير النفطية، وأبرزها ما ورد في مستهدفات رؤية عُمان 2040، وهي: السياحة، والصناعات التحويلية، والخدمات اللوجستية، والطاقة المتجددة. ومن جهة أخرى، تشمل الرؤية قطاعات واعدة أخرى كالتعدين، والزراعة، والثروة السمكية، والتقنيات الحديثة، إضافة إلى تطوير سوق العمل والتشغيل وتنمية المحافظات والمدن.

كما نوّه سعادة الشيخ، بأن سلطنة عُمان تزخر بالعديد من الفرص الجاذبة للمستثمر الأجنبي، حيث يتيح قطاع السياحة الاستفادة من المواقع التاريخية والطبيعية وإقامة الفعاليات الثقافية، فيما يوفر قطاع الصناعة فرصًا مهمة في مجال الصناعات التحويلية والخضراء والتعدين. وتشمل القطاعات الأخرى الزراعة والثروة الحيوانية، مع فرص في الاستزراع المائي وتطوير الممارسات الزراعية المستدامة، إضافة إلى الصناعات البحرية التي توفر فرص تطوير الموانئ والمرافق البحرية. كما يمكن للمستثمر الدخول في مجالات التحول الرقمي وقطاع التكنولوجيا والمعلومات. وفي القطاع المالي، وتوفر بورصة مسقط فرصة شراء الأسهم وامتلاك الحصص من الشركات المدرجة، ما يمكّن المستثمر من دراسة الفرص الاستثمارية في الأصول المالية.

**المشاورات السياسية واللجان المشتركة لتعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية لمراجعة مستجدات العلاقات ورفع معدل التبادل التجاري**

**المشاورات السياسية واللجان المشتركة لتعزيز العلاقات الاقتصادية الثنائية لمراجعة مستجدات العلاقات ورفع معدل التبادل التجاري**

**وجود فرص استثمارية متنوعة في القطاعات غير النفطية وفق رؤية عُمان 2040 (السياحة، الصناعات التحويلية، الخدمات اللوجستية، الطاقة المتجددة، والتقنيات الحديثة)**

# 4.4 مليون ريال عماني تكلفة أعمال التشجير في الدقم خلال الفترة (2015 – منتصف 2025)

تم زراعة 11,812 شجرة وإنشاء ما يقارب 48,904 متر مربع من المسطحات الخضراء

## الدقم - الدقم Duqm :

شهدت المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم خلال الفترة من عام 2015 وحتى منتصف عام 2025 تنفيذ خطط متكاملة للتشجير وزيادة الرقعة الخضراء، بتكلفة تنفيذية بلغت نحو 4.4 مليون ريال عُماني، أسهمت في إحداث نقلة نوعية في المشهد البيئي والجمالي وتحويل المدينة من بيئة صحراوية جافة إلى بيئة أكثر ملاءمة للعيش والعمل والاستثمار.

وخلال المرحلتين المنفذتين، تم زراعة 11,812 شجرة، وإنشاء ما يقارب 48,904 متر مربع من المسطحات الخضراء.

### المرحلة التحضيرية (2015 – 2021)

تم في هذه المرحلة زراعة 3,414 شجرة، وإقامة مسطحات خضراء على مساحة 24,760 متر مربع، إضافة إلى تركيب أنظمة ري حديثة في عدة مواقع، وتنفيذ مشاريع لربط هذه المواقع بشبكات مياه الصرف الصحي المعالجة، ما أسهم في إعادة استخدام المياه المعالجة وتقليل استهلاك المياه العذبة وخفض تكاليف التشغيل.

وشملت أعمال التشجير الشوارع الرئيسية مثل شارع السلطان سعيد بن تيمور، وشارع صاي، والشارع السياحي.

### المرحلة الأولى (2021 – 2025)

شهدت هذه المرحلة توسعًا كبيرًا، حيث تمت زراعة 8,398 شجرة، وإنشاء مسطحات خضراء بمساحة 24,144 متر مربع، مع تغطية جميع المواقع بأنظمة ري حديثة. كما تم إنشاء أول مشتل زراعي في الدقم على مساحة 5,000 متر مربع لإنتاج آلاف الشتلات سنويًا، بهدف دعم مشاريع التشجير واستبدال الأشجار المتأثرة وتشجيع المبادرات الخضراء.

وشملت المشاريع مواقع حيوية مثل شارع السلطان قابوس بن سعيد، وشارع المطار، وحديقة الحي التجاري بصاي، ومتنزه الشاطئ في المنطقة السياحية.

### أهداف بيئية وتنموية

قال المهندس إبراهيم بن زاهر الرواحي، رئيس قسم التشجير والحدائق في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، إن هذه الجهود تأتي ضمن رؤية شاملة لتعزيز الرقعة الخضراء وتحسين جودة الحياة في المنطقة، بما يسهم في تلطيف المناخ المحلي، والحد من آثار الرياح الرملية، وتوفير متنفس طبيعي للسكان والزوار والمستثمرين.

وأشار إلى أن استغلال مياه الصرف الصحي المعالجة في الري يمثل أحد أهم ركائز الاستدامة البيئية في هذه المشاريع، موضحًا أن المرحلة القادمة ستشهد تنفيذ مشاريع تشجير أوسع وربط مواقع إضافية بأنظمة ري مستدامة، لترسيخ مكانة الدقم كمدينة حديثة متكاملة المرافق وذات بيئة جاذبة للعيش والاستثمار.

وأكد الرواحي أن التوسع في المساحات الخضراء يسهم في تعزيز جاذبية الدقم كوجهة سياحية واستثمارية واعدة، إذ توفر الحدائق العامة والمسطحات الخضراء بيئة مريحة وآمنة للأنشطة العائلية والفعاليات المجتمعية، فضلًا عن دعم المشروعات السياحية والفندقية التي تشهدها المنطقة، بما يعكس تكامل التخطيط العمراني مع الاهتمام بالاستدامة البيئية.

### التزام بتحويل الدقم إلى واحة خضراء

وتعكس هذه المنجزات التزام المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم بتحويل بيئتها إلى واحة خضراء مستدامة، توفر متنفسًا طبيعيًا وتدعم جودة الحياة لسكانها وزوارها، في ظل رؤية متكاملة تجمع بين التنمية العمرانية والحفاظ على البيئة.



# 4.9 مليار ريال عُماني حجم الاستثمار التراكمي في المنطقة الحرة بصلالة بنسبة نمو 6.5% بنهاية يونيو من العام الجاري

## صلالة - الدقم Duqm :

سجّلت المنطقة الحرة بصلالة نموًا في إجمالي الاستثمارات التراكمية بنسبة 6.5%، ليصل إلى 4.9 مليار ريال عُماني بنهاية يونيو من العام الجاري، مقارنة بـ 4.6 مليار ريال عُماني في نفس الفترة من عام 2024.

كما بلغ إجمالي عدد الشركات العاملة في المنطقة 105 شركة، في حين بلغ عدد المشروعات قيد التشغيل حاليًا 48 مشروعًا. وتشير البيانات إلى أن المشروعات الصناعية تستحوذ على النسبة الأكبر بواقع 64%، تليها المشروعات التجارية بنسبة 20%، ثم المشروعات اللوجستية بنسبة 16%.

## مؤشرات الاستثمار في المنطقة الحرة بصلالة حتى يونيو 2025

# مجموعة من المزايا والحوافز والإعفاءات والتسهيلات للمشروعات العاملة في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة

مسقـط - الدقم :

**يهدف قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2025/38، إلى تعزيز البيئة الاستثمارية في سلطنة عُمان من خلال تنظيم وتوحيد الحوافز والضمانات المقدمة للمشروعات في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، مع إمكانية تخصيص مزايا إضافية للمناطق الناشئة والمشروعات الاستراتيجية، بما يعكس خصوصية كل منطقة ويخدم أهدافها التنموية.**

**كما يؤكد القانون على ربط الإعفاءات الضريبية بتحقيق عوائد اقتصادية واضحة، بما يسهم في دعم التنمية المستدامة وجذب الاستثمارات ذات القيمة المضافة العالية.**

**وقد بيّن الفصل الخامس من القانون المزايا والحوافز والإعفاءات والتسهيلات للمشروعات، ويؤكد هذا الفصل التزام سلطنة عُمان بتوفير بيئة أعمال محفزة وآمنة تدعم جذب الاستثمارات النوعية، وتسهم في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة في هذه المناطق الحيوية.**

**وقد أوضحت المذكرة التفسيرية لأحكام قانون المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة تفاصيل ما ورد في الفصل الخامس على النحو الآتي:**

**المادة (26): مزايا خاصة للمشروعات الاستراتيجية:**

تمنح هذه المادة معاملة مميزة للمشروعات الاستراتيجية، حيث أجازت للهيئة منح المستثمر الذي يؤسس مثل هذه المشروعات موافقة واحدة على إقامته وتشغيله وإدارته، وتكون هذه الموافقة نافذة بذاتها مباشرة دون حاجة إلى اتخاذ أي إجراءات إضافية.

كما أجازت المادة -بعد موافقة مجلس الوزراء الموقر- منح المشروع مزايا وحوافز وتسهيلات خاصة، ولم يتضمن القانون محددات لتعريف المشروع الاستراتيجي تحقيقا للمرونة، وبحيث يترك هذا الأمر للوائح والقرارات التنفيذية؛ باعتبار أن مفهوم هذا المشروع متبدل ومتغير ومتطور بمرور الزمن، كما أن معاييره ومنها القيمة المالية المحددة للمشروع قد تخضع للتعديل المستمر في ضوء المتغيرات الاقتصادية التي تؤثر في أسعار السلع والخدمات، ولئن كان قانون استثمار رأس المال الأجنبي الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 2019/50 ذهب في تحديد المشروعات الاستراتيجية إلى إنها تلك التي تسهم في تحقيق التنمية في أنشطة المرافق العامة والبنية الأساسية أو الطاقة الجديدة أو المتجددة أو الطرق أو المواصلات أو الموانئ، ونصت اللائحة التنفيذية لقانون استثمار رأس المال الأجنبي على معايير إضافية وذلك بأن لا تقل تكلفة المشروع عن عشرة ملايين ريال عماني، وأن يساهم في نقل المعرفة والتقنية الحديثة أو أن يستخدم تقنيات الثورة الصناعية الرابعة، أو الالتزام بإسناد ما نسبته 10% من أعمال المشروع على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أو الالتزام بألا تقل المنتجات العمانية اللازمة لأعمال المشروع عن 10%، إلا أنه يمكن للهيئة وضع معايير أخرى تتعلق بتحديد المشروعات الاستراتيجية مثل: إسهامها في زيادة الصادرات بنسبة محددة، أو الاعتماد على التمويل الأجنبي المحول من الخارج، أو استهداف تقليل الواردات وتوطين الصناعة وتعميق المكون المحلي في منتجاته بحيث لا تقل نسبة المكون المحلي من الخامات ومستلزمات الإنتاج في منتجاته عن نسبة معينة، أو أن يقام المشروع في إحدى المناطق الأكثر احتياجا للتنمية، أو أن يسهم في نقل وتوطين التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمتطورة إلى سلطنة عمان، ودعم الابتكار والتطوير والبحث العلمي، أو أن يكون المشروع من المشروعات التي تهدف إلى تأمين سلع استراتيجية للبلاد والحد من استيرادها، أو أن يكون من المشروعات كثيفة الاستخدام للعمالة الوطنية، أو أن يسهم المشروع في الحد من التأثير البيئي وخفض الانبعاثات الحرارية والغازية وتحسين المناخ.

**المادة (27): الإعفاء من الضرائب المفروضة في قانون ضريبة الدخل:**

تضمنت هذه المادة إعفاء المشروع والجهة المشغلة من جميع أنواع الضرائب التي يفرضها قانون ضريبة الدخل لمدة (10) عشر سنوات من تاريخ بدء مزاولة النشاط، قابلة للتمديد لمدتين مماثلتين للأنشطة ذات الطبيعة الخاصة، ويصدر الإعفاء بقرار من وزير المالية وفق الإجراءات التي تبينها اللائحة التنفيذية للقانون، وقد أعطت المادة مزايا تفضيلية مدة الاعفاء للأنشطة ذات الطبيعة الخاصة وذلك بهدف تحفيز مثل هذه المشاريع ومنحها ميزة تنافسية، ويقصد بالطبيعة الخاصة تلك التي تقدم قيمة مضافة عالية وتسهم في الابتكار والتطوير، وسوف تضع اللائحة التنفيذية معايير تفصيلية لهذه الأنشطة.

كما تستثني المادة المصارف، المؤسسات المالية، شركات التأمين وإعادة التأمين، شركات الاتصالات، شركات المقاولات، وشركات النقل البري والبحري من هذه الإعفاءات، نظرًا لطبيعة أنشطتها العابرة للحدود.

إضافةً إلى ذلك، تلزم المادة المشروعات والجهات المشغلة بتقديم الإقرارات الضريبية والمستندات المطلوبة وفق قانون ضريبة الدخل، التزامًا بالمعايير الدولية، وتعزيزًا للشفافية المالية، وضمانًا لاستدامة الامتيازات الضريبية، وتوفير قاعدة بيانات دقيقة عن أداء الشركات العاملة في هذه المناطق.

**المادتان (28) و(29) الإعفاء من الضرائب الجمركية:**

تنص المادتان على عدم خضوع الأجهزة والأدوات والآلات والمعدات ووسائل النقل الضرورية وقطع الغيار والمهمات والمواد الخام وغير ذلك من المواد التي تُستخدم في إنشاء المشروع أو تجهيزه أو تشغيله أو تكون لازمة لمزاولة نشاطه المرخص به للضرائب الجمركية، عند إدخالها إلى المنطقة سواء من داخل الدولة أو خارجها، كما حظرت المادة التصرف في هذه الأجهزة والأدوات والآلات والمعدات والمواد الخام وغير ذلك مما هو منصوص عليه في غير الأغراض التي استوردت من أجلها إلا بعد موافقة الهيئة، وسداد الضرائب الجمركية المستحقة عليها.

**المادة (30): طرق تخصيص الأراضي والعقارات:**

تتناول هذه المادة طرق تخصيص الأراضي والعقارات اللازمة للمشروع لمباشرة نشاطه أو التوسع فيه داخل المنطقة وذلك عن طريقين: طريق الإيجار، وطريق منح حق الانتفاع، ويكون ذلك وفق القواعد والأحكام التي يحددها مجلس إدارة الهيئة، والفرق الأساسي بين الإيجار وحق الانتفاع يتمثل في الآتي:

حق الانتفاع: يُعد حقًا عينيًا، مما يتيح للمستثمر إمكانية بيعه أو رهنه، مع اشتراط تسجيله رسميًا.

الإيجار: يُعد حقًا شخصيًا، ولا يتطلب التسجيل إلا في بعض الحالات، مثل بلوغه مدة زمنية معينة.

**المادة (31): حماية المشروع من التأميم وفرض الحراسة عليه:**

وفرت هذه المادة مجموعة من الضمانات لحماية المشروعات الاستثمارية بالمنطقة، والتي تمثل حوافز إضافية لجذب المشروعات، وتتمثل في الآتي:

حظر التأميم المطلق: لا يجوز تأميم المشروع بقرار حكومي، مما يمنحه حماية أقوى مقارنة بالتشريعات الحالية التي تجيز التأميم مقابل تعويض عادل.

حماية الأصول المالية: لا يجوز فرض الحراسة، الحجز، التجميد، التحفظ، أو المصادرة بقرار حكومي، إلا بحكم قضائي وفق الحالات المحددة في القانون، مع استثناء الديون الضريبية باعتبارها ديونًا سيادية مستحقة للدولة.

**المادة (32): تنظيم إلغاء ووقف التراخيص وإنهاء عقدي الانتفاع والإيجار:**

تنظم هذه المادة الإجراءات الواجب اتباعها عند إلغاء الترخيص الصادر للمشروع أو وقفه، وإنهاء عقدي الانتفاع أو الإيجار للأراضي والعقارات المخصصة للمشروع، حيث نصت على عدم جواز إلغاء الترخيص أو وقفه إلا بعد إنذار المرخص له بالمخالفات المنسوبة إليه، وعدم جواز إنهاء حق الانتفاع أو عقد الإيجار للأراضي والعقارات المخصصة للمشروع إلا وفقا للحالات المقررة قانونا، أو بحكم قضائي، وستنظم اللائحة التنفيذية للقانون الإجراءات المتعلقة بهذا الجانب.

**المادة (33): حرية تحويل الأموال:**

تكفل هذه المادة تمتع المشروع بحرية تحويل أرباحه وجميع المبالغ المتصلة باستثماراته بما في ذلك المبالغ الناتجة عن بيع أو تصفية المشروع إلى الخارج دون أي قيود قد تفرض عليه.

**المادة (34): إعفاء البضائع المستوردة من القيود:**

قررت هذه المادة عدم خضوع البضائع المستوردة لأي قيود تتعلق بمدة بقائها في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، ما لم يتم تحديد مدة لذلك في ضوء طبيعة البضاعة ونوعها، كما نصت أيضا على عدم خضوعها لأي قيود على نقلها داخل المنطقة الاقتصادية الخاصة أو المنطقة الحرة أو فيما بينهما، الأمر الذي يضمن سهولة وحرية حركة البضائع بين هذه المناطق.

**المادة (35): معاملة البضائع المنتجة في المنطقة:**

نصت هذه المادة على معاملة جميع البضائع التي يتم تصنيعها أو تجميعها أو تجهيزها في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة عند تصديرها إلى أي بلد أو مكان خارج سلطنة عُمان معاملة البضائع المنتجة محليا بمراعاة الاتفاقيات الدولية التي تصادق عليها سلطنة عُمان، وتسهم هذه المادة في دعم بيئة الأعمال في هذه المناطق من خلال تعزيز تنافسية المنتجات العمانية وتحسين قدرتها التنافسية، وتشجيع الاستثمار الصناعي، وتوسيع قاعدة الصادرات العمانية.

**يهدف القانون إلى توحيد المزايا والحوافز والتسهيلات في المناطق الاقتصادية والخاصة والحرة ومزايا إضافية للمناطق الناشئة وربط الإعفاءات الضريبية بالأثر الاقتصادي الفعلي**

**إعفاء من ضريبة الدخل لمدة تصل إلى 30 سنة للمشروعات الاستثمارية ومزايا إضافية للمشروعات الاستراتيجية بناءً على طبيعة النشاط وأهميته**

**إعفاء المعدات والمواد الخام من الضرائب الجمركية عند التأسيس والتوسعة، إعفاء المواد الاستهلاكية اللازمة للإنتاج**

**اعتبر القانون البضائع المنتجة في المنطقة كأنها مستوردة من الخارج واستثناء البضائع المستوردة للمشروع من القيود والحظر**

**سمح القانون بنقل أو ندب العمال بين المشاريع داخل المنطقة وحرية تسعير المنتجات والخدمات دون تدخل حكومي**

**استثنى القانون المشاريع من قانون الوكالات التجارية ومنح سمات إقامة للمستثمرين والعاملين الأجانب وأسرهم**

**المادة (36): حرية تصدير المنتجات:**

تؤكد هذه المادة على حق المشروع الذي يقام في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة في تصدير منتجاته بنفسه أو عن طريق الغير دون ترخيص، مع التزامه برفع التقارير اللازمة المتعلقة بهذا الجانب إلى الهيئة أو الجهة المشغلة التي تحددها اللائحة التنفيذية للقانون.

**المادة (37): نقل أو ندب العمال بين المشروعات العاملة في المنطقة:**

أجازت هذه المادة للمشروعات التي تقام في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة الاتفاق على نقل أو ندب العمال فيما بينهم داخل المنطقة الاقتصادية الخاصة الواحدة أو المنطقة الحرة الواحدة، أو فيما بينهما، وتوفر أحكام هذه المادة المرونة للمشاريع في إدارة الموارد البشرية بتكييف احتياجاتها وفقا لمتطلبات العمل، كما تعمل على رفع كفاءة سوق العمل داخل هذه المناطق من خلال إعادة توزيع القوى العاملة بين المشاريع وفقا لمتطلبات الإنتاج والتشغيل، ويعزز من الاستفادة القصوى من الكفاءات المتاحة، ويمنح المستثمرين مرونة أكبر في توظيف القوى ا لعاملة.

**المادة (38): حرية تحديد أسعار المنتجات والخدمات:**

أعطت هذه المادة للمشروعات التي تقام في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة - دون غيرها - صلاحيات تحديد أسعار منتجاتها وخدماتها، الأمر الذي يعمل على تعزيز مبدأ حرية السوق والمنافسة حيث تعتمد الأسعار على العرض والطلب، وتتيح للمستثمر تسعير منتجاته بناء على تكاليف الإنتاج وقيمة السوق والميزة التنافسية، ولا شك إن توفير حرية التسعير توفر مناخا استثماريا مشجعا حيث يطمئن المستثمر من عدم التدخل الحكومي في الأسعار.

**المادة (39): إجراءات تمتع التوسعات بالمزايا والحوافز والتسهيلات المنصوص عليها في القانون:**

لحماية المستثمرين وتجنب أي خلافات مستقبلية، تقرر هذه المادة منح التوسعات التي يجريها المستثمرون في مشاريعهم داخل المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة نفس المزايا، الحوافز، الإعفاءات، والتسهيلات المقررة في القانون، وذلك وفق القواعد والشروط التي يحددها مجلس الإدارة بقرار رسمي..

**المادة (40): منح سمات الإقامة لغير العمانيين:**

قررت هذه المادة منح المستثمرين في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة وملاك الوحدات العقارية غير العمانيين وأزواجهم وأقاربهم من الدرجة الأولى إقامة في سلطنة عُمان وفق الشروط والإجراءات التي تبينها اللائحة التنفيذية، بعد التنسيق مع شرطة عُمان السلطانية، ويقصد بالأقارب من الدرجة الأولى الوالدين والأبناء، إن هذه التسهيلات تعمل على دعم بيئة الأعمال في سلطنة عمان من خلال إتاحة الفرصة للمستثمر غير العماني وعائلته للحصول على إقامة في سلطنة عمان، مما يجعل الاستثمار أكثر استقرارا وجاذبية، كما يؤدي إلى تنشيط السوق العقاري وزيادة الطلب عليه، فضلا عن تعزيز جاذبية سلطنة عمان كوجهة استثمارية دائمة وليست مؤقتة من خلال دعم الاستقرار الأسري للمستثمرين.

**المادة (41): عدم سريان أحكام قانون الوكالات التجارية على المشروع:**

قررت هذه المادة عدم سريان أحكام قانون الوكالات التجارية الصادر بالمرسوم السلطاني رقم 77/26 على المشروعات التي تقام في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، ويوفر هذا الاستثناء مرونة أكبر في المعاملات التجارية وتشجيع الاستثمار الأجنبي وتقليل تكاليف الإنتاج.

**عوض بن سعيد باقوير**
صحفي وكاتب سياسي وعضو مجلس الدولة

# التنويع الاقتصادي وترسيخ مفهوم الاستثمار

تبذل سلطنة عمان جهودًا كبيرة في ضرورة تنويع مصادر الاقتصاد بعيدًا عن قطاع النفط من خلال رؤية إستراتيجية ركزت عليها أحد محاور رؤية سلطنة عمان 2040، ولعل دور المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية محوري في دعم مناخ الاستثمار المحلي والخارجي من خلال جملة من الحوافز والتسهيلات التي تجعل من سلطنة عُمان بلدًا جاذبًا للاستثمار.

والمناطق الاقتصادية الخاصة والحرة في سلطنة عُمان تمارس دورًا محوريًا في السنوات الأخيرة من خلال ارتفاع مساهمة تلك المناطق في الناتج المحلي الإجمالي وارتفاع أرقام الاستثمار ووجود المشاريع الاستراتيجية سواء في مجال المصافي النفطية والمصانع وقطاع الحاويات والأحواض الجافة والموانئ البحرية في مناطق الدقم وصحار وصلالة.

والذي يميز تلك المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة هو الموقع الاستراتيجي البحري والبري الذي تقع عليه، فهناك المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم التي تقع على بحر العرب، وهناك المنطقة الحرة في صلالة وتقع أيضًا على بحر العرب، وهناك المنطقة الحرة في ولاية صحار وتقع على بحر عمان، وأخيرًا المنطقة الحرة في ولاية المزيونة في محافظة ظفار وتقع على الطريق البري الذي يصل إلى الجمهورية اليمنية الشقيقة.

الموقع الاستراتيجي، خاصة المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة التي تقع على بحر العرب، يتميز ببُعده عن أي توترات جيوسياسية، وهي أقرب إلى الأسواق في آسيا وأوروبا، علاوة على الميزة التنافسية التي تتمتع بها. فيما يخص المنطقة الحرة في صحار، فهي من المناطق المهمة حيث القرب الجغرافي من أسواق الجمهورية الإسلامية الإيرانية وأسواق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، علاوة على المنطقة الحرة في المزيونة حيث الجوار الجغرافي لليمن، الذي يضم سوقًا مهمة تُقدّر بـ 30 مليون نسمة.

أن مسألة التنويع الاقتصادي تُعد من القضايا الأساسية التي تركز عليها سلطنة عُمان كموضوعات الطاقة المتجددة والتعدين وتنشيط قطاع الموانئ والمناطق الاقتصادية الخاصة والحرة، وعلى ضوء ذلك هناك مؤشرات إيجابية تتضح بشكل جلي خلال السنوات الخمس الأخيرة من عمر نهضة سلطنة عُمان المتجددة، التي يقودها بحكمة واقتدار جلالة السلطان هيثم بن طارق المعظم ـ حفظه الله ورعاه ـ من خلال قياس الأداء وضرورة وجود مؤشرات بهدف قياس التقدم والتطوير وصولًا إلى الأهداف الاستراتيجية التي تستهدفها الرؤية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية.

من المؤشرات الإيجابية التي سُجلت مؤخرًا هو انضمام الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة إلى المنظمة العالمية للمناطق الحرة، والتي تضم أكثر من 1600 عضو من 140 دولة، وهذا الانضمام له أبعاد حيوية من خلال الاطلاع على تجارب المناطق الاقتصادية الحرة في العالم وتبادل الخبرات والاطلاع على المستوى المهني للأداء وفي مجال تدريب الكوادر الوطنية وعقد اللقاءات المشتركة.

وعلى ضوء المنجز التشريعي، حيث صدور المرسوم السلطاني رقم 38 لعام 2025، وهناك اللائحة التنفيذية المرتقبة التي سوف تنظم آليات العمل وتطبيق القانون، هناك مسألة جديرة بالتوقف، وهي قيام الهيئة بتوحيد إجراءات المحطة الواحدة، وهذه من الخطوات الأساسية، خاصة على صعيد تحفيز المستثمرين والتخلص من البيروقراطية والروتين وإيجاد مناخ شفاف وسهل وسريع لإنجاز الإجراءات. ومن هنا فإن تلك الخطوة هي جزء أصيل في سياسة الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة نحو تفعيل الأداء وتحقيق قفزة نوعية على صعيد جذب الاستثمار إلى سلطنة عُمان، حيث يُعد الاستثمار من الجوانب الأساسية في تنويع مصادر الاقتصاد وتوفير فرص العمل للكوادر الوطنية وتنشيط تلك المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، على ضوء ما تتمتع به من مواقع بحرية وبرية استراتيجية، وعلى ضوء ما تتمتع به بلادنا سلطنة عُمان من سمعة إقليمية ودولية إيجابية وذات مصداقية وعلاقات دولية تحظى بالاحترام والتقدير، علاوة على الشراكات الاقتصادية مع الدول الشقيقة والصديقة.

إن دور المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة مهم وحيوي، ويُعوّل عليه الكثير خلال السنوات القليلة القادمة في أن تمارس تلك المناطق دورًا محوريًا على صعيد توطين الاستثمار، وفي مجالات التجارة البحرية، وفي المساهمة بأرقام أكبر في الميزان التجاري، وعلى صعيد التنويع الاقتصادي، وفي المساهمة الفعّالة في الناتج المحلي الإجمالي، ولا شك أن الجهود تتواصل لإنجاز الأهداف الاستراتيجية على ضوء الخطط الموضوعة من قبل الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة.

إن المنافسة الإقليمية والدولية كبيرة على صعيد المناطق الاقتصادية الحرة، وهذا شيء طبيعي، ومن المهم استغلال الميزة التنافسية لموقع سلطنة عُمان الاستراتيجي، وأيضًا علاقتها المميزة مع دول العالم، علاوة على تعظيم القيمة المضافة للمشاريع، وأيضًا في مجال الحوافز التي أقرها القانون، فيما يخص الإعفاءات الضريبية الواسعة ولسنوات طويلة، وهي ميزة محفزة للمستثمرين، علاوة على وجود مساحات واسعة من الأراضي مختلفة الاستخدام، خاصة في المنطقة الاقتصادية الخاصة في الدقم في المجالات السياحية والصناعية والتجارية والمجمعات السكنية.

خاصّة وأن هناك مؤشرات إيجابية على زيادة الاستثمار المشترك، وأيضًا زيادة في المشاريع، والتي تجعل المنطقة الاقتصادية الخاصة في الدقم من المناطق الجاذبة على الصعيد الإقليمي والدولي، حيث وجود المشاريع العملاقة، خاصّة مصفاة الدقم، والحوض الجاف، ومنطقة رأس مركز لتخزين النفط، والميناء، والمصانع المتعددة، والمشاريع التجارية، علاوة على بناء شبكة الطرق.

إن أهمية المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة تأتي من خلال الموقع الاستراتيجي لسلطنة عُمان، وفي ظل رؤية شاملة تتحدث عن إيجاد خيارات اقتصادية ذات قيمة مضافة بعيدًا عن الاعتماد على قطاع وحيد كالنفط، كسلعة معرضة لتقلبات الوضع الجيوسياسي في المنطقة والعالم، ومن هنا فإن المؤشرات توحي بأن تلك المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة سوف يكون لها مردود اقتصادي واجتماعي واستراتيجي مهم، وتُساهم بشكل أكبر على صعيد الاقتصاد الوطني، وجعل تلك المناطق الاقتصادية مجال جذب استثماري وتجاري وصناعي يعود على الوطن والشعب العُماني بالخير.

**إن أهمية المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة تأتي من خلال الموقع الاستراتيجي لسلطنة عُمان، وفي ظل رؤية شاملة تتحدث عن إيجاد خيارات اقتصادية ذات قيمة مضافة**

# استثمارات تتجاوز
# 1.318
## مليار ريال عُماني بالمنطقة الحرة بصحار موزعة على 77 مشروعًا استثماريًا

**صحار -الدقم :**

سجلت المنطقة الحرة بصحار نموًا لافتًا في حجم الاستثمارات، حيث بلغ عدد المشاريع القائمة حتى نهاية ديسمبر 2024 نحو 77 مشروعًا موزعة على مختلف القطاعات الاقتصادية، بإجمالي التزامات استثمارية تجاوزت 1.318 مليار ريال عُماني.

وتصدّر قطاع المعادن والمعادن الصناعية قائمة الاستثمارات من حيث القيمة، مستحوذًا على التزامات استثمارية بلغت 924.8 مليون ريال عُماني من خلال 20 مشروعًا، يليه قطاع الخدمات اللوجستية بـ17 مشروعًا وبإجمالي استثمارات بلغ 129.3 مليون ريال عُماني.

كما برز قطاع الصناعات الخفيفة بعدد 12 مشروعًا وبقيمة استثمارية بلغت 80.2 مليون ريال عُماني، في حين سجل قطاع الأدوية 3 مشاريع بإجمالي التزامات بلغت 66.9 مليون ريال عُماني، وقطاع المنسوجات بمشروع واحد بقيمة 61.6 مليون ريال عُماني.

وشملت الاستثمارات في المنطقة الحرة بصحار عددًا من القطاعات الحيوية الأخرى، حيث بلغ عدد مشاريع قطاع السيارات 10 مشاريع بإجمالي استثمارات بلغت نحو 23.6 مليون ريال عُماني، فيما سجل قطاع البتروكيماويات 9 مشاريع باستثمارات وصلت إلى 18.7 مليون ريال عُماني.

كما تضمن قطاع الاقتصاد الدائري مشروعين بقيمة استثمارية قدرها 1.5 مليون ريال عُماني، في حين سجل قطاع الطاقة مشروعًا واحدًا بقيمة 10 ملايين ريال عُماني، وبلغت الاستثمارات في قطاع الأغذية مشروعين بإجمالي 1.4 مليون ريال عُماني.

ويعكس هذا التنوع في خارطة الاستثمارات حجم الزخم الاقتصادي الذي تشهده المنطقة الحرة بصحار، ويعزز من مكانتها كمركز صناعي متكامل يواكب توجهات سلطنة عُمان في جذب الاستثمارات النوعية وتوفير بيئة محفزة لممارسة الأعمال وإيجاد فرص العمل المستدامة.



# الاستثمارات في المنطقة الحرة بصحار

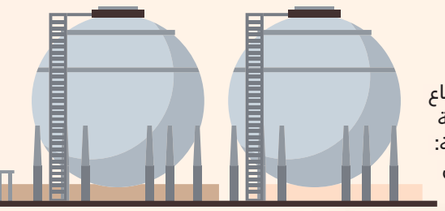

**20** مشروعًا في قطاع المعادن والمعادن الصناعية بقيمة استثمارية: 924.8 مليون ريال عُماني

**17** مشروعًا في قطاع الخدمات اللوجستية بقيمة استثمارية: 129.3 مليون ريال عُماني

**12** مشروعًا في قطاع الصناعات الخفيفة بقيمة استثمارية: 80.2 مليون ريال عُماني

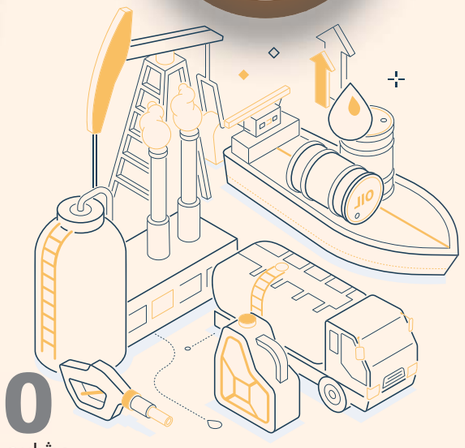

**3** مشاريع في قطاع الأدوية بقيمة استثمارية: 66.9 مليون ريال عُماني

**1** مشروع واحد في قطاع المنسوجات بقيمة استثمارية: 61.6 مليون ريال عُماني

**10** مشاريع في قطاع السيارات بقيمة استثمارية: 23.6 مليون ريال عُماني

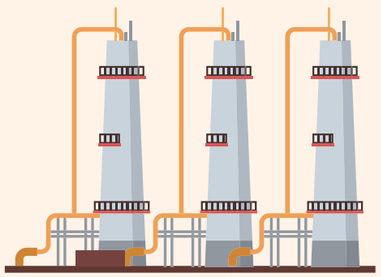

**9** مشاريع في قطاع البتروكيماويات بقيمة استثمارية: 18.7 مليون ريال عُماني

**1** مشروع واحد في قطاع الطاقة بقيمة الاستثمارية: 10 ملايين ريال عُماني

**2** مشروعان في قطاع الاقتصاد الدائري بقيمة استثمارية: 1.5 مليون ريال عُماني

**2** مشروعان في قطاع الأغذية بقيمة استثمارية: 1.4 مليون ريال عُماني

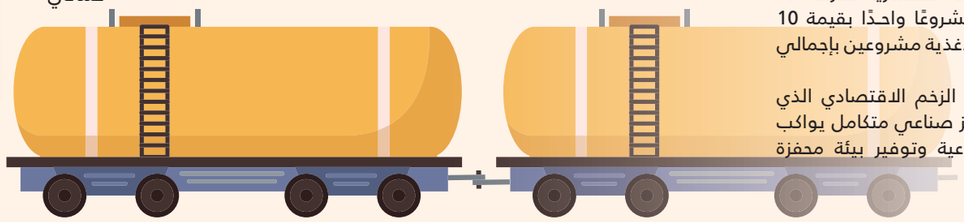

# جـودة الحـياة

## في المناطق الاقتصادية والمناطق الحرة والمدن الصناعية

**مسقط - الدقم :**

في ظل التحولات التنموية المتسارعة التي تشهدها سلطنة عُمان، برزت جودة الحياة كعنصر رئيسي ضمن أولويات التخطيط الحضري والاقتصادي في المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية، تواصل الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة بذل جهود حثيثة لتعزيز أنسنة المدن وتهيئة بيئة متكاملة تجمع بين الجاذبية الاستثمارية والرفاه الاجتماعي.

**محمود الرواحي: الدقم تمثل نموذجًا بارزًا في تعزيز جودة الحياة حيث بلغت استثمارات الحكومة في مشاريع البنية الأساسية والمرافق العامة حوالي 2.6 مليار ريال عُماني خلال الفترة من 2014 - 2024**

### جودة الحياة.. أكثر من بنية أساسية

لا تقتصر جودة الحياة على توفير الطرق والمرافق العامة، بل تتسع لتشمل عوامل معيشية متكاملة كالإسكان المناسب، والخدمات الصحية والتعليمية، والبيئة النظيفة، والمرافق الترفيهية، ووسائل النقل المستدام.

وتسعى الهيئة إلى توفير هذه العناصر وفق معايير عالمية، تعكس تطلعات السلطنة نحو مدن ذكية وإنسانية. ويظهر ذلك جليًا في المشاريع التنموية الكبرى في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم، والمنطقة الحرة بصلالة وصحار والمزيونة، إلى جانب المدن الصناعية التابعة لـ"مدائن".

### مبادرات الهيئة لتعزيز جودة الحياة

تعمل الهيئة على إطلاق وتنفيذ عدد من المبادرات التي تستهدف الأفراد والمجتمع داخل هذه المناطق، من أبرزها:

- الاهتمام بالإسكان العمالي والمهني بما يراعي الكرامة الإنسانية والمعايير الصحية
- تحسين البنية الأساسية الاجتماعية وتوفير مؤسسات تعليمية وصحية ضمن بيئة العمل
- تحفيز المشاريع الاجتماعية والشراكات مع المجتمع المحلي
- التخطيط العمراني المتكامل الذي يوازن بين النمو الصناعي والاحتياجات السكانية

### تمكين المرأة والشباب والمجتمع المحلي

ضمن رؤيتها لتحسين جودة الحياة، تسعى الهيئة إلى تمكين الفئات المجتمعية المختلفة، لا سيما المرأة العُمانية والشباب، من خلال:

- توفير فرص عمل في المشاريع القائمة داخل المناطق
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للعمانيين
- تعزيز مشاركة المرأة في الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية داخل المناطق

### أنسنة المدن.. رؤية متكاملة للعيش والعمل

تتبنّى الهيئة مبدأ "أنسنة المدن"، أي جعل المدن والمناطق الصناعية والاقتصادية أكثر ملاءمة للبشر، لا للمصانع والآلات فحسب. ويشمل هذا المفهوم:

- تصميم عمراني يحترم الخصوصية والهوية المحلية

- إدماج المساحات الخضراء والممرات المخصصة للمشاة والدراجات

- مرافق مجتمعية مثل الحدائق والمدارس والمراكز الصحية

- خدمات رقمية ذكية لتسهيل الحياة اليومية وتقليل البيروقراطية

- وقد انعكس هذا التوجه في مشاريع كبرى مثل "الخطة العامة لتطوير الدقم" التي تهدف إلى تحويل المدينة إلى نموذج إقليمي للمدن المتكاملة.

### تعزيز جودة الحياة في المناطق

من جانبه، أوضح محمود بن حمود الرواحي، مدير عام قطاع التخطيط وتقنية المعلومات بالهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، أن الهيئة تولي اهتمامًا كبيرًا بتعزيز جودة الحياة ونمط العيش في المناطق الاقتصادية الخاصة والحرة والصناعية التي تُشرف عليها، وذلك عبر تطوير البنية الأساسية، والمرافق العامة، وتوفير مختلف الخدمات الاجتماعية والتجارية، بما يسهم في ايجاد بيئة جاذبة تلبي تطلعات السكان والمقيمين والمستثمرين والعاملين والزوار.

وأكد الرواحي أن رؤية الهيئة تتجاوز مجرد جذب الاستثمارات، حيث تسعى إلى إنشاء بيئة عمرانية متكاملة تدعم أسلوب حياة كريم ومستدام للأفراد والعائلات. وأشار إلى أن الاستراتيجية المستقبلية للهيئة تتضمن تحويل هذه المناطق إلى مراكز حضرية مزدهرة تجمع بين الفرص الاستثمارية ونمط الحياة المتوازن، بما يعزز من قدرتها على استقطاب المستثمرين والكوادر البشرية.

وفيما يتعلق بسبل تعزيز جودة الحياة، أوضح الرواحي أن الهيئة تتبنى نهجًا شاملًا لتطوير نمط معيشة متكامل، من خلال التعاون مع الجهات المختصة لتوفير مرافق اجتماعية وعامة متطورة تشمل المساجد والمدارس والمستشفيات وخدمات الطوارئ والدفاع المدني والبنية الاساسية مثل الشوارع، وهو ما يرفع من جاذبية هذه المناطق كوجهات مثالية للعيش والعمل.

### استثمارات الحكومة

وأشار إلى أن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تمثل نموذجًا بارزًا في هذا الجانب، حيث بلغت استثمارات الحكومة في مشاريع البنية الأساسية والمرافق العامة حوالي 2.6 مليار ريال عُماني خلال الفترة من 2014 إلى 2024، تنوعت بين الموانئ والمطارات والشوارع والمرافق الخدمية، إلى جانب استثمارات بلغت نحو 63 مليون ريال عُماني في مجال تخطيط المدن.

كما تسعى الهيئة إلى توفير بيئة سكنية ملائمة من خلال تطوير مشاريع إسكان متكاملة تلبي احتياجات المستثمرين والقوى العاملة والزوار، إلى جانب تعزيز الأنشطة التجارية عبر تقديم حوافز مشجعة للقطاع الخاص، وتطوير المرافق الترفيهية مثل الملاعب الرياضية والحدائق والمتنزهات، بما يسهم في دعم جودة الحياة في هذه المناطق.

### نحو مستقبل حضري مستدام

في ظل توجه سلطنة عُمان نحو رؤية "عُمان 2040"، تمثل المناطق الاقتصادية والمناطق الحرة منصات حيوية لتطبيق مفاهيم التنمية المستدامة وجودة الحياة. وتؤكد الهيئة التزامها بتوفير بيئة متوازنة تحقق طموحات المستثمرين دون أن تغفل عن الجوانب الاجتماعية والإنسانية، لتكون المدن الاقتصادية العمانية ليس فقط مراكز للإنتاج، بل أيضًا أماكن مثالية للعيش والاستقرار.

د. أيمن الفضيلي الرئيس التنفيذي لأكاديمية الابتكار الصناعي لـ الدقم Duqm Economy:

# أكثر من 40 شركة ناشئة ساهمت الأكاديمية في رفع جاهزيتها التنافسية.. ونسعى إلى تأسيس حاضنات صناعية جديدة

**مسقط - الدقم Duqm Economy:**

أكد الدكتور أيمن بن عبدالله الفضيلي، الرئيس التنفيذي لأكاديمية الابتكار الصناعي، أن الأكاديمية تمضي بخطى واثقة نحو تعزيز منظومة الابتكار الصناعي في سلطنة عُمان، من خلال مبادرات نوعية تُسهم في تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ورفع جاهزيتها التنافسية، وتحفيزها على تبني التقنيات الحديثة والحلول الإبداعية.

ووضح الفضيلي، في حوار خاص لمجلة الدقم Duqm Economy، أن الأكاديمية تُعد الذراع الاستراتيجي لمؤسسة "مدائن" في تمكين الابتكار الصناعي، حيث أطلقت حزمة من البرامج والمبادرات المتكاملة، من أبرزها:

- **منصة "ربط":** لربط المنتجات المحلية بالمناقصات الحكومية، وتمكين المصانع العاملة ضمن المدن الصناعية، وتعزيز استدامتها.
- **برنامج "تعمين":** بالشراكة مع وزارة العمل، لتوفير ألف وظيفة سنويًا، وقد نجح منذ انطلاقه في توفير أكثر من 3 آلاف وظيفة للفئتين الأولى والثانية.

كما أشار إلى أن الأكاديمية تُترجم رؤيتها في دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مجموعة من المبادرات الفاعلة، من أبرزها:

- **مركز صنّاع عُمان:** الذي يقدم بيئة تصنيع أولية للنماذج التجريبية، وتم من خلاله تدريب أكثر من 500 خريج على معدات صناعية متقدمة، مع تقديم دعم يصل إلى 90% من تكاليف التصنيع.
- **شركة إنتاج صحار:** التي توفر خدمات التصميم الهندسي، والطباعة ثلاثية الأبعاد، والهندسة العكسية، بما يدعم الصناعات الوطنية ويقلل من الاعتماد على الاستيراد.
- **مسرعة أعمال الشركات الناشئة العُمانية الواعدة:** التي أهلت حتى الآن أكثر من 40 شركة ناشئة عبر 295 ساعة تدريبية، وربطتها بفرص تمويلية واستثمارية محلية ودولية.

**تعمل الأكاديمية على إطلاق المسرعة الصناعية وتوسيع برنامج "تطوير" لدراسة أكثر من 219 منتجًا و195 خدمة ضمن سلاسل القيمة الوطنية**

## رفع القيمة السوقية للمؤسسات المدعومة

وفي السياق ذاته، ذكر الفضيلي، أن أكاديمية الابتكار الصناعي ساهمت في تعزيز القيمة السوقية لعدد من الشركات الناشئة المنتسبة إلى مسرعة أعمال الشركات الناشئة العُمانية الواعدة، حيث نجحت بعض هذه الشركات في الحصول على فرص تمويلية وإغلاق جولات استثمارية من صناديق استثمارية محلية، من بينها شركة "صفقات" التي تم الإعلان عن تمويلها من قبل "صندوق عُمان المستقبل"، إلى جانب شركات أخرى يُرتقب الإعلان عنها خلال الفترة القادمة.

واضاف، كما تمكنت شركات ناشئة أخرى من جذب استثمارات دولية من صناديق ومستثمرين ملائكيين، مثل: "رنتل إكس"، و"دورلي"، و"بلامور"، حيث أسهمت المسرعة بشكل مباشر في تعزيز جاهزية هذه الشركات للاستثمار، ورفع قدرتها على التوسع في الأسواق الإقليمية والعالمية.

وفي إطار دعم حضورها الدولي، قال: مكّنت الأكاديمية تلك الشركات من المشاركة في معارض ومؤتمرات دولية مرموقة، من بينها: معرض "نورث ستار" في دبي، ومعرض "بيبان" في المملكة العربية السعودية، كما نظّمت فعاليات استثمارية بالشراكة مع مركز "فلك للتطوير والاستثمار" في السعودية، ما عزز من فرص التشبيك الاستثماري وجذب الشراكات الاستراتيجية.

## قصص نجاح تحوّلت من أفكار إلى كيانات مؤثرة

وعن قصص النجاح أوضح الدكتور أيمن الفضيلي، أن النجاحات التي تحقّقها الأكاديمية اليوم ما هي إلا امتداد لمسيرة انطلقت من مبادرة بحثية تحت مسمى "منجم المعرفة"، والتي بدأت بهدف تجميع وتحليل البيانات الصناعية، قبل أن تتطوّر تدريجيًا إلى كيان متكامل يقود التحوّل الصناعي في سلطنة عُمان.

واردف إلى أن الأكاديمية، باعتبارها الذراع التمكيني الرسمي لـ"مدائن"، تمارس دورًا محوريًا في تمكين الابتكار وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التوسع والنمو، سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي.

وسلّط الفضيلي الضوء على نماذج ناجحة تحوّلت من مؤسسات ناشئة إلى شركات مؤثرة، من بينها:

شركة "رنتل إكس": التي حصلت على استثمار من صندوق Den Venture Capital.

شركة "دورلي": التي عقدت شراكة استثمارية مع مستثمرين من المملكة العربية السعودية.

شركات أخرى تعمل الأكاديمية على تمكينها من دخول الأسواق الإقليمية، وعقد اتفاقيات استراتيجية، واستقطاب عملاء مستهدفين في قطاعات متعددة.

مشيرًا إلى أن هناك العديد من أفكار المشاريع التي كانت في مراحلها الأولية، وقد تمكّنت الأكاديمية عبر برنامج المسرعة من دعمها للتحول إلى منتجات وخدمات قابلة للتطبيق التجاري، وتستوفي الخصائص السوقية اللازمة للمنافسة.

مؤكدًا أن هذه النماذج الناجحة لم تكن لتتحقق لولا منظومة الدعم المتكاملة التي تقدمها الأكاديمية، بدءًا من تأهيل وتدريب رواد الأعمال، مرورًا بالاستشارات الفنية والمالية، وانتهاءً بربطهم بالفرص الاستثمارية عبر فعاليات مخصصة مثل "Demo Day" ومسرعات الأعمال.

## مؤشرات دقيقة لقياس الأثر الاقتصادي والاجتماعي

وفيما يتعلق بقياس الأثر، شدد الدكتور أيمن الفضيلي على أن الأكاديمية تعتمد منهجية تقييم دقيقة ومنظمة لكافة البرامج والمشاريع التي تشرف عليها، سواء تلك التي تُنفذ داخليًا ضمن خطط الأكاديمية أو بالشراكة مع جهات أخرى.

وتتضمن هذه المنهجية:

- تتبّع مؤشرات الأداء الرئيسية (KPIs) لكل شركة ناشئة ضمن مسرعة الأعمال، بما يشمل النمو، والجاهزية، والربحية.
- قياس التوسع التجاري من حيث عدد العملاء، وحجم المبيعات، وهوامش الربح.
- رصد الأثر التشغيلي لبرامج التوظيف، مثل برنامج "تعمين"، الذي أسفر منذ انطلاقه عن توفير أكثر من 3 آلاف وظيفة في الفئتين الأولى والثانية داخل المدن الصناعية.

موضحًا أن هذه المعايير تضمن وضوح الرؤية، وقياس النتائج بواقعية، بما يسهم في تحسين كفاءة البرامج، وضمان استدامتها، وتحقيق أثر تنموي ملموس في القطاع الصناعي الوطني.

## منصة "ربط" وتبني التقنيات الحديثة

وفي إطار جهودها الرامية إلى دعم المحتوى المحلي وتعزيز التكامل الصناعي، كشف الدكتور أيمن الفضيلي عن نجاح منصة "ربط" - إحدى مبادرات أكاديمية الابتكار الصناعي - في تخصيص 15% من قيمة مشروع ترميم كلية الحقوق بجامعة السلطان قابوس، والبالغة 5.75 مليون ريال عُماني، للمصانع العُمانية المسجلة على المنصة، أي ما يعادل نحو 862,500 ريال عُماني.

وأكد أن الأكاديمية تعمل مع جهات حكومية رئيسية، مثل الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، وجهاز الاستثمار العُماني، وشركة تنمية نفط عُمان، لضمان إدراج الموردين المحليين ضمن قوائم التوريد في المناقصات.

وعن دور الأكاديمية في تبني التقنيات الحديثة، بيّن الرئيس التنفيذي أن الذكاء الاصطناعي يشكل ركيزة أساسية في البرامج والمشاريع التي تديرها الأكاديمية، مشيرًا إلى تقديم ورش تدريبية وتطبيقية في هذا المجال، وتطوير مشاريع مبتكرة بالتعاون مع مؤسسات أكاديمية وصناعية، من بينها منصة ذكاء اصطناعي للموارد البشرية بالتعاون مع جامعة نزوى.

## البحث والتطوير والخطط المستقبلية

وقال الفضيلي إن الأكاديمية تتبنى نهجًا متكاملًا في البحث والتطوير، وأثمرت جهودها عن مشاريع نوعية، منها مشروع "الصاروج العُماني"، ومبادرات في الطباعة ثلاثية الأبعاد والخلطات الأسمنتية.

وحول الخطط المستقبلية، أوضح أن الأكاديمية تعمل على إطلاق المسرعة الصناعية، وتوسيع نطاق برنامج "تطوير"، الذي يدرس أكثر من 219 منتجًا و195 خدمة ضمن سلاسل القيمة الوطنية. كما تسعى إلى تأسيس حاضنات صناعية جديدة ضمن منظومة "مدائن"، على غرار شركة "إنتاج صحار".

وفي ختام حديثه، أكد الدكتور أيمن الفضيلي أن الأكاديمية تُسهم بفاعلية في تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040، من خلال تمكين المؤسسات الصناعية الناشئة، وتحفيز الابتكار، وتعزيز الاستدامة، وبناء اقتصاد متنوع قائم على المعرفة.

**أكثر من 3 آلاف وظيفة وفرص تمويلية للشركات الناشئة**

**منصة "ربط" تخصص 15% من مشروع حكومي للمصانع العُمانية**

**مسرعة الأعمال تمكّن شركات ناشئة عُمانية من جذب استثمارات محلية ودولية**

**مركز صنّاع عُمان يدرّب أكثر من 500 خريج ويوفر بيئة تصنيع للنماذج التجريبية بدعم يصل إلى 90% من تكاليف التصنيع**

# 137
## ألف طن من البضائع عبر المنطقة الحرة بالمزيونة خلال النصف الأول من العام الجاري بزيادة 20%

### المزيونة - الدقم:

كشف المهندس أحمد بن خميس الكاسبي، المدير العام للمنطقة الحرة بالمزيونة بمحافظة ظفار، أن المنطقة تمكنت خلال النصف الأول من العام الجاري من استقطاب 8 مشاريع استثمارية جديدة بقيمة إجمالية بلغت 165 ألف ريال عُماني، موزعة على مساحة تبلغ 5405.88 متر مربع.

حجم الاستثمارات

وأشار الكاسبي إلى أن إجمالي حجم الاستثمارات في المنطقة الحرة بالمزيونة بلغ حتى الآن نحو 140.17 مليون ريال عُماني، حيث تحتضن المنطقة 172 عقد إيجار تتنوع بين الأنشطة الصناعية والخدمية والتجارية، من بينها 105 مشاريع دخلت مرحلة التشغيل الفعلي. وأكد أن إدارة المنطقة تواصل جهودها لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الصناعية بما يسهم في تعزيز استدامة الحركة الاستثمارية في المنطقة التي تبلغ مساحتها 15 مليون متر مربع، حيث أنشئت بهدف زيادة التبادل التجاري بين سلطنة عُمان والجمهورية اليمنية.

### حركة البضائع وقيمتها

وأوضح في تصريح لـ الدقم أن الميناء البري في المنطقة يؤدي جميع العمليات المتعلقة بالموانئ مثل المناولة والتصدير والاستيراد، مشيرًا إلى أن إجمالي أوزان البضائع المستقبلة في المنطقة خلال النصف الأول من عام 2025 تجاوز 137 ألف طن، بزيادة تُقدَّر بـ 20% مقارنة بنفس الفترة من عام 2024، والتي سجلت خلالها 113 ألف طن.

وأضاف أن قيمة البضائع الداخلة إلى المنطقة خلال الأشهر الستة الأولى من العام الجاري تجاوزت 110 ملايين ريال عُماني، بارتفاع بلغت نسبته أكثر من 18% مقارنة بنفس الفترة من عام 2024، حيث بلغت القيمة حينها 93 مليون ريال عُماني.

وذكر الكاسبي أن عدد المركبات الواردة والمصدَّرة من المنطقة ارتفع بنسبة 31%؛ حيث بلغ عددها 2921 مركبة، بقيمة إجمالية تجاوزت 14.5 مليون ريال عماني، مقارنةً بالفترة المناظرة من عام 2024، التي سجلت دخول 2223 مركبة.

وتُعد المنطقة الحرة بالمزيونة، التي تقع في أقصى الجنوب الغربي من سلطنة عُمان على الحدود مع الجمهورية اليمنية، بوابة خليجية استراتيجية لتجارة الترانزيت نحو اليمن ومنها إلى دول شرق إفريقيا، مما يعزز من مكانتها كمركز لوجستي إقليمي واعد.

**المهندس أحمد الكاسبي: إدارة المنطقة تواصل جهودها لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الصناعية بما يسهم في تعزيز استدامة الحركة الاستثمارية في المنطقة**

**140.17**
مليون ريال عُماني
حجم الاستثمار الإجمالي في المنطقة الحرة بالمزيونة

**8**
مشاريع استثمارية جديدة بقيمة إجمالية بلغت 165 ألف ريال عُماني

**105**
مشاريع دخلت مرحلة التشغيل الفعلي

**110**
ملايين ريال عُماني وأكثر، قيمة البضائع الداخلة إلى المنطقة، بنسبة ارتفاع بلغت أكثر من 18%

**15**
مليون متر مربع
مساحة المنطقة

**172**
عقد إيجار تتنوع بين الأنشطة الصناعية والخدمية والتجارية

**%13**
نسبة ارتفاع عدد المركبات الواردة والمصدَّرة من المنطقة، حيث بلغ عددها 2921 مركبة

# صور الصناعية توطّن مشروعًا في الصناعات الكيميائية بأكثر من 9.6 مليون ريال عُماني

صـــور - الدقم :

**يعد المشروع من مشروعات القيمة المضافة التي تعمل على تعزيز نمو قطاع الصناعات الكيميائية والطاقة**

**سيعمل على توطين صناعات تعتمد على التقنيات الحديثة وسيوفر مجموعة من فرص العمل للكوادر العُمانية**

وقعت مدينة صور الصناعية التابعة للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدائن" عقد استثمار مع شركة "الغيث للصناعات"، لإنشاء مصنع لإنتاج مادة ثلاثي كلوروسيلان، على مساحة 20 ألف متر مربع، وبحجم استثمار يبلغ أكثر من 9.6 مليون ريال عُماني أي ما يعادل 25 مليون دولار أمريكي.

ويعد هذا المشروع من مشروعات القيمة المضافة التي تعمل على تعزيز نمو قطاع الصناعات الكيميائية والطاقة؛ إذ سيعمل على توطين صناعات تعتمد على التقنيات الحديثة وسيوفر مجموعة من فرص العمل للكوادر العُمانية.

وقال المهندس ناصر بن حمود المبسلي مدير عام مدينة صور الصناعية إن المشروع يفتح آفاقًا جديدة في تطوير صناعة السليكون عالي النقاوة، ويعد حجر الأساس في صناعة الطاقة المتجددة والإلكترونيات، مضيفًا أن المشروع يعد قيمة مضافة لمحافظة جنوب الشرقية بشكل عام والمدينة الصناعية بشكل خاص.

من جانبه أوضح المهندس المأمون البعداني الرئيس التنفيذي لشركة الغيث للصناعات، أن مصنع ثلاثي كلوروسيلان يشكّل نقلة نوعية في الصناعات الكيميائية في سلطنة عُمان، مشيرًا إلى أنه من المتوقع أن يبدأ الإنتاج التجاري للمصنع في نهاية الربع الأول من عام 2027م.

**محمود بن سعيد العوفي**
كاتب صحفي اقتصادي

# المرأة العُمانية.. شريك حقيقي في الاقتصاد

لم تعد المرأة العُمانية اليوم مجرد عنصر مكمّل في المشهد الاقتصادي، بل غدت فاعلًا أساسيًا يضع بصمته في قطاعات الاستثمار والإنتاج وريادة الأعمال. وتشير الأرقام الصادرة عن الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة إلى أن مسيرة التمكين تجاوزت مرحلة الشعارات إلى واقع ملموس؛ إذ بلغ عدد المستثمرات في المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية 754 مستثمرة عُمانية حتى النصف الأول من العام الجاري، وهو ما يترجم حضورًا نسائيًا وطنيًا يعكس وعيًا متقدمًا بقيمة المشاركة الاقتصادية.

ما يلفت الانتباه أن استثمارات المرأة العُمانية لم تقتصر على القطاعات التقليدية، بل امتدت إلى مجالات صناعية متنوعة، حيث سجلت 329 مشروعًا في قطاع الصناعة التحويلية، وهو القطاع الذي يعدّ المحرك الأبرز للتنويع الاقتصادي. ويؤشر هذا التوجه إلى أن المرأة العُمانية لم تعد تكتفي بالمشاريع الصغيرة أو التجريبية، بل تسعى إلى إحداث أثر اقتصادي طويل الأمد.

كما يبرز حضور المرأة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ بلغ عدد المؤسسات التي تديرها النساء 574 مؤسسة موزعة بين صغرى وصغيرة ومتوسطة. ويعكس هذا الرقم العلاقة الوثيقة بين ريادة الأعمال النسائية وسياسات السلطنة في دعم هذا القطاع الحيوي، الذي يمثل بوابة لتوليد فرص العمل، وإطلاق الابتكار، وتعزيز مساهمته كرافد مهم في الناتج المحلي الإجمالي.

المشاريع النسائية المدعومة من الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة ليست مجرد مبادرات فردية، بل نماذج لقصص نجاح ملهمة تثبت قدرة الاستثمار النسائي على التوسع متى ما توافرت البيئة الداعمة.

إن الحديث عن تمكين المرأة لا يمكن فصله عن السياق الأوسع لـ رؤية عُمان 2040، التي وضعت التمكين كأحد مساراتها الاستراتيجية. غير أن التمكين الحقيقي لا يكتمل بالدعم المالي أو الإداري فحسب، بل يتطلب تغييرًا أعمق في الثقافة الاقتصادية والاجتماعية، بحيث يُنظر إلى المرأة كمستثمر قادر على المنافسة والتوسع، وليس مجرد مستفيد من التسهيلات.

اليوم، باتت المرأة العُمانية حاضرة في الاقتصاد كرقم مؤثر، والأهم أنها حاضرة كـ فكرة جديدة تقود التحول نحو اقتصاد أكثر شمولية. فكل مستثمرة تفتح مشروعًا صناعيًا أو تجاريًا لا تكتب قصة نجاح فردية فقط، بل تسهم في كتابة فصل جديد من قصة الاقتصاد الوطني، حيث تصبح التنويع والتنافسية والاستدامة أهدافًا مشتركة بين الرجل والمرأة.

وتحتفل المرأة العُمانية في السابع عشر من أكتوبر من كل عام بيومها السنوي، في تأكيد وطني متجدد على مكانتها ودورها الفاعل في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

إن الأرقام، مهما بلغت دلالاتها، ستظل عاجزة عن رواية الحكاية الكاملة، ما لم نقرأ خلفها إرادة نساء قررن أن يكنّ جزءًا من المعادلة الاقتصادية الكبرى لسلطنة عُمان.

**ما يلفت الانتباه أن استثمارات المرأة العُمانية لم تقتصرعلى القطاعات التقليدية، بل امتدت إلى مجالات صناعية متنوعة، حيث سجلت 329 مشروعًا في قطاع الصناعة التحويلية، وهو القطاع الذي يعدّ المحرك الأبرز للتنويع الاقتصادي**

# أكثر من 276.5 مليون ريال عماني حجم الاستثمار في «خزائن» لـ 19 اتفاقية خلال النصف الأول من العام الجاري

بـركـاء - الدقم Dugm Economy :

سجلت مدينة خزائن الاقتصادية نموًا لافتًا في أدائها الاستثماري خلال النصف الأول من العام الجاري 2025، بإبرام 19 اتفاقية استثمارية جديدة، تجاوزت قيمتها الإجمالية 276.5 مليون ريال عُماني، مقارنة بـ9 اتفاقيات بلغت قيمتها 5.4 مليون ريال عُماني خلال الفترة ذاتها من عام 2024، محققة بذلك نموًا بنسبة 111% في عدد الاتفاقيات، وقفزة نوعية في القيمة الاستثمارية.

ويعكس هذا النمو المتسارع الثقة المتزايدة من المستثمرين المحليين والدوليين في البيئة التنافسية الجاذبة التي توفرها مدينة خزائن الاقتصادية، إلى جانب موقعها الاستراتيجي وتكامل بنيتها الأساسية والتسهيلات المقدمة في مختلف القطاعات.

وأظهرت الإحصائيات الصادرة عن "خزائن" أن القطاع الصناعي استحوذ على النصيب الأكبر من الاستثمارات، حيث ارتفع عدد مشاريعه من 4 مشاريع بقيمة 2.55 مليون ريال عُماني خلال النصف الأول من 2024، إلى 11 مشروعًا صناعيًا بقيمة تجاوزت 251.47 مليون ريال عُماني خلال الفترة ذاتها من 2025، بما يدل على تنامي الطلب على هذا القطاع الحيوي، بفضل البنية الأساسية المتطورة والمزايا الجاذبة للمستثمرين.

وفي تحول نوعي، شهد قطاع الصناعات الدوائية دخولًا قويًا لأول مرة في خزائن خلال النصف الأول من 2025، من خلال 4 مشاريع استثمارية جديدة بلغت قيمتها 14 مليون ريال عُماني، بعد أن لم يسجل أي استثمارات في الفترة المماثلة من العام الماضي، ما يعكس اتساع نطاق التنوع القطاعي والتوجه نحو الصناعات ذات القيمة المضافة.

أما قطاع الصناعات الغذائية، فقد شهد هو الآخر نموًا ملحوظًا، إذ ارتفع عدد المشاريع من مشروع واحد بقيمة مليون ريال عُماني في النصف الأول من 2024، إلى 3 مشاريع جديدة بقيمة إجمالية بلغت 11.05 مليون ريال عُماني في النصف الأول من العام الجاري، في مؤشر على تزايد الإقبال على هذا القطاع الاستراتيجي الذي يلبي طلبًا متصاعدًا على المستويين المحلي والإقليمي.

وتؤكد هذه المؤشرات الإيجابية المكانة المتنامية لمدينة خزائن الاقتصادية كمركز حيوي وجاذب للاستثمارات النوعية، بفضل بيئتها الاستثمارية المتكاملة والمحفزة، ودورها المتصاعد في دفع عجلة النمو الاقتصادي.

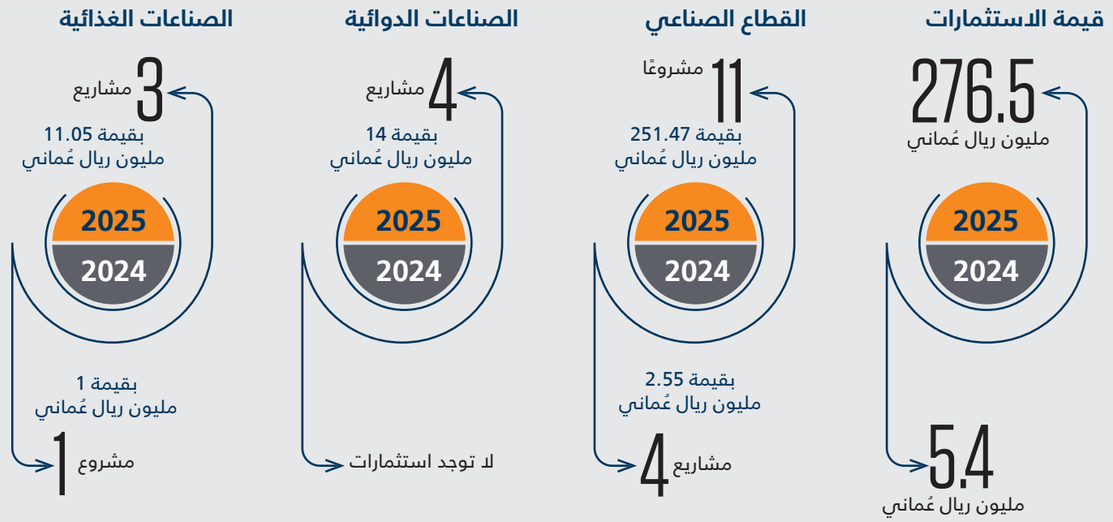

DUQM
ECONOMIC
FORUM
منتدى
الدقم الاقتصادي
LEADING CHANGE

الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة
Public Authority for Special Economic Zones and Free Zones
Sultanate of Oman
سلطنة عمان

تجربة لا تُنسى

٢٧ – ٢٨ أكتوبر، الدقم

الرعاة: البلاتينوم
الرعاة: القطاع المصرفي
الرعاة: قطاع الطاقة
الرعي التقني
الرعاة

duqmeconomicforum.com

# تقدم متسارع في تطوير المنطقة الاقتصادية بمحافظة الظاهرة وتعزيز لجاهزيتها الاستثمارية

**عبري - الدقم:**

تشهد المنطقة الاقتصادية بمحافظة الظاهرة تطورات متسارعة على مختلف المستويات، ضمن جهود الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة لتجهيز البنية الأساسية واستقطاب الاستثمارات النوعية.

فقد باشر تحالف من الشركات العُمانية والسعودية يضم شركة "سيركا تاهوت إنشآت" وشركة "بلادكو للتخطيط والتطوير" وشركة "جونك" تنفيذ الطرق الرئيسية وقنوات تصريف المياه السطحية بالمنطقة – الحزمة الأولى – ضمن خطة الهيئة في تطوير المرحلة الأولى من المنطقة الاقتصادية بمحافظة الظاهرة.

**تحالف عماني–سعودي ينفذ أولى مراحل البنية الأساسية (الطرق الرئيسية وقنوات تصريف المياه) بـ22.3 مليون ريال عماني**

### الحزمة الثانية والثالثة من المشروع

وفي إطار الحزمة الثانية من المشروع والمتعلقة بتنفيذ الطرق الداخلية وشبكات خدمات المرافق العامة، فقد تم الانتهاء من التصاميم التفصيلية، وتم إعداد وثيقة المناقصة تمهيداً لطرحها قبل نهاية العام الجاري 2025.

أما الحزمة الثالثة والخاصة بتنفيذ مشروع الميناء البري والمحجر البيطري، فقد طُرحت مناقصتها في 17 فبراير 2025، وتم فتح المظاريف بتاريخ 3 يوليو الماضي لتقييم العروض فنياً ومالياً. وتشمل المرحلة الأولى من المشروع تطوير مساحة كيلومتر مربع متضمنة كافة المرافق اللازمة، إلى جانب إنشاء المحجر البيطري وفقاً لأعلى المعايير العالمية.

### مناقصة الحزمة الرابعة

وفي 11 يونيو 2025، طُرحت مناقصة الحزمة الرابعة لتطوير "مجمع المباني الإدارية والتجارية - EZAD Square"، والتي تضم مجموعة من المباني الإدارية والتجارية، ومبنى المحطة الواحدة، ومبنى للخدمات الطبية، وفندق ومن المخطط فتح المظاريف بتاريخ 11 أغسطس 2025.

### جهود وخطوات

وفي خطوة تنظيمية مهمة، حصلت الهيئة على موافقة مجلس الوزراء الموقر لتطبيق التشريعات ورسوم الخدمات المطبقة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة على مشاريع المنطقة، وذلك لحين صدور قانون خاص بالمنطقة.

كما شرعت الهيئة بالتنسيق مع الجهات المختصة في إجراءات إصدار مرسوم سلطاني لإشهار المنطقة رسمياً.

وفي إطار التزام المنطقة بحلول الطاقة المستدامة، تم تزويد مخيمات العمال بالكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية. كما قامت الهيئة باستخدام التقنيات الحديثة والمتمثلة في إجراء المسوحات الميدانية من خلال الطائرات المسيرة (الدرون).

**إطلاق 4 حزم تطويرية تشمل الطرق والميناء البري والمباني الإدارية**

### اتفاقيات ومذكرات تفاهم

وضمن جهود الشراكة والتعاون، وقّعت الهيئة في يوليو الماضي عددًا من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم، من أبرزها:

- اتفاقية تنفيذ البنية الأساسية (الطرق الرئيسية وقنوات تصريف المياه) مع التحالف العُماني – السعودي بتكلفة تجاوزت 22.3 مليون ريال عُماني ومدة تنفيذ تبلغ 24 شهرًا.
- اتفاقيتان هندسيتان مع المكتب الوطني الهندسي (عُمان) ودار الرياض للاستشارات الهندسية (السعودية) لتسهيل إعداد واعتماد مخططات المستثمرين.
- مذكرة تفاهم مع بنك صحار الدولي لتقديم حلول مالية واستشارية متكاملة، وتسهيل تسجيل المستثمرين عبر المنصة الإلكترونية.
- مذكرات رغبة بالاستثمار مع بنك صحار الدولي، وشركة منتجات البولي المحدودة، وشركة نسيم إبراء، والتي تؤكد على تنامي ثقة المستثمرين واستعداد المنطقة لاستقبال المشاريع النوعية.
- وتؤكد الهيئة من خلال هذه الخطوات المتقدمة على جاهزية المنطقة الاقتصادية بمحافظة الظاهرة لتكون منصة تنافسية جاذبة للاستثمارات، ومركزًا حيويًا للتنمية الاقتصادية المتكاملة.

# مناولة 34 مليون طن متري من البضائع عبر ميناء صحار والمنطقة الحرة

**صحار -الدقم :**

بلغ إجمالي حجم المناولة بميناء صحار والمنطقة الحرة خلال النصف الأول من العام الجاري نحو 34 مليون طن متري من البضائع متأثرًا بالتحولات الجيوسياسية في المنطقة مقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2024م، بالتوازي مع استثمارات واسعة عبر تطوير المرافق وتبني حلول رقمية متقدمة تعزّز طاقتها التشغيلية.

وسوف تُسرّع هذه التطورات من وتيرة المناولة، وترفع من تنافسية المنظومة المتكاملة على الساحة العالمية، إذ تم الانتهاء من أعمال التجريف في رصيف الغاز الطبيعي المسال، بما يرفع من قدرات سلطنة عُمان الاستراتيجية في تصدير الطاقة ويتيح فرصًا تنموية واعدة في المستقبل القريب.

وقال إيميل هوخستيدن، الرئيس التنفيذي لميناء صحار، إن هذا الأداء يعكس جدوى ووضوح الاستراتيجية في ميناء صحار والمنطقة الحرة وتقدمه بخطوات واثقة في رحلته للنمو على المدى الطويل عبر تطوير البنية الأساسية وتبني أحدث الابتكارات الرقمية، وتطوير حلول مستدامة للأعمال، وتعزيز مرونة سلاسل الإمداد، وتواصل المنظومة المتكاملة ترسيخ موقعها كبوابة استراتيجية للتجارة الدولية وتعظيم جهودها ودورها المحوري في رؤية "عُمان 2040" ونمو المنطقة بأكملها.

وأضاف أن ميناء صحار حقق رقمًا قياسيًا على صعيد الاستثمارات خلال العام الماضي، وما يزال الزخم مستمرًّا خلال العام الجاري، ما يعزّز الطموح نحو مستقبل أكثر ازدهارًا ونجاحًا على كافة الأصعدة، مؤكدًا مواصلة جهود الميناء لرفع كفاءته التشغيلية، ودعم النمو الصناعي في سلطنة عُمان، وإضافة قيمة مستدامة لأصحاب المصلحة بالتزامن مع التركيز على جذب استثمارات نوعية.

**إيميل هوخستيدن: الميناء حقق رقمًا قياسيًا على صعيد الاستثمارات خلال العام الماضي**

# 29.6 مليون ريال عُماني حجم استثمار إنشاء مصنع لإنتاج المراتب في المنطقة الحرة بصحار

**صحار -الدقم :**

وقّع ميناء صحار والمنطقة الحرة على اتفاقية تأجير أرض مع شركة سويت نايت فاين هوم لإنشاء مصنع لإنتاج المراتب في المنطقة الحرة بصحار.

وسوف يتيح المشروع تعزيز استقطاب الاستثمارات الصناعية المستدامة. وسيسهم في تعزيز التكامل مع سلاسل التوريد العالمية، وفتح آفاق لتوطين الأنشطة الصناعية وتطوير سلاسل القيمة المضافة في المنطقة على المدى الطويل.

وسيُقام المصنع على مساحة تبلغ 96 ألف متر مربع، باستثمارات إجمالية تُقدّر بنحو 29.6 مليون ريال عُماني (70 مليون دولار أمريكي) وسيتم تصميمه بطاقة إنتاجية تصل إلى ثلاثة ملايين مرتبة سنويًّا مع التركيز في المرحلة الأولى على التصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية، يليها التوسع إلى أسواق دول مجلس التعاون الخليجي والهند والاتحاد الأوروبي إضافة إلى السوق المحلي في سلطنة عُمان.

وقال جونسون ليم، المدير العام لشركة سويت نايت فاين هوم إن قرار الاستثمار في المنطقة الحرة بصحار جاء استنادًا إلى مجموعة من العوامل المحفّزة، أبرزها الموقع الاستراتيجي، والجاهزية العالية، والفرص الواعدة طويلة الأمد التي توفرها باعتبارها مركزًا صناعيًّا إقليميًّا رائدًا معربا عن ثقته بأن المشروع سيمثّل خطوة مهمة في مسيرة توسع الشركة في المنطقة بفضل البيئة الاستثمارية المتكاملة التي تحتضن الطموحات الصناعية وتدعم تحقيق أهدافها على المدى البعيد.

**سيقام المصنع على مساحة تبلغ 96 ألف متر مربع وسيسهم في تعزيز التكامل مع سلاسل التوريد العالمية**

**سيتم تصميم المصنع بطاقة إنتاجية تصل إلى ثلاثة ملايين مرتبة سنويًّا مع التركيز في المرحلة الأولى على التصدير إلى الولايات المتحدة الأمريكية**

من جانبه، قال محمد الشيزاوي، القائم بأعمال الرئيس التنفيذي للمنطقة الحرة بصحار إن انضمام شركة سويت نايت فاين هوم (شركة منطقة حرة) إلى منظومة المشروعات الصناعية في المنطقة الحرة بصحار، يعد إضافة نوعية تعكس تنامي ثقة المستثمرين الدوليين. مؤكدا على التزام ميناء صحار والمنطقة الحرة بجذب الاستثمارات التي تسهم في تعزيز النمو الاقتصادي وتوسيع القاعدة الصناعية.

وأضاف أن المشروع يجسد الإمكانات الاستراتيجية التي توفرها منظومة ميناء صحار والمنطقة الحرة المتكاملة، كما يعكس توجهاتها نحو بناء قطاع صناعي مرن ومتنوّع، يتماشى مع مستهدفات رؤية "عُمان 2040".

وأشار إلى أنه من المتوقع أن يُسهم إنشاء هذا المصنع في تعزيز سلسلة القيمة المحلية من خلال تحفيز نمو الصناعات التكميلية مثل المنسوجات، والتغليف، والخدمات اللوجستية. كما يأتي ذلك تأكيدًا لدور المنطقة الحرة بصحار كمحرّك فاعل للتنمية الصناعية المستدامة، وشريك استراتيجي في تنويع سلاسل التوريد على المستوى العالمي.

**دانية أركوبي**
مستشارة اقتصادية

# هل يستطيع الذكاء الاصطناعي تلبية احتياجاته من الطاقة؟

سير العالم بسرعة فائقة تجاه الثورة الصناعية الخامسة، القائمة على دمج الإنسان والآلة بشكل وثيق بالاعتماد على تقنيات متقدمة كالذكاء الاصطناعي. وكغيرها من مراحل التطور في التاريخ الحديث، فإن تلك الثورة تواجه تحديات وعوائق في طريق نموها.

لكن الصعود المتسارع للذكاء الاصطناعي كشف عن أزمة في صميم هذه الثورة القادمة، فكلما ازدادت قوة نماذجنا، ازدادت حاجتها إلى الطاقة. وفي حالة تُرك الذكاء الاصطناعي دون رادع، فقد يصبح مُحركًا رئيسيًا للانبعاثات، في الوقت الذي يتسابق فيه العالم نحو إزالة الكربون، حيث لم تعد الطاقة مجرد هامش للتقدم الرقمي، بل قد تكون أكبر مُقيد له.

وفقًا لبيانات الوكالة الدولية للطاقة فقد وصل حجم استهلاك مراكز البيانات من الكهرباء في 2024 إلى 415 تيروات/ساعة مستحوذة على 1.5% من إجمالي استهلاك الكهرباء في العالم. وقد سيطرت الولايات المتحدة على النسبة الكبرى من استهلاك مراكز البيانات للكهرباء بنحو 45%، وجاءت الصين في المرتبة الثانية بنسبة 25%، وحلت أوروبا في المرتبة الثالثة بنسبة 15%.

ارتفاع التنافس العالمي حول الذكاء الاصطناعي دفع استهلاك مراكز البيانات من الطاقة ينمو بنسبة 12% سنويًا منذ 2017. ذلك النمو جعل مراكز البيانات تستهلك مقدارا معادلا لما تستهلكه الصناعات كثيفة الاستهلاك للطاقة مثل الألمنيوم والصلب والكيماويات.

تشير التوقعات إلى أن استهلاك مراكز البيانات من الطاقة سينمو بوتيرة أسرع خلال السنوات المقبلة، حيث سيصل الاستهلاك بحلول 2030 إلى 945 تيروات/ساعة. الطفرة في استهلاك مراكز البيانات ستجعل القطاع المحرك الأساسي للطلب على الطاقة في السنوات المقبلة، حيث تشير توقعات الوكالة الدولية للطاقة إلى تشكيل مراكز البيانات 20% من النمو في الطلب على الكهرباء بحلول 2030.

وعند النظر إلى مصادر الطاقة المستخدمة في مراكز البيانات نجد أن الطاقة التقليدية تشكل النسبة الكبرى، حيث يولد الفحم نسبة 30% من الطاقة المستهلكة في مراكز البيانات، بينما يشكل الغاز الطبيعي نسبة 26%، والطاقة النووية نسبة 15%. بينما تستحوذ الطاقة المتجددة (الشمسية، الرياح، الكهرومائية) على نسبة 27% من إجمالي الاستهلاك.

أظهر نموذج صيني حديث للذكاء الاصطناعي إمكانية رفع كفاءة التشغيل بالنسبة لاستهلاك الطاقة، حيث تشير التحليلات الأولية إلى أنه يستهلك طاقة أقل بنسبة 50% إلى 75% من الأنظمة التقليدية القائمة على وحدات معالجة الرسومات. ورغم الحاجة إلى مزيد من الاختبارات للتأكد من كفاءة النموذج، فإنه يُشير إلى إمكانية فصل أداء الذكاء الاصطناعي عن الطلب المتزايد على الطاقة. وسيكون العالم ممثلًا في شركات التكنولوجيا الرائدة في مجال الذكاء الاصطناعي والحكومات في حاجة إلى زيادة الإنفاق على عمليات البحث والتطوير الهادفة لدعم الابتكار ورفع الكفاءة وضبط استهلاك مراكز بيانات الذكاء الاصطناعي من الطاقة.

دور الحكومات يجب ألا يقتصر على التنظيم فقط، بل يمتد إلى رسم السياسات وتقديم الحوافز لمشغلي مراكز البيانات الخاصة للاستثمار والاعتماد على الطاقة المتجددة. سيسهم ذلك التوجه في تخفيف الضغط على الشبكات العامة، ويُخفّض الانبعاثات الكربونية، ويُجنّب نموّ الذكاء الاصطناعي على حساب المستخدمين في القطاع الصناعي والمنزلي.

ختامًا فإن التوقعات تشير إلى إعادة تشكيل الذكاء الاصطناعي للاقتصاد العالمي في المستقبل، ولكن يواجه التوسع في الاعتماد على تقنياته تحديات تتمثل في استهلاك الطاقة، وهو بما يتعارض مع جهود خفض انبعاثات الكربون. ويحتاج العالم إلى رسم سياسات تهدف إلى تطوير حلول مبتكرة وفعالة تعالج معضلة استهلاك الطاقة وتضمن التطور المستمر للذكاء الاصطناعي. فإذا أردنا أن يخدم الذكاء الاصطناعي المستقبل، فيجب تشغيله بطريقة مسؤولة، ليس عن طريق كبح الابتكار، ولكن عن طريق بناء أنظمة الطاقة التي يمكنها دعمه.

**تشير التوقعات إلى أن استهلاك مراكز البيانات من الطاقة سينمو بوتيرة أسرع خلال السنوات المقبلة، حيث سيصل الاستهلاك بحلول 2030 إلى 945 تيروات/ساعة**



DESERT SAND
Connected globally, excelling locally

ريادة تصنع المستقبل

شركة رمال الصحراء للنفط والغاز (DSOG) شركة عُمانية 100% تقدم حلولًا متكاملة في قطاع الطاقة، بخبرة موثوقة ورؤية مبتكرة تدعم التنمية والاستدامة في عُمان.

تواصل معنا:
+96824614382
www.dsogoman.com

الموقع
401,4th Floor,Salam Square-Salam Gardens,
Street Way No 49,
Madinat Qaboos Dohat Al Adab,
Muscat – Sultanate of Oman.

Om_desert
deogoman.com
Desert.sand.om

المهندس عبدالله الوهيبي الرئيس التنفيذي لشركة «تطوير الدقم»

# 1.2 مليار ريال عُماني محفظة الأصول بالدقم.. وتنفيذ أكثر من 46 مشروعًا خلال 5 سنوات

الدقم - الدقم :

**كشف** المهندس عبدالله بن سليمان الوهيبي، الرئيس التنفيذي لشركة عُمان لتطوير المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم "تطوير الدقم"، أن العام الجاري سيشهد تنفيذ مشروعات جديدة تعزز الاستثمارات في الدقم، من بينها سوق الدقم المركزي للأسماك ومشروع استزراع الصفيلح عبر منشأة متخصصة وفق مواصفات الاستزراع السمكي، بما يسهم في تطوير قطاع الثروة السمكية وزيادة عوائده. كما تخطط الشركة لتنفيذ مشروعات في قطاعات السياحة والتطوير العقاري والترفيهي والتجزئة والخدمات التجارية والطاقة الخضراء، فضلًا عن إنشاء مجمع سكني متكامل لتطوير نمط الحياة بالدقم.

وأشار إلى أن الشركة نجحت في تنفيذ أكثر من 46 مشروعًا خلال السنوات الخمس الماضية، إضافة إلى إدارتها الداخلية لسبعة مشروعات وفرت من خلالها ما يزيد على 12 مليون ريال عُماني، وهو ما يعكس خبراتها الفنية وكفاءة الكوادر العُمانية ومعايير الحوكمة التي تتبعها.

مؤكدًا في حواره لـ الدقم، أن محفظة الأصول التي تديرها الشركة في الدقم ارتفعت بنهاية العام الماضي إلى نحو 1.2 مليار ريال عُماني.

### الأصول والمرافق العامة

وأوضح، أن الأصول والمرافق العامة التي تديرها الشركة تشمل محطات معالجة مياه الصرف الصحي، وعددًا من مشروعات الطرق الرئيسية والفرعية، والسدود وقنوات تصريف المياه، والحدائق والمباني الإدارية،

**وفرت الشركة 12 مليون ريال عُماني عبر إدارة سبعة مشروعات داخلية بالدقم**

**210.4 مليون ريال عماني تكلفة مشروعات الطرق الرئيسية والفرعية بالدقم**

وخدمات البلدية، إلى جانب التشغيل والصيانة والإشراف على استدامة الأصول، ومتابعة التشغيل والصيانة مع المشغِّلين لميناء الدقم، ومطار الدقم، والحوض الجاف، والرصيف الحكومي، فضلًا عن العديد من المشروعات الأخرى.

### تعزيز البيئة الاستثمارية

وقال الوهيبي: إن الشركة، باعتبارها الذراع التنفيذية والاستثمارية للهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، تعمل على تعزيز البيئة الاستثمارية في المنطقة عبر قيادة مشروعات استراتيجية وبُنى أساسية نوعية تم تنفيذها خلال السنوات الماضية، مضيفًا أن "تطوير الدقم" أدارت تنفيذ العديد من المشروعات الاستراتيجية؛ أبرزها استكمال إنشاء الجزم الخاصة بميناء الدقم، وتنفيذ مرافق خدمية وشبكات المياه والصرف الصحي، إلى جانب إدارة مشروعات الطرق الرئيسية والفرعية.

وأكد الوهيبي أن أبرز المشروعات التي تم تنفيذها تتمثل في البنية الأساسية من شوارع رئيسية وموانئ ومطار، وهي مشروعات كان لها أثر اقتصادي واجتماعي مباشر في تعزيز مكانة الدقم كوجهة استثمارية واعدة.

وأضاف في السياق ذاته، أن تكلفة مشروعات الطرق التي تشرف الشركة على تنفيذها تبلغ نحو 210.4 مليون ريال عُماني، لافتًا إلى أن العام الماضي شهد إنجاز مراحل من مشروع ازدواجية الطريق الوطني الجنوبي رقم (32) "طريق السلطان سعيد بن تيمور بالدقم"، الذي يسهم في إيجاد بنية أساسية متكاملة جاذبة للاستثمارات وبمواصفات قياسية، فضلًا عن ربط وتسهيل الحركة المرورية مع تزايد الاستثمارات في المنطقة.

### تمكين الاستثمار وتعظيم العوائد

وفي ما يتعلق بتمكين الاستثمار وتعظيم العوائد، أكد أن الشركة تعمل على دعم بيئة الأعمال في الدقم عبر شراكات استراتيجية تستهدف العديد من الشركات والصناديق الاستثمارية من خلال الاستثمار بالمشاركة في الحصة الأقلية مع التركيز على الاستثمار المشترك في الأعمال التجارية المُمكّنة والمستدامة اقتصاديًا وبما يتماشى مع الأهداف العامة للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

وأضاف أن الشركة تقدّم الدعم المحلي لمطوّري المشروعات بمختلف القطاعات ويشمل ذلك مساندة المستثمرين في اختيار الموقع حسب القطاع، وتسجيل الشركة، والحصول على الموافقات والتراخيص اللازمة، ومساندة وتوجيه المستثمرين أيضًا في الحصول على التمويل من البنوك وصناديق التمويل المحلية، كما تركز على استقطاب بيوت التمويل المحلية للمشاركة من خلال رأس المال أو أشباه الديون.

وذكر الرئيس التنفيذي، أن من أبرز المشروعات التي أسستها الشركة مشاركتها بحصة 15% في تأسيس شركة "إمداد اللوجستية" لتقديم وتعزيز الخدمات اللوجستية بالدقم، إلى جانب الاستثمار بنفس النسبة في سوق المواد بالدقم الذي تم افتتاحه العام الماضي وحقق إشغالًا عاليًا من شركات محلية وإقليمية وعالمية.

**المهندس عبدالله الوهيبي: مشروعات سياحية وعقارية وترفيهية لتعزيز نمط الحياة لجعل الدقم بيئة جاذبة للكوادر العُمانية والمستثمرين**

### تحقيق نجاح استثماري

وأشار إلى أن الشركة حققت أول نجاح استثماري عبر بيع حصتها في شركة محاجر الدقم بعائد تجاوز 1.8 مليون ريال عُماني، مؤكّدًا سعيها إلى تكرار هذه التجربة من خلال توسيع استثماراتها في القطاعات اللوجستية والصناعية الواعدة، وفق نموذج يوازن بين الربح والتنمية.

ولفت أن الشركة تتجه حاليًا إلى جذب مشروعات التطوير العقاري وتنفيذ مدن ومجمعات سكنية متكاملة تحتوي على المرافق الرئيسية والخدمية والتعليمية والترفيهية، بما يعزز نمط الحياة ويجعل الدقم وجهة جاذبة للسكان والمستثمرين.

### شراكات استراتيجية

وأشار الوهيبي إلى أن "تطوير" أسهمت في تهيئة الدقم لتكون مدينة ذكية ومستدامة من خلال شراكات استراتيجية مع شركات عالمية في الأتمتة والتحول نحو الأنظمة الذكية، فيما تعمل بانسجام مع الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة على إعادة توجيه بوصلة المشاريع وفق الخطة الاستراتيجية للمنطقة (2025 – 2030).

### تعزيز جودة الحياة

وأضاف أن الجهود الحالية تركز على تعزيز جودة الحياة بما يجعل المنطقة بيئة جاذبة للكوادر العُمانية والمستثمرين والمقيمين، موضحًا أن نموذج الأعمال الجديد للشركة، القائم على الرسوم مقابل إدارة الأصول والمشروعات، أسهم في تحويلها من شركة تعتمد على استرداد التكلفة إلى شركة ذات نموذج تجاري مرن ومستدام قائم على الأداء والنتائج.

وأكد أن هذا النموذج يعتمد على مؤشرات أداء قياسية تتم متابعتها عبر شاشة لوحة عرض مركزية توضح المنجز مقابل المخطط له، بما يعزز جودة الأداء ويضمن تحقيق نتائج جيدة ومستدامة.

# ارتفاع حجم الاستثمار بمدينة المضيبي الصناعية إلى 11.6 مليون ريال عُماني

**المضيبي - الدقم :**

ارتفع إجمالي العقود الاستثمارية بمدينة المضيبي الصناعية، التابعة للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية الصناعية "مدائن" إلى 12 عقدًا، بحجم استثمار وصل إلى 11.6 مليون ريال عُماني وبإجمالي مساحة مؤجرة بلغ 75 ألف متر مربع.

واستقبلت المدينة الصناعية خلال النصف الأول من العام الجاري 5 طلبات استثمار قامت بتوطين 4 مشروعات منها صناعية تقام على مساحة تتجاوز الـ 14 ألف متر مربع، وبإجمالي حجم استثمارات تتجاوز مليون ريال عُماني.

وتتنوع الأنشطة الصناعية لهذه العقود بين قطاعات النفط والغاز والصناعات الغذائية والإنشاءات والمواد الكهربائية والأثاث المنزلي.

وقال المهندس سعيد بن خلفان الشبيبي القائم بأعمال مدير عام مدينة المضيبي الصناعية إنه من المتوقع البدء في تنفيذ مشروع البنية الأساسية للمدينة خلال الشهرين القادمين، وتم فعليًّا إرساء مناقصة التنفيذ للشركة المنفذة ويجري حاليًّا العمل على الانتهاء من إجراءات التوقيع على العقد.

وأضاف أن مناقصة المشروع تتضمن إنشاء الشوارع الداخلية والخدمات الأساسية لمدينة المضيبي الصناعية مثل شبكات الكهرباء والماء والانترنت والصرف الصحي، وتسوير المدينة والبوابات الرئيسة، ومبنى التسهيلات ومكاتب الموظفين ومجمع مدائن الريادية ومجمع مدائن الزراعية.

ووضح أن مدينة المضيبي الصناعية تعد من أحدث المدن الصناعية التابعة للمؤسسة العامة للمناطق الصناعية "مدائن"، وستشيد على مساحة إجمالية تبلغ 9 ملايين متر مربع تتجاوز مساحة المرحلة الأولى 1.3 مليون متر مربع، مشيرًا إلى أن المدينة من المشروعات الاستراتيجية والوطنية في محافظة شمال الشرقية لتوسطها بين المحافظات وموانئ سلطنة عُمان لتكون حلقة وصل بين المدن الصناعية.

وأكد على أن "مدائن" أعلنت مجموعة من المميزات التنافسية للمستثمرين في مدينة المضيبي الصناعية من بينها الإعفاء من القيمية الإيجارية للسنة الأولى والثانية وتخفيض 50 بالمائة من القيمة الإيجارية للسنوات الثلاث الأخرى، مبينًا أن هناك شراكة استراتيجية بين إدارة المدينة الصناعية ومكتب المحافظ في شمال الشرقية، وتم عمل لجنة مشتركة لتعزيز الفرص الاستثمارية في المدينة تضم كل الجهات الحكومية والمؤسسات الخدمية التي يحتاجها المستثمر.

**المهندس سعيد الشبيبي: 12 عقدًا إجمالي العقود الاستثمارية بالمدينة و75 ألف متر مربع إجمالي المساحة المؤجرة**

# رمال الصحراء للنفط والغاز.. قصة نجاح عُمانية تطور خدماتها وتوسع حضورها في قطاع الطاقة

**حققت الشركة نسبة تعمين بلغت 95% واستثمرت أكثر من مليون دولار أمريكي في تدريب وتأهيل الكفاءات الوطنية**

**مسقط - الدقم :**

تواصل شركة رمال الصحراء للنفط والغاز مسيرتها المتسارعة لتثبت مكانتها كإحدى أبرز المؤسسات العُمانية الرائدة في قطاع الطاقة، بعدما انطلقت عام 2012 كمؤسسة 100% مملوكة ومدارة محليًا، لتشق طريقها بثبات عبر سلسلة من الإنجازات الاستراتيجية، وتتحول اليوم إلى لاعب إقليمي ودولي في خدمات النفط والغاز.

### مسيرة نمو متصاعدة

بدأت قصة الشركة مع أولى عقودها في التوريد والتجارة العامة، قبل أن تحقق إنجازها الأول عام 2015 عبر عقد استراتيجي مع شركة تنمية نفط عُمان لتوريد وحدات الرفع والحفارات، في خطوة دعمت القيمة المحلية المضافة وساهمت في تعزيز مشاركة الشركات الوطنية.

وفي عام 2016، عززت مكانتها من خلال مشروع متكامل مع CCED لتوريد وتركيب وصيانة رؤوس الآبار، ليتواصل التوسع خلال 2017 – 2019 عبر عقود استراتيجية مع BP خزّان وMedco ودليل للبترول، مكسبة خبرة متقدمة في مجال صيانة الآبار.

عام 2021 شكّل محطة فارقة بإطلاق عمليات صيانة في موقع بتروجاز – ريمة عبر وحدة Host-111، لتتوسع في 2022 بخدمات الوحدات المتنقلة (Flush-by-Unit) مع شركات كبرى مثل CCED ودليل وMedco.

ومع 2023 – 2024، انتقلت رمال الصحراء إلى الإقليمية بافتتاح فروع في السعودية وقطر والكويت، إضافة إلى توقيع عقود بحرية مع شركات OQ وMedco وCCED، لتفتح لنفسها آفاقًا أوسع في المنطقة.

أما في عام 2025، وسّعت الشركة نطاق أعمالها لتشمل مجالات رؤوس الآبار، من خلال تأسيس أول مصنع لرؤوس الآبار من نوعه في البلاد، باستثمار قدره 45 مليون دولار أمريكي، في خطوة مهمة لتوطين الصناعة وتعزيز المحتوى المحلي في السلطنة. كما شملت توسعاتها الصيانة، وخدمات الأسمنت، ومحطات الطاقة الغازية، مع افتتاح منشأة تصنيع حديثة، وتعزيز شراكاتها العالمية، أبرزها التعاون مع شركة Allison Transmission.

### خدمات متكاملة

أكد المهندس خالد بن سلطان الجنيبي الرئيس التنفيذي للشركة، أن رمال الصحراء تقدم حزمة متكاملة من خدمات النفط والغاز تشمل:

- خدمات الحفر وصيانة الآبار.
- صيانة رؤوس الآبار وحلول السد والتخلي عنها.
- معدات التغليف والأسمنت وخدمات الإكمال.
- خدمات تسجيل الطين وأنظمة الرفع الاصطناعي.
- قسم التجارة والمبيعات لتوريد المعدات والمواد الكيميائية.
- منشأة تصنيع وفق معايير API تعزز القيمة المحلية المضافة.

وأضاف: «نحن لا نقدم خدمات فحسب، بل نعتبر أنفسنا شريكًا في تقدم القطاع، ملتزمين بالسلامة والجودة والابتكار».

### ابتكار وتنوع وتمكين

تتميز رمال الصحراء بكونها مؤسسة عُمانية أصيلة، مدفوعة بثقافة التحول المرن ومعايير الصحة والسلامة والجودة (QHSE)، حيث حصلت على شهادات ISO 9001 و ISO 14001 وISO 45001 وشهادة API Q1 وعضوية IADC.

كما تولي الشركة اهتمامًا كبيرًا بالتنوع والشمول، إذ انتقلت من موظفة واحدة في بداياتها إلى 15 موظفة اليوم، في انعكاس لحرصها على تمكين المرأة وتعزيز مشاركتها.

وفي جانب التطوير الرقمي، اعتمدت الشركة أنظمة متقدمة مثل Locus وAEGIS وOdoo، بما يضمن كفاءة العمليات وسرعة الإنجاز.

**المهندس خالد الجنيبي: استثمرنا وقتًا وجهدًا كبيرين في رحلتنا نحو التميز، واليوم نرى ثمار هذا العمل من خلال ثقافة مؤسسية قوية، تضع الصحة والسلامة والبيئة في صميم أولوياتها**

### قوة وطنية ورؤية مستقبلية

حققت الشركة نسبة تعمين بلغت 95%، واستثمرت أكثر من مليون دولار أمريكي في تدريب وتأهيل الكفاءات الوطنية، مساهمةً بذلك في بناء جيل عُماني متخصص في قطاع الطاقة.

ويؤكد الرئيس التنفيذي: «استثمرنا وقتًا وجهدًا كبيرين في رحلتنا نحو التميز، واليوم نرى ثمار هذا العمل من خلال ثقافة مؤسسية قوية، تضع الصحة والسلامة والبيئة في صميم أولوياتها».

### شراكات راسخة وحضور إقليمي

خلال مسيرتها، بنت رمال الصحراء شراكات استراتيجية مع شركات كبرى مثل تنمية نفط عُمان، BP خزّان، دليل للبترول، CCED، ميدكو، وOQ، ما عزز ثقة السوق بقدراتها. كما وسعت حضورها في أسواق الخليج، واضعة نصب أعينها التوسع نحو الأسواق الدولية لترسيخ موقعها كمزود عُماني موثوق لخدمات الطاقة.

### نحو طاقة أكثر استدامة

برسالتها التي تركز على تقديم قيمة مضافة لعملائها وتعزيز ثقافة الجودة والسلامة والاستدامة، ورؤيتها بأن تكون شركة متصلة عالميًا ومتألقة محليًا، تواصل رمال الصحراء للنفط والغاز دورها المحوري في دعم الاقتصاد الوطني والمساهمة في تحقيق رؤية عُمان 2040.

# محاجر الدقم

## تسعى نحو تنويع مصادر إيراداتها وتعزيز شراكاتها الاستثمارية الصناعية

**الدقم - الدقم Economy :**

أكد المهندس إبراهيم بن حمد الحسني، الرئيس التنفيذي لشركة محاجر الدقم، أن الشركة تتجه نحو تحقيق استقرار في إيراداتها التشغيلية خلال عام 2024 مقارنة بالسنوات الماضية، مع زيادة مساهمة صادرات منتجات المحاجر، وتوقيع اتفاقيات استثمارية جديدة مع شركات صناعية.

وأضاف، أن الشركة تسعى إلى تنويع مصادر الإيرادات بعيدًا عن الاعتماد على التمويل الحكومي، من خلال استقطاب استثمارات صناعية محلية وأجنبية لإقامة مصانع تحويلية تعتمد على الموارد الطبيعية المتاحة في الدقم، وتطوير منتجات جديدة ذات قيمة مضافة، والدخول في شراكات استراتيجية مع شركات دولية في قطاع التعدين والصناعات المرتبطة به، مما يعزز من قدرة الشركة على تحقيق أرباح مستدامة ومنافسة في السوق.

وأشار إلى أن الشركة شهدت تطورًا ملحوظًا في رفع نسبة المحتوى المحلي ضمن مشاريعها، إلى جانب التوسع في أعمال المعالجة الصناعية للمواد الخام داخل المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم.

واعتبر الحسني أن التحول الأبرز الذي يعكس نجاح الاستراتيجية الحالية يتمثل في انتقال الشركة من مجرد مشغل للمحاجر إلى ذراع استراتيجي يساهم بفعالية في تطوير الصناعات التحويلية وتعزيز القيمة المضافة للاقتصاد الوطني.

وتابع الحسني، حديثه الخاص لـ الدقم Economy قائلاً: أن المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم تمتلك مقومات كبيرة تؤهلها للتحول إلى مركز صناعي للصناعات التعدينية التحويلية، بفضل موقعها البحري الذي يسهّل عمليات التصدير، وتوافر موارد معدنية غنية مثل الحجر الجيري والدولومايت، إلى جانب المزايا التشريعية والضريبية التي توفرها المنطقة الاقتصادية الخاصة. لكنه شدد على أن تحقيق هذا التحول يتطلب استثمارات إضافية في المصانع التحويلية والبنية اللوجستية المساندة لتعظيم القيمة المضافة محليًا.

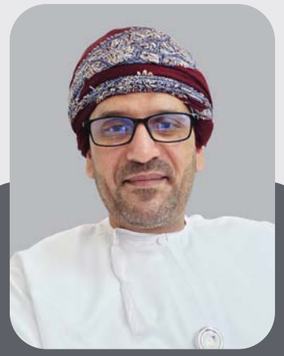

**المهندس إبراهيم الحسني: الخارطة التعدينية (2018) أداة استراتيجية توفر بيانات دقيقة تسهّل قرارات الاستثمار**

### دراسات فنية متقدمة

وعن مخرجات الدراسات الفنية التي أنجزتها الشركة، لفت الحسني أن هذه الدراسات أسفرت عن نتائج مهمة، من بينها تحديد حجم ونوعية الاحتياطيات المعدنية بدقة، وإعداد تقييمات اقتصادية أولية للمناطق التعدينية، إلى جانب إعداد نماذج ثلاثية الأبعاد توضح توزيع الخامات. وأكد أن هذه المخرجات تسهم مباشرة في جذب المستثمرين من خلال تقديم معلومات دقيقة تقلل من المخاطر الاستثمارية، وتمكّن من إقامة صناعات تحويلية تضيف قيمة اقتصادية بدلاً من تصدير المواد الخام فقط.

وأشار إلى أن الإقبال على الفرص الاستثمارية في قطاع التعدين بالدقم يشهد نموًا ملحوظًا، مدفوعًا بالموقع الاستراتيجي للمنطقة بالقرب من الموانئ العالمية، وتوفر احتياطيات ضخمة من المعادن الصناعية.

### الخارطة التعدينية.. أداة استراتيجية للمستثمرين

كما ذكر الرئيس التنفيذي أن الخارطة التعدينية التي أعدّتها الشركة في عام 2018 تُعد أداة استراتيجية تسهم في تسهيل اتخاذ القرار الاستثماري، إذ توفر بيانات دقيقة حول مواقع المعادن وكمياتها ونوعيتها، وتحدد المناطق ذات الجدوى الاقتصادية العالية.

### معادن واعدة وخطط للتحديث

وفيما يتعلق بالمعادن ذات الجدوى الاقتصادية العالية في منطقة الدقم، أشار المهندس إبراهيم الحسني إلى أن أبرزها تشمل الحجر الجيري المستخدم في صناعة الأسمنت والصناعات الكيماوية، والدولومايت المستخدم في صناعات الحديد والصلب، والطين الذي يدخل في صناعة السيراميك والإسمنت، والرمال الصناعية المستخدمة في صناعات الزجاج والإنشاءات.

وأكد أن لدى الشركة خطة لتحديث الخارطة التعدينية بشكل دوري، بما يواكب نتائج الدراسات الفنية والاكتشافات الجديدة، ويُلبي احتياجات السوق والمستثمرين.

### مشاريع الحجر الجيري وخطط التسريع

وفيما يخص مشاريع تعدين الحجر الجيري، التي تُقدّر احتياطاتها بنحو 150 مليون طن، قال الحسني: أن الشركة تعمل على تسريع تنفيذ هذه المشاريع من خلال استكمال الدراسات والتقييمات الاقتصادية، وتسريع إجراءات التراخيص للمستثمرين، وتوفير البنية الأساسية اللازمة مثل الطرق الداخلية، وخدمات الكهرباء والمياه، إلى جانب تقديم الدعم الفني والمعلوماتي للمستثمرين، بما يقلل من فترة الإعداد والتشغيل.

### تمكين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وفيما يتعلق بدور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، أشار الحسني إلى أن تجربة إشراك هذه المؤسسات تُعد من أنجح المبادرات التي نفذتها الشركة، إذ أسهمت في إيجاد فرص عمل في مجالات النقل والخدمات اللوجستية والتشغيل.

موضحًا في سياق حديثه، أن لدى الشركة نية قوية لتوسيع قاعدة الشركات المستفيدة مستقبلًا، موضحًا أن الدعم لا يقتصر على الجانب المالي، بل يشمل أيضًا برامج تدريبية في مجالات الصحة والسلامة، وتقديم استشارات إدارية ومالية، بالإضافة إلى تسهيل الوصول إلى فرص استثمارية أكبر في القطاع لتعزيز استدامتها ونموها.

### التزام بيئي صارم في جميع العمليات

من ناحية أخرى أكد الحسني التزام شركة محاجر الدقم بمعايير صارمة للاستدامة البيئية، حيث تبدأ جميع المشاريع بإعداد دراسات لتقييم الأثر البيئي، ويتم تطبيق تقنيات متقدمة للحد من تطاير الغبار والانبعاثات، كما تحرص الشركة على إعادة تأهيل المناطق المستغلة بعد انتهاء عمليات التعدين، بما يحفظ التوازن البيئي ويعزز المسؤولية الاجتماعية.

### استراتيجية مستقبلية

وفي ختام حديثه، كشف المهندس إبراهيم الحسني أن الخطة الاستراتيجية القادمة للشركة تركز على تطوير الصناعات التحويلية محليًا، واستقطاب استثمارات جديدة في قطاع التعدين والصناعات المرتبطة به، بما يعزز القيمة المضافة للموارد الوطنية.

وأوضح أن الشركة تهدف إلى مضاعفة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، مؤكداً أن شركة محاجر الدقم ترى دورها المستقبلي محوريًا في دعم أهداف التنويع الاقتصادي لسلطنة عُمان، من خلال تحويل قطاع التعدين إلى قطاع صناعي متكامل يُسهم بفعالية في تحقيق مستهدفات رؤية عُمان 2040.

**تشهد الشركة تطورًا ملحوظًا في رفع المحتوى المحلي والتوسع في المعالجة الصناعية للمواد الخام**

**تحوّل الشركة من مشغل محاجر إلى ذراع استراتيجي يدعم الصناعات التحويلية**

**اهتمام متزايد من شركات محلية وخليجية ودولية بالصناعات التحويلية في الدقم**

من أجل الاستدامة البيئية..

# صحـــار ألمنيوم

## تعزز جهودها في مجال كفاءة الطاقة وتقليل إنبعاثات الكربون

صحـــار - الدقم :

**عززت شركة "صحار ألمنيوم" الكائنة في مدينة صحار الصناعية جهودها في إدارة الطاقة، والتحكم في الانبعاثات.**

**ففي عام 2024، واصلت الشركة مراقبة وإدارة انبعاثاتها الناتجة عن عملياتها التشغيلية بدقة، معتمدةً على طريقتها الخاصة في حساب انبعاثات الغازات الدفيئة، بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، مثل بروتوكول الغازات الدفيئة وبروتوكول المعهد الدولي للألمنيوم لإعداد تقارير الغازات الدفيئة في قطاع الألمنيوم.**

**وفي هذا الإطار، أجرت الشركة دراسة شاملة حول البصمة الكربونية بالتعاون مع استشاري مستقل، بهدف تحديد معايير الانبعاثات وضمان توافقها مع المعايير الدولية المعتمدة.**

**وأظهرت نتائج المقارنات المرجعية أن "صحار ألمنيوم" تحتل موقعًا متميزًا في الحفاظ على مؤشرات انبعاثات الغازات الدفيئة، حيث تُعد من أفضل مصاهر الألمنيوم في دول مجلس التعاون الخليجي من حيث إدارة الانبعاثات. ويعكس ذلك التزام الشركة المستمر بالممارسات البيئية الرشيدة، مقارنةً بنظيراتها في المنطقة.**

**كما تؤكد الشركة حرصها الدائم على الالتزام بالمعايير والتشريعات الوطنية للحد من الانبعاثات، في تجسيد واضح لالتزامها بالإشراف البيئي والامتثال للضوابط التنظيمية ذات الصلة.**

**تفاصيل أكثر في الحوار التالي:**

قال المهندس سعيد بن محمد المسعودي، الرئيس التنفيذي لشركة صحار ألمنيوم: شكّل عام 2024 محطة حافلة بالإنجازات الملموسة على صعيد تعزيز الاستدامة ضمن عملياتنا، حيث ركزنا بشكل أكبر على كفاءة استخدام الموارد، وتطبيق مفاهيم الاقتصاد الدائري، ومبادرات خفض الكربون، إلى جانب دعم بيئة عمل شاملة وتعزيز رفاهية المجتمع. وفي الوقت ذاته، عملنا على تعزيز أطر الحوكمة لضمان تحقيق أعلى درجات الشفافية، والنزاهة، والممارسات الأخلاقية."

وأكد في حوار خاص لـ"الدقم الاقتصادية" أن المسؤولية البيئية تُعد ركيزة أساسية في جهود الشركة نحو الاستدامة، مضيفًا: خلال العام الماضي، قمنا بتطوير ممارسات تحسين استخدام الموارد، وتعزيز مفهوم الاقتصاد الدائري، وحققنا تقدمًا ملحوظًا في تطوير استراتيجية خفض الانبعاثات، إلى جانب زيادة عمليات إعادة تدوير خردة الألمنيوم، والبحث عن بدائل طاقة نظيفة لتقليل الأثر البيئي لأنشطتنا التشغيلية."

### إعادة تدوير خردة الألمنيوم

وفي جانبٍ آخر من جهودها البيئية، كشف الرئيس التنفيذي أن الشركة نجحت في إعادة تدوير نحو 3,543 طنًا متريًا من خردة الألمنيوم، مما يعزز مفهوم الاقتصاد الدائري، ويرفع من كفاءة استخدام الموارد.

وأوضح أن عملية إعادة تدوير خردة الألمنيوم يجعلها من المبادرات المحورية في تقليل البصمة الكربونية الكليّة للشركة. ومن خلال دمج إعادة التدويرفي عملياتها التشغيلية، تواصل صحار ألمنيوم تعزيز جهودها لخفض الانبعاثات، ودعم المبادرات العالمية في مجال الاستدامة البيئية.

وباستخدام تيار كهربائي بقوة تشغيلية تصل إلى أكثر من 395 ألف أمبير، تبلغ الطاقة الإنتاجية التصميمية للمصهر 395,000 ألف طن متري من الألمنيوم عالي الجودة سنويًا.

ويضم المصهر معملًا للكربون لإنتاج الأنودات لضمان أقصى قدر من الكفاءة التشغيلية لخط الإنتاج، إضافة إلى المسبك الذي يضم خطين لسبك سبائك الألمنيوم عالي الجودة بطاقة إنتاجية تصميمية تبلغ 27 طنًا متريًا في الساعة من سبائك الإنجوت، و25 طنًا متريًا في الساعة من سبائك الساو.

**المهندس سعيد المسعودي: تواصل صحار ألمنيوم التزامها بتنفيذ المبادرات التي تهدف إلى خفض مستويات الانبعاثات، حيث حققت انخفاضًا بنسبة 22% في انبعاثات الفلورايد خلال السنوات الست الماضية**

### محطة الطاقة حديثة ومتطورة

فيما ذكر المهندس الرئيس التنفيذي أن محطة صحار ألمنيوم للطاقة تُعد محطة حديثة ومتطورة تعمل بتقنية الدورة المركبة، بطاقة إنتاج تبلغ 1000 ميجاواط، وتحقق المحطة حوالي 50% من الكفاءة في تحويل طاقة الغاز إلى كهرباء، مع الوفاء بالمتطلبات البيئية المعتمدة من قبل الجهات الرسمية المحلية.

موضحًا أن المحطة تقع في موقع استراتيجي بالقرب من إمدادات الغاز الطبيعي، وكذلك قربها من مياه البحر التي تُستخدم لأغراض التبريد، الأمر الذي يضمن تحقيق مستويات عالية من الكفاءة والاعتمادية، وتوفير الطاقة، مع ضمان تقليل الانبعاثات وتكاليف التشغيل والتأثير البيئي.

بالإضافة إلى ذلك، تضم المحطة مرافق لتحلية المياه، ومحطة ضخ مياه البحر لتوصيل مياه التبريد لتكثيف البخار وتزويد المصهر ومحطة الطاقة بالمياه.

### ميناء خاص

فيما قال المسعودي: إن "صحار ألمنيوم" تمتلك ميناءً خاصًا بها ضمن مجمع ميناء صحار الصناعي، وهو مشروع مشترك بين ميناء روتردام وحكومة سلطنة عُمان، حيث يمكنه استقبال سفن بسعة تصل إلى 75,000 طن متري، الأمر الذي يُسهم في تسهيل عملية استيراد المواد الخام وتصدير الألمنيوم الأولي.

ويضم الميناء مرافق لمعدات إنزال حمولات المواد السائبة من السفن، وأحزمة نقل، ومجموعة من الصوامع لتخزين الألومينا (كل منها 60,000 طن متري)، والفحم البترولي (كل منها 15,000 طن متري)، والقار السائل (كل منها 5,000 طن متري).

وأكد أن الشركة تلتزم بتصدير حوالي 60% من إنتاجها السنوي إلى زبائنها في صناعات الشق السفلي المحلية.

**تُعد الشركة من أفضل مصاهر الألمنيوم في دول مجلس التعاون الخليجي من حيث إدارة الانبعاثات**

ويعمل في الشركة موظفون من مختلف الجنسيات، حيث تبلغ نسبة التعمين حوالي 79%، وتمتلك معهد تدريب خاصًا معترفًا به دوليًا بمواصفات عالمية.

ويُعتبر الألمنيوم واحدًا من المعادن الأكثر نموًا في العالم، حيث يحتوي على خصائص مطلوبة تميّزه عن باقي المعادن، فهو معدن قوي رغم مرونته، وخفة وزنه، وقابليته للاستخدام في أغراض متعددة. وتُعد المواد المصنوعة من الألمنيوم الحل الذي ينشده العالم من حيث كفاءة استهلاك الطاقة مستقبلًا.

ورغم كثرة استخدامه، إلا أن منتجات الألمنيوم نادرًا ما تُستهلك بالكامل خلال فترة حياتها الافتراضية، وهو ما يعني أن هذه المنتجات قابلة لإعادة التدوير بشكل لا نهائي، ويمكن إعادة تدوير الألمنيوم دون فقدان خصائصه الكامنة، بينما يتطلب ذلك طاقة أقل بنسبة 95% من الطاقة المستخدمة في إنتاج المعدن الأساسي، الأمر الذي يعني انبعاثات أقل.

### شراكة وتأسيس

يشار إلى أن شركة صحار ألمنيوم تأسست عام 2004 في مدينة صحار الصناعية، كأول مصهر للمنيوم في سلطنة عُمان. وتعتبر الشركة من المشاريع الصناعية الكبيرة في السلطنة وأحد المشاريع التي تُسهم في تحقيق تطلعاتها الرامية إلى التنمية المستدامة والرخاء على المدى الطويل، وتحظى الشركة وهي مشروع استثماري مشترك بين شركة أوكيو ش.م.ع.م وشركة أبو ظبي الوطنية للطاقة "طاقة". وشركة ريو تينتو بتقدير عالمي كبير من حيث توظيفها للتقنيات المتميزة والصديقة للبيئة.

### أبرز إنجازات الاستدامة لعام 2024

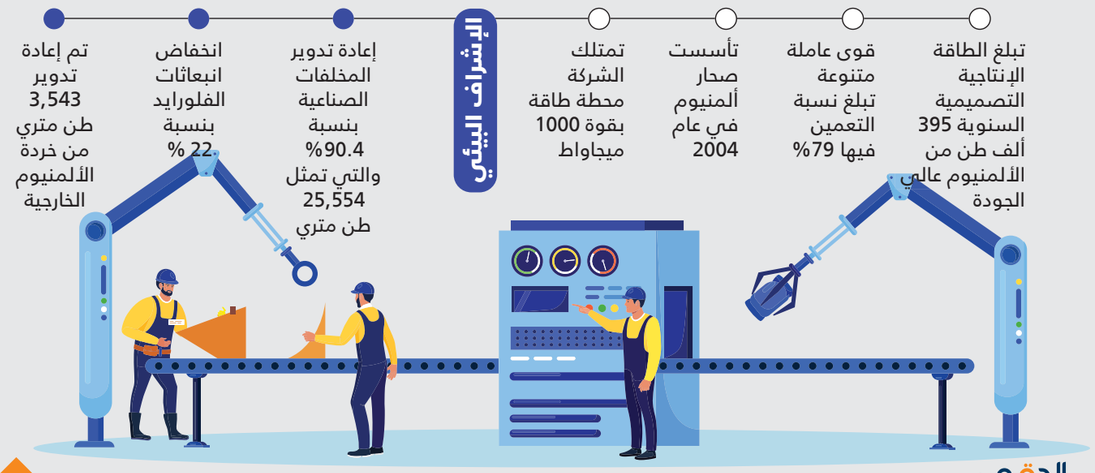

قصة استثمارية ناجحة ..

# 3.9 مليون ريال استثمارات «الشرق الأوسط الشاملة لخدمات الأنابيب» في الدقم وخطة توسع بـ 3 ملايين إضافية

## الدقم - الدقم :

في عالم الاستثمار، لا تأتي القرارات الكبرى من فراغ، بل تصنعها الرؤية الواضحة، والفرص الواعدة، والحوافز الذكية. وهكذا تبدأ قصص النجاح.

إحدى هذه القصص تجسّدت في شركة "الشرق الأوسط الشاملة لخدمات الأنابيب"، التي لم تكتفِ فقط برصد الفرص، بل صنعت منها واقعًا استثماريًا واعدًا. بدأت حكاية الشركة بفريق صغير يؤمن بأن المستقبل يُصنع من قرارات جريئة، وأن الموقع المناسب يمكن أن يكون نقطة تحوّل في مسار النمو.

وبالفعل، اختارت الشركة المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم لتكون قاعدةً لعملياتها في مجال الخدمات اللوجستية لقطاع النفط والغاز وإدارة سلسلة التوريد. اختيار لم يكن وليد صدفة، بل جاء نتيجة دراسة دقيقة وقراءة ذكية لمقومات المنطقة وإمكاناتها، توّج بضخ استثمارات بلغت 3.9 مليون ريال عُماني، مع خطة توسعية طموحة بإنفاق إضافي قدره 3 ملايين ريال عُماني خلال السنوات الخمس المقبلة.

**جوزيف ستاماتاريس: اختيار الدقم لم يكن مصادفة بل قرار استراتيجي يستند إلى بيئة استثمارية تنافسية ومزايا نوعية**

### قرار استراتيجي

يقول جوزيف ستاماتاريس، مدير فرع الشركة في سلطنة عُمان: لم يكن اختيارنا للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم محض صدفة، بل قرارًا استراتيجيًا بُني على معطيات مدروسة.

لقد لمسنا تزايدًا في الطلب على خدماتنا في مختلف أنحاء السلطنة، ورأينا في الدقم فرصة حقيقية لجلب خبراتنا وابتكاراتنا، والمساهمة في دعم الاقتصاد الوطني.

### الحوافز الاستثمارية حجر الزاوية

وقد شكّلت الحوافز الاستثمارية حجر الزاوية في هذا القرار، إذ توفر المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم إعفاءات ضريبية وجمركية جذابة، إضافة إلى بنية أساسية حديثة، وشبكة لوجستية متكاملة تتضمن ميناء الدقم الذي وصفه ستاما تاريس بـ"المرفق الرائع"، علاوة على القرب الاستراتيجي من شبكات النفط والغاز، مما يختصر الوقت والتكاليف ويعزز الكفاءة.

لكن الطريق لم يكن خاليًا من التحديات. عندما انتقلنا لأول مرة إلى الدقم، لم تكن البنية الأساسية مكتملة بعد، وكانت بعض القوانين لا تزال بحاجة إلى فهم دقيق، إلى جانب التحديات الثقافية والتشغيلية في بيئة جديدة بالنسبة لنا. لكننا وجدنا بيئة صديقة للأعمال، ومجتمعًا محليًا متحمسًا لرؤية هذا المكان ينمو ويتطور.

### توظيف أفضل الكفاءات العمانية

لمواجهة تلك التحديات، عملت الشركة بشكل وثيق مع الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة، التي مارست دورًا داعمًا ومحوريًا في تسهيل رحلة الاستثمار. كما حرصت الشركة على توظيف أفضل الكفاءات العمانية، وتطويرها من خلال برامج تدريبية ومبادرات تأهيلية، ما يعكس التزامها بالمساهمة في تنمية رأس المال البشري الوطني.

### تفاعل إيجابي

ويختم ستاماتاريس حديثه قائلًا: نحن نواصل التفاعل الإيجابي مع الجهات الحكومية، ونُكيّف استراتيجياتنا باستمرار لتلبية احتياجات السوق المحلية.

مضيفًا أن الدقم ليست مجرد موقع جغرافي، بل منصة انطلاق نحو المستقبل، ونحن فخورون بأن نكون جزءًا من هذه الرحلة.

**منطقة تنبض بالفرص.. بيئة استثمارية خصبة ومزايا تنافسية لا تُضاهى:**

إعفاءات ضريبية وجمركية

قرب استراتيجي من شبكات النفط والغاز

بنية أساسية حديثة ومتطورة

بيئة أعمال محفزة للنمو وجاذبة للمستثمرين

الدقم قاعدة استراتيجية لعملياتنا في الخدمات اللوجستية لقطاع النفط والغاز وسلاسل التوريد

تعاون وثيق مع الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة سهل مسار الاستثمار ودعم تأسيس المشروع

تنامي الطلب على خدماتنا في سلطنة عُمان جعل من الدقم منصة مثالية لتوسيع عملياتنا ودعم الاقتصاد الوطني

# 1.5 تريليون دولار..

## القطاع غير النفطي يقود اقتصاد دول مجـلس التعـاون الخليجـي

**مسقط - الدقم Dugm :**

شهد اقتصاد دول مجلس التعاون الخليجي تحولات متسارعة تقودها القطاعات غير النفطية، في إطار استراتيجيات التنويع الاقتصادي وتقليل الاعتماد على العائدات النفطية.

وبحسب بيانات المركز الإحصائي الخليجي (17 أغسطس) فإن مساهمة الأنشطة غير النفطية في الاقتصاد ارتفعت بشكل ملحوظ، لتؤكد مساراً جديداً يرتكز على التنوع والإنتاجية.

### القطاع غير النفطي

وبلغت قيمة الدخل القومي الإجمالي لدول الخليج بالأسعار الجارية عام 2023 نحو 2.143 تريليون دولار، بتراجع طفيف بلغت نسبته 2.7% مقارنة بعام 2022، فيما سجل الدخل القومي المتاح 1.989 تريليون دولار بانخفاض 3%.

كما كشفت البيانات أن القطاع غير النفطي أصبح المحرك الأبرز للاقتصاد الخليجي، حيث سجل قيمة مضافة بنحو 1.513 تريليون دولار مقابل 603.5 مليارات دولار للقطاع النفطي، لترتفع مساهمته إلى 71.5% من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بـ65% في 2022، بمعدل نمو سنوي بلغ 6.4%.

أما على مستوى الأنشطة، فجاءت التعدين واستغلال المحاجر في صدارة المساهمين بالاقتصاد الخليجي خلال السنوات الخمس الماضية بمتوسط 28.3%، في حين تصدرت الصناعة التحويلية ضمن القطاع غير النفطي بمتوسط مساهمة 11.7%.

وخلال عام 2023، حققت معظم الأنشطة معدلات نمو إيجابية، حيث تصدر قطاع المال والتأمين بنسبة نمو 11.7%، تلاه النقل والتخزين بـ11.6%، ثم العقارات بـ8.1%، والإدارة العامة والدفاع بـ7.9%، في حين نمت تجارة الجملة والتجزئة بـ7.6%، والتعليم بـ5.5%.

بالمقابل، تراجعت أنشطة التعدين والصناعة التحويلية بنسبتي 18.8% و0.7% على التوالي.

وفي جانب الإنفاق، بلغت قيمة الصادرات من السلع والخدمات نحو 1.258 تريليون دولار، أي ما يعادل 59.5% من الناتج المحلي، لكنها سجلت انخفاضاً بـ1.7%

في حين ارتفع الإنفاق على الاستهلاك النهائي إلى 1.245 تريليون دولار بمعدل نمو 7.5%، وحقق إجمالي التكوين الرأسمالي 601.8 مليار دولار بزيادة سنوية بلغت 5.5%.

### تسارع في خطط التنويع

ورغم تباين التوجهات الاقتصادية بين دول الخليج فإنها تشترك في رهانها على القطاع غير النفطي كمحرك رئيسي للنمو في المرحلة المقبلة.

وأشار تقرير البنك الدولي، في ديسمبر 2024، إلى أن معظم دول المجلس تستعد لتحقيق تعافٍ أو تسارع في معدلات النمو بين عامي 2025 و2026، مدعومة بزيادة إنتاج النفط والغاز، إلى جانب الإصلاحات الاقتصادية ومشاريع البنية الأساسية التي تعزز التنويع.

وفي سلطنة عُمان، قاد النمو غير النفطي أداء الاقتصاد، إذ سجل 4.4% في الربع الأول 2025 ليصل إلى 17.9 مليار دولار، مدفوعاً بالتصنيع واللوجستيات والسياحة والزراعة. كما برزت الموانئ الاستراتيجية مثل صحار والدقم، إلى جانب الاستثمار في الطاقة الشمسية ضمن رؤية عُمان 2040.

وشهدت السعودية توسعاً كبيراً في أنشطتها غير النفطية خلال العقد الأخير، حيث ارتفعت مساهمتها في الناتج المحلي إلى 51.4% بحلول 2024.

كما ارتفعت الإيرادات غير النفطية في الربع الثاني من 2025 بنسبة 7% لتصل إلى 39.9 مليار دولار، أي ما يقارب نصف إجمالي الإيرادات.

وبلغت الإيرادات الكلية في الربع ذاته 80.4 مليار دولار، مع تراجع الإيرادات النفطية 29% إلى 40.5 مليار دولار، ويعكس هذا التوجه خطط المملكة لتعزيز الإيرادات المستدامة عبر الضرائب والرسوم وتوسيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية والخدمية، تماشياً مع "رؤية السعودية 2030".

وتعمل المملكة على دعم هذه القطاعات، من خلال تطوير البنية التحتية، وتحفيز الاستثمار في الطاقة المتجددة إلى جانب تعزيز التعدين والصناعات التحويلية، مما يرسخ مسار التنويع الاقتصادي ويحد من تقلبات أسعار النفط.

أما في الإمارات، فقد أسهمت القطاعات غير النفطية بنسبة 75.5% من الاقتصاد بقيمة تقارب 366 مليار دولار، وهو ما يعكس مرونة الاقتصاد الوطني في ظل إصلاحات هيكلية ومبادرات استراتيجية في إطار "نحن الإمارات 2031"، نحو اقتصاد قائم على المعرفة والابتكار.

وفي مجال الابتكار، استثمرت بكثافة في الذكاء الاصطناعي والتقنيات الحيوية والاقتصاد الرقمي، إلى جانب تطوير قطاع النقل واللوجستيات عبر موانئ ومطارات ذات طاقة استيعابية عالية.

ووضعت الدولة خططاً طويلة الأمد مثل "نحن الإمارات 2031" و"مئوية 2071"، التي تركز على تعزيز الاقتصاد المعرفي وزيادة الصادرات غير النفطية لتصل إلى نحو 218 مليار دولار، مع دعم قطاعات ناشئة كالتصنيع المتقدم والطاقة النظيفة.

في قطر، ارتفعت مساهمة الأنشطة غير النفطية إلى 63.6% من الاقتصاد في الربع الأول 2025، مدفوعة بقطاعات البناء والعقارات والتجارة والضيافة، مع دعم من مشاريع البنية التحتية مثل توسعة المترو والمطار، وذلك ضمن إطار رؤية قطر 2030 وخطة التنمية الخمسية التي تركز على الابتكار والطاقة المتجددة والتعليم.

أما الكويت، فعلى الرغم من انكماشها الاقتصادي في 2023، فإنها استعادت زخم النمو غير النفطي في 2024 بنسبة 2.5%، مستندة إلى قطاعات التكرير والعقار والوساطة المالية والتعليم، ليبلغ الناتج غير النفطي نحو 65 مليار دولار.

**أصبح القطاع غير النفطي المحرك الأبرز للاقتصاد الخليجي وسجل قيمة مضافة بنحو 1.513 تريليون دولار مقابل 603.5 مليارات دولار للقطاع النفطي**

**جاءت التعدين واستغلال المحاجر في صدارة المساهمين بالاقتصاد الخليجي خلال السنوات الخمس الماضية بمتوسط 28.3%، وبلغ متوسط مساهمة الصناعة التحويلية 11.7%.**

**بلغت قيمة الدخل القومي الإجمالي لدول الخليج بالأسعار الجارية عام 2023 نحو 2.143 تريليون دولار**

**أشار تقرير البنك الدولي، في ديسمبر 2024، إلى أن معظم دول المجلس تستعد لتحقيق تعافٍ أو تسارع في معدلات النمو بين عامي 2025 و2026**

أما البحرين، فقد تميزت بارتفاع نسبة الأنشطة غير النفطية إلى نحو 85% من اقتصادها في 2025، مع نمو ملحوظ في الضيافة والخدمات المالية والبناء. وتسعى المملكة من خلال رؤية 2030 وخطة التعافي الاقتصادي إلى تعزيز مكانتها كمركز مالي إقليمي عبر إصلاحات ضريبية وتطوير بيئة الأعمال ودعم الشركات الصغيرة والمتوسطة.

### رؤى استراتيجية وتحديات قائمة

وفي هذا السياق، يقول الكاتب والمحلل الاقتصادي سعيد خليل العبسي، إن "اقتصاديات الخليج اعتمدت لعقود على صادرات النفط والغاز، وهو ما جعلها عرضة لتقلبات الأسعار وعجوزات الموازنات".

وأضاف أن "النفط وفّر موارد مالية ضخمة أسهمت في بناء بنية تحتية متقدمة ومستويات عالية من الرفاهية، لكن الاعتماد المفرط عليه أضعف التنوع الاقتصادي".

وأشار إلى أن دول الخليج أدركت هذه المخاطر فأطلقت رؤى استراتيجية مثل "رؤية السعودية 2030"، و"رؤية قطر الوطنية 2030"، و"رؤية الإمارات 2071"، بهدف تقليل الاعتماد على النفط وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية.

ولفت العبسي إلى أن "ارتفاع مساهمة القطاعين الصناعي والخدمي يعزز استدامة النمو ويقلل من تقلبات الإيرادات، كما يوجد فرص عمل متنوعة للشباب ويزيد من جاذبية المنطقة للاستثمارات الأجنبية"، مؤكداً أن أبرز التحديات تكمن في استمرار الاعتماد المالي على النفط، وضرورة تطوير الكفاءات البشرية، وتوطين الوظائف، وإدارة التحول نحو الطاقة المتجددة.

وقال: إن الإرادة السياسية والموارد المالية والرؤى الواضحة تمنح دول الخليج قدرة كبيرة على تجاوز هذه التحديات.

# «أسياد للنقل البحري» تخطط لاستثمار ما بين 2.3 إلى 2.7 مليار دولار أمريكي لتوسعة أسطولها

**مسقط - الدقم الاقتصادي :**

قال عماد بن سعيد الخضوري الرئيس التنفيذي للشؤون التجارية لشركة أسياد للنقل البحري أن "أسياد للنقل البحري" تعمل حالياً في تقديم خدمات النقل البحري في 5 قطاعات مختلفة وهي نقل النفط الخام ونقل للمنتجات البتروكيماوية ونقل البضائع العامة السائبة الجافة، وتقل الغاز الطبيعي المسال، ونقل الحاويات وذلك بالاعتماد على أسطول يشمل 89 ناقلة عملاقة وسفينة.

وكشف الرئيس التنفيذي للشؤون التجارية في شركة أسياد للنقل البحري لـ الدقم الاقتصادي، أنه هناك توجه لزيادة حجم الاسطول خلال السنوات المقبلة ليشمل قطاعات جديدة، منها نقل الإيثيلين والأمونيا، إلى جانب النفط الخام والغاز، وتوقع الخضوري أن أسياد للنقل البحري تخطط لاستثمار ما بين 2.3 إلى 2.7 مليار دولار أمريكي ضمن استراتيجيتها التوسعية، وأشار إلى أن الشركة تواصل نمو أعمالها وتسجل حضورها في أكثر من 60 دولة.

عماد الخضوري: تقديم خدمات النقل البحري في 5 قطاعات مختلفة مع توجه لزيادة حجم الاسطول ليشمل قطاعات جديدة

**عمليات الشركة تغطي أكثر من 60 دولة**

**عدد الناقلات والسفن الحالية 89 ناقلة عملاقة وسفينة**

## القطاعات التي تعمل بها حالياً:

- نقل النفط الخام
- نقل المنتجات البتروكيماوية
- نقل الغاز الطبيعي المسال
- نقل البضائع العامة السائبة الجافة
- نقل الحاويات

بالإضافة إلى التوسع في قطاعات النفط والغاز

## خطط التوسع المستقبلية:

- دخول قطاعات جديدة
- نقل الإيثيلين
- نقل الأمونيا

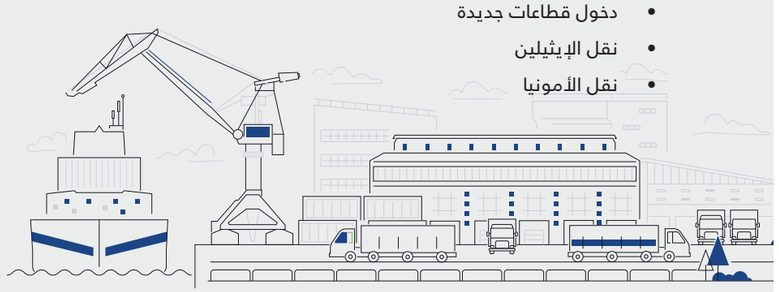

صالح بن نبهان المعمري
رئيس التحرير

# البُعد العُماني في الاستثمارات... رؤية وطنية لدور "الجهاز"

في حوار خاص أجرته مجلة الدقم الاقتصادية مع معالي عبد السلام بن محمد المرشدي، رئيس جهاز الاستثمار العُماني، ما يلفت كثيرًا حديثه عن "منهجية البُعد العُماني" في الاستثمارات الدولية، هذه المنهجية – كما شرحها – ليست مجرد توجه مالي أو أرقام استثمارية تتوزع بين الداخل والخارج، بل تتعدى ذلك إلى رؤية وطنية وبعد طموح ومتكامل يربط الاستثمارات الخارجية بالاقتصاد المحلي من خلال نقل المعرفة والتقنية وتعزيز سلاسل الإمداد وتوطين الأعمال والمشروعات.

ما تحقق في عام 2024 يكشف بوضوح أن "جهاز الاستثمار" لم يعد مجرد مؤسسة لإدارة الأصول الحكومية، بل أصبح ذراعًا سياديًا فاعلًا في دعم رؤية البلاد 2040 والأرقام تتحدث عن نفسها: استثمارات أجنبية مباشرة بـ 3.348 مليار ريال عُماني، وأرباح إجمالية تجاوزت 1.5 مليار ريال عُماني، وإنفاق رأسمالي على المشروعات الوطنية بلغ 1.9 مليار ريال عُماني متخطيًا المستهدف. هذه النتائج ليست مصادفة، وإنما حصيلة لسياسة وخبرة استثمارية متوازنة تجمع بين الداخل والخارج، مع تركيز واضح على القطاعات الواعدة والمستقبلية مثل الطاقة النظيفة، والتعدين، والخدمات اللوجستية، والأمن الغذائي.

اللافت أيضًا أن 61.3% من استثمارات الجهاز محلية، وهو ما يعكس التزامًا بدعم الاقتصاد الوطني نحو النمو والازدهار، فيما تمثل فيه الاستثمارات الخارجية 38.7% موزعة على أكثر من 50 دولة. هذا التوازن يوجد مرونة اقتصادية، ويمنح البلاد قدرة أكبر على مواجهة تقلبات الأسواق العالمية.

ومن بين الرسائل المهمة التي استخلصتها من الحوار، أن الجهاز يولي اهتمامًا حقيقيًا بالمحافظات خارج مسقط وهذا امر مهم لتوزيع الأعمال والفرص، موجهًا استثمارات استراتيجية تعزز التنمية المتوازنة وتوجد فرص عمل نوعية. كما أن تخصيص 200 مليون ريال عُماني لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر صندوق عُمان المستقبل يؤكد أن الرؤية الاستثمارية لا تقتصر على المشاريع الكبرى، بل تشمل أيضًا تحفيز رواد الأعمال والشركات الناشئة.

أود الإشارة أيضا أن هناك مؤشر للنجاح يحسب للجهاز ليس فقط في تحقيق النجاحات بل في معالجة المشكلات والتحديات والصعوبات التي تواجهه بعض الشركات حيث عكف على إعادة هيكلة بعض الشركات وفق خطط واضحة تُنفّذ عبر سياسات تنظيمية وحوكمة تضمن الاستخدام الأمثل للموارد وتحسين الأداء التشغيلي والمالي وقد استعرض امثله عديدة في حديثه.

في تقديري، ما يميز جهاز الاستثمار العُماني اليوم هو أنه لا يتحرك بمعزل عن المجتمع والاقتصاد الوطني، بل يسعى إلى أن يكون قيمة مضافة مستدامة لعُمان، سواء عبر رفد الموازنة العامة (بأكثر من 7 مليارات ريال عُماني منذ 2016) بالإضافة إلى سداد مديونيات الشركات التابعة بنحو 1.846 مليار ريال عُماني حتى نهاية العام الماضي ما أسهم في تحسين التصنيف الائتماني للدولة أو من خلال دعم المناطق الاقتصادية والحرة والصناعية التي باتت منصات حقيقية للتنوع الاقتصادي والصناعي والطاقة النظيفة.

إننا أمام تجربة متفردة تستحق التوقف عندها: جهاز سيادي يثبت أن الاستثمار ليس أرقامًا وحسب، بل رؤية وهوية وبُعد وطني طموح. وهنا تكمن قوة "البُعد العُماني" الذي تحدث عنه معالي رئيس الجهاز.

**منهجية "البُعد العُماني" تقوم على ربط الداخل بالخارج من خلال نقل المعرفة والتقنيات وتعزيز سلاسل الإمداد، وهو ما تجسّد بوضوح في نتائج عام 2024. فقد بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة 3.348 مليار ريال عُماني، فيما تجاوزت الأرباح 1.5 مليار ريال عُماني، وسجّل الإنفاق الرأسمالي 1.9 مليار ريال عُماني**

# The investor license e-service

In a move to enhance the business environment and support digital transformation, the Public Authority for Special Economic Zones and Free Zones (OPAZ), in collaboration with the Ministry of Labour, has launched the Investor License e-service. The initiative aims to simplify investment procedures and expedite permit issuance, reflecting a commitment to Oman Vision 2040 and boosting the competitiveness of the zones under its supervision.

# خدمة «ترخيص مستثمر» الإلكترونية

في خطوة تعزز من بيئة الأعمال وتواكب التحول الرقمي، أطلقت الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة بالتعاون مع وزارة العمل خدمة "ترخيص مستثمر" الإلكترونية، بهدف تسهيل إجراءات الاستثمار وتسريع إصدار التصاريح للمستثمرين، بما يعكس التزامها بتحقيق رؤية عُمان 2040 وتعزيز تنافسية المناطق التي تشرف عليها.

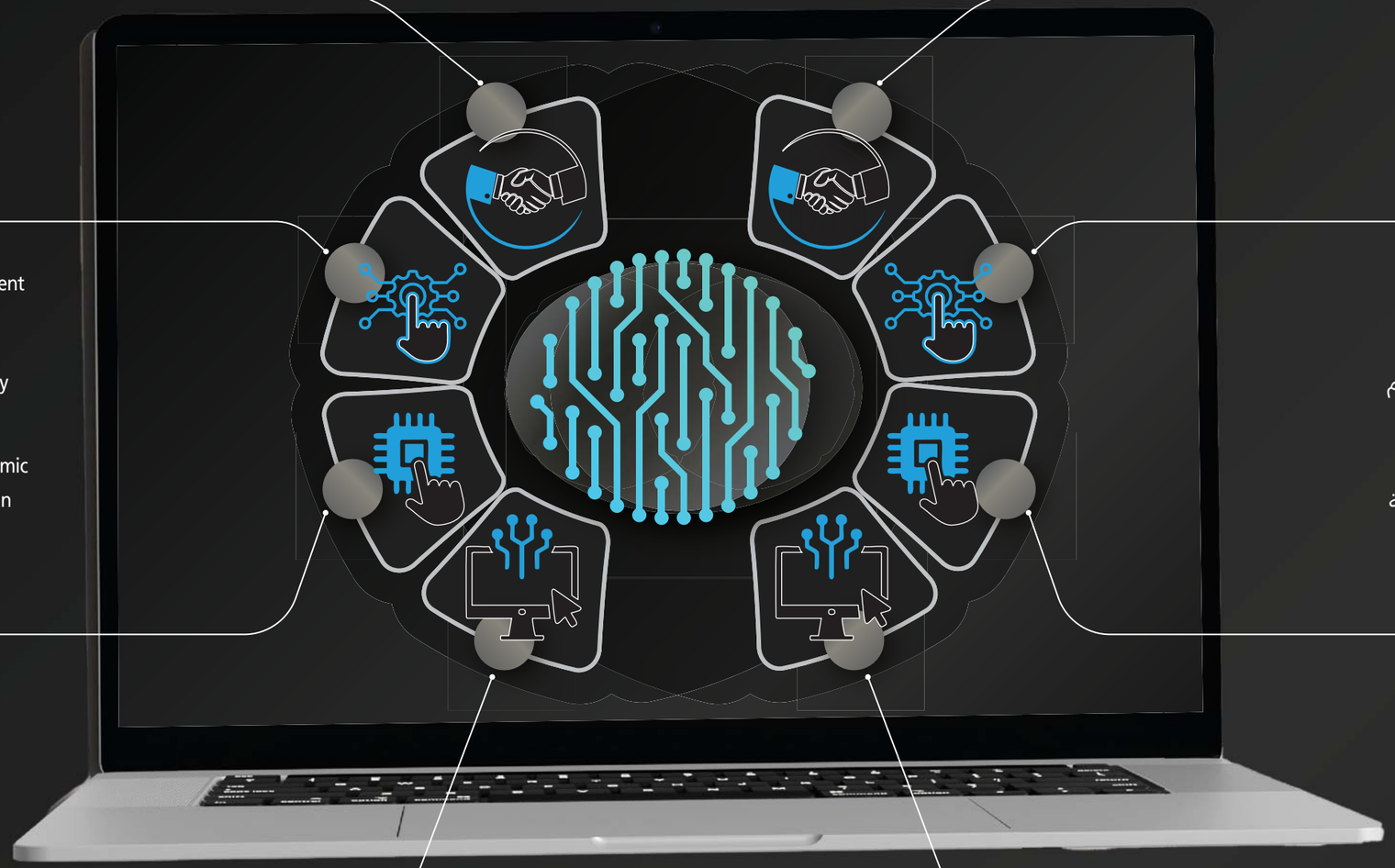

**Involved Entities:**

- The Public Authority for Special Economic Zones and Free Zones
- The Ministry of Labour

**Objectives:**

- Simplify and streamline the business environment
- Accelerate permit issuance
- Enable investors to manage transactions easily and transparently online
- Enhance the competitiveness of special economic zones, free zones, and industrial cities in Oman

**Features:**

- Online application submission
- Simple and fast steps
- License issued within 24 hours
- License validity: 24 months

**Importance:**

- Reflects OPAZ's commitment to digital transformation and procedural simplification
- Creates a flexible business environment that attracts local and international investment
- Strengthens integration among government entities
- Supports Oman Vision 2040 and sustainable economic development goals

**الجهات المشاركة:**

- الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة
- وزارة العمل

**أهداف الخدمة:**

- تبسيط وتيسير بيئة الأعمال
- تسريع إصدار التصاريح
- تمكين المستثمرين من إدارة معاملاتهم إلكترونيًا بكل سهولة وشفافية
- تعزيز من تنافسية المناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة والمدن الصناعية في سلطنة عُمان

**مزايا الخدمة:**

- تقديم الطلب إلكترونيًا
- خطوات تقديم سهلة وسريعة
- تصدر خلال 24 ساعة فقط
- مدة الترخيص: 24 شهرًا

**أهمية الخدمة:**

- تعكس توجه الهيئة نحو التحول الرقمي وتبسيط الإجراءات
- إيجاد بيئة أعمال مرنة تسهم في جذب الاستثمارات المحلية والدولية
- تعزيز التكامل بين الجهات الحكومية
- تواكب رؤية عُمان 2040 وأهداف التنمية الاقتصادية المستدامة